ياسين سعيد نعمان لـ«النداء»:

مؤتمر لندن محطة مهمة بين الشراكة والوصاية

المعارضة اليمنية ليست في حاجة إلى رعاية، وعليها أن تتعامل مع السلطة بكل مكوناتها بما فيها «الرئاسة»

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 10 صفر 1431هـ الموافق 25 يناير 2010 العدد (221) Mon. 10/2/1431 - 25 January 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

مجور يغادر صنعاء بجعبة خاوية وكامبل يمدِّد زيارته

الضباب يلف «مؤتمر لندن»

■ «النداء»

الضباب يلف لندن حيث ينعقد بعد غد مؤتمر دولي عن اليمن دعت إليه الحكومةُ البريطانية على هامش مؤتمر عن أفغانستان، سيخصص «اللاعبون الكبار» في المسرح الدولي ساعتين لبحث «المسألة اليمنية»، التي تتصدر منذ أسابيع جدول أعمالهم.

ساعتان لاغير! ترى هل تكفيان لبحث التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه اليمن؟

في البدء رحبت الحكومة اليمنية بحرارة بدعوة جوردن براون. ثم راحت تجتهد في تحديد مهام المؤتمر، قبل أن تصحو على تصريحات لمسؤولين غربيين تفيد بأن ساعتي المؤتمر مخصصتان لامتحان الطالب اليمني المهدد بالرسوب في «قاع الفشل».

وحسب السفير البريطاني في صنعاء تيم نولوت، الذي عقد مؤتمراً صحفياً الأربعاء، فإن الوفد اليمني الذي سيترأسه علي مجور، سيقدم إلى المشاركين في

التتمة في الصفحة 4

● مجور

الوفد اليمني يضم 22 مسؤولاً

5 دقائق لمجور في «اجتماع» لندن

علمت «النداء» أن الوفد اليمني الذي سيغادر إلى لندن سيضم 22 شخصاً.

وإلى علي مجور رئيس مجلس الوزراء يشارك في الوفد رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن، وعبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء وزير التنمية والتعاون الدولي، وأبو بكر القربي وزير الخارجية.

ويرافق الوفد إعلاميون حكوميون بينهم نصر طه مصطفى مدير وكالة سبأ.

وحسب مصادر ديبلوماسية، فإن الحكومة البريطانية قررت اعتبار لقاء لندن «اجتماعاً» وليس مؤتمراً، وذلك بغية التخفيف من الضغط على الحكومة اليمنية.

التتمة في الصفحة 4

شفيع العبد متهماً في صنعاء.. معتقلاً في عدن

■ سامي غالب

وجهت الأجهزة الأمنية قبل شهر ضربة مزدوجة استهدفت الزميل شفيع العبد. ويمكن تسجيل هذه الضربة كواحدة من أبرز الانتصارات الأمنية مع نهاية عام 2009.

في العاشرة تقريباً من ليل السبت 26 ديسمبر، اعتقلت قوات الأمن شفيع العبد وعدداً من أصدقائه أثناء عبورهم نقطة دار سعد الأمنية في طريقهم إلى عدن. وحسب مصادر أمنية مجهولة صرحت لمواقع وصحف يمنية، فإن شفيع متورط في التحضير لحزب سري!

بعد أسبوع من اعتقاله أبلغ مدير أمن عدن عدداً من الإعلاميين بأن شفيع العبد بريء وسوف يقوم بإطلاق سراحه.

لم يف مدير الأمن بوعده. ويقال إن مسؤولين في صنعاء، بعضهم من محافظة شبوة التي ينتمي إليها شفيع، عرقلوا كل الجهود المبذولة من شخصيات ومنظمات في شبوة وعدن للإفراج عن شفيع بدعوى أن بقاءه في المعتقل يصب في صالح الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، ويحرمه، في الوقت ذاته، من حق الدفاع عن نفسه أمام محكمة الصحافة والمطبوعات بصنعاء التي يحاكم أمامها بتهمة المساس بالوحدة الوطنية.

قبل اعتقاله بأيام، زار شفيع العبد، بما هو مواطن يمني يحترم القضاء، محكمة الصحافة. ذهب إلى هناك ممثلاً لزملائه في «النداء» لتصوير ملف القضية. وهناك صادف رئيس المحكمة القاضي منصور شائع الذي أبدى تفهمه لمعاناة شفيع القادم من مديرية الصعيد بشبوة، امتثالاً لنداء القانون. وقد بادر القاضي إلى التخفيف من معاناة الصحفي المتهم، واعداً إياه بوضع حد للمشقة التي يتكبدها من أجل حضور جلسات المحكمة.

وحسب شفيع، فإن القاضي أبلغه بأن جلسات المحكمة لن تتعدى الجلسات الثلاث.

لشفيع أنشطة متعددة تجعله مثار غبطة وإعجاب كثيرين.

التتمة في الصفحة 4

التنظيم الناصري يدين التدخل السعودي في صعدة، ويحمل الرياض مسؤولية المجازر ضد اليمنيين

أدان التنظيم الوحدوي الناصري ما وصفه بـ«الانتهاك السعودي» للسيادة اليمنية. وطالب المملكة العربية السعودية بوقف عدوانها وعملياتها العسكرية واحترام سيادة اليمن.

وحمَّل البيان الختامي للجنة المركزية للتنظيم الناصري الرياض المسؤولية عن المجازر التي يتعرض لها المدنيون جراء القصف الصاروخي ضد اليمنيين في صعدة والجوف وحرف سفيان. ويُعد هذا أول موقف رسمي لحزب معارض يمني حيال العمليات العسكرية للسعودية في شمال اليمن.

وتبرر الرياض تدخلها في الحرب على الحوثيين في انتهاك متسللين حوثيين السيادة السعودية، واستيلائهم على مواقع في جبل الدخان مطلع نوفمبر الماضي.

وبشأن الحرب على القاعدة، اتهم التنظيم الناصري السلطة بالتماهي مع رغبات الأميركيين، معتبراً ذلك استمراراً لنهج السلطة القائم على استغلال الأزمات من أجل الحصول على دعم مالي وعسكري على حساب السيادة والاستقلال.

وأدان بيان اللجنة المركزية الممارسات القمعية ضد أبناء المحافظات الجنوبية، واعتداء السلطة على مقر صحيفة «الأيام». كما أدان النهب المنظم للأراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية، لافتاً إلى تصاعد وتيرة النهب وامتداده إلى محافظات أخرى مثل تعز والحديدة.

التنظيم الناصري دعا السلطة إلى الكف عن ملاحقة الصحف الأهلية والمستقلة في قضايا كيدية، وطالب بالإفراج فوراً عن المعتقلين وفي مقدمتهم الصحفي المعارض محمد المقالح.

وكانت اللجنة المركزية للتنظيم اختتمت أعمال دورتها الاعتيادية التي أطلقت عليها «دورة الفقيد فيصل بن شملان»، الخميس الماضي. وناقشت الدورة الأوضاع الوطنية وبخاصة الحرب في صعدة والحراك الجنوبي والحرب على الإرهاب، كما تدارست التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر العام الحادي عشر للتنظيم والمقرر انعقاده نهاية العام الجاري.

الاثنين المقبل جلسة جديدة في محاكمة «النداء» واستمرار اعتقال شفيع العبد في عدن

رفض القاضي منصور شائع رئيس محكمة الصحافة والمطبوعات في جلسة الاثنين الماضي، طلب هيئة الدفاع عن «النداء» إلزام النيابة العامة ببيان وتحديد الأخبار الكاذبة التي تُتهم «النداء» بنشرها.

ويتولى الدفاع عن رئيس تحرير «النداء» ومحرريها المحاميان نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي، وطلب القاضي من المحامي عبدالعزيز البغدادي تقديم دفعه بشأن المتهم الخامس الكاتب والقاص ميفع عبدالرحمن مكتوباً في الجلسة المقبلة المقرر انعقادها في 2 فبراير المقبل.

وكان ممثل النيابة رد على طلب الدفاع مؤكداً أن قرار الاتهام بحق رئيس تحرير «النداء» و4 من محرري الصحيفة وكتابها واضح، مشيراً إلى أن القرار أورد أسماء المتهمين الخمسة والأفعال التي اقترفوها والنصوص القانونية العقابية.

وبشأن دفع المحامي عبدالعزيز البغدادي بخصوص حرمان موكله من حقه في الدفاع عن نفسه في مرحلة التحقيق أمام النيابة، الأمر الذي يوجب بطلان قرار الاتهام، قال ممثل النيابة إن الواقعة التي يحاكم بسببها ميفع عبدالرحمن هي من الجرائم غير الجسيمة، ومن حق النيابة تكليف المتهم بالحضور مباشرة إلى المحكمة.

وتم تقديم الكاتب ميفع عبدالرحمن إلى المحكمة باعتباره فاراً من وجه العدالة. وكان القاضي منصور شائع أكد في الجلسة الأولى للمحكمة أن هذا الوصف في حكم المنعدم مع مثول ميفع عبدالرحمن أمام المحكمة في الجلسة الأولى.

وتقول النيابة إنها أصدرت تكليفاً بالحضور بحق ميفع عبدالرحمن، لكن المكلف بتسليم التكليف ذهب إلى مقر صحيفة «النداء» ووجده مغلقاً.

وقال المحامي عبدالعزيز البغدادي في الرفع الذي تقدم به إن النيابة أهدرت حق موكله في

التتمة في الصفحة 4

ياسين سعيد نعمان لـ«النداء»:

مؤتمر لندن محطة مهمة بين الشراكة والوصاية

● نعمان

يشدِّد الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني على أن إنقاذ البلد يجب أن يبدأ من داخل اليمن، معتبراً أن انعقاد مؤتمر لندن بعد غد الأربعاء سيمثل محطة مهمة في علاقة الأوروبيين والاميركيين باليمن خصوصاً بعد فشل خيار الشراكة بين اليمن والغرب والذي بلغ ذروته في مؤتمر لندن السابق (نوفمبر 2006).

وفي هذا الحوار الذي أجري معه صباح الخميس الماضي، يحمِّل أمين عام الاشتراكي السلطة بكل مكوناتها مسؤولية تعطيل الحوار الوطني وتجميد العمل باتفاق فبراير 2009. وينفي أي اتهام له بتعطيل الحوار عبر مقاطعته لقاءات أحزاب المشترك بالرئيس علي عبدالله صالح.

■ حوار: سامي غالب

حذرنا من مغبة التعامل مع مؤتمر لندن كحالة إنقاذ لأن الإنقاذ يجب أن يبدأ من الداخل

■ سنبدأ بحدث الساعة وهو مؤتمر «لندن»، ولعلك تابعت ما قاله السفير البريطاني أمس (الأربعاء) في مؤتمر صحفي بشأن المؤتمر، فهو قال إن المؤتمر سيكون تقييمياً لنتائج مؤتمر لندن 2006، وتحليلياً للتحديات الراهنة، وبخصوص المشترك أو الاشتراكي لم أرصد أي موقف صادر عنكم.

– مؤتمر لندن محطة مهمة ما بين الشراكة والوصاية. الأوروبيون والأميركان كانوا خلال الفترة الماضية يريدون تأهيل اليمن لشراكة سياسية واقتصادية، وبلغت هذه الشراكة ذروتها بعد الانتخابات الرئاسية في 2006 عندما عقد مؤتمر لندن للمانحين (نوفمبر 2006)، باعتبار أن الشراكة بدأت تدخل طوراً جديداً. وقد حشدوا المانحين، واستطاعوا أن يجمعوا ما يقارب 5 مليارات دولار، ومنذ ذلك التاريخ ظلت اليمن محط اهتمام دولي على الأصعدة الاقتصادية والتنموية والسياسية والأمنية. الذي حدث أن اليمن فشلت في أن تكون دولة شريكة، على الصعيد الاقتصادي، فإنها من جملة 5 مليارات دولار تقريباً لم تستطع أن تستثمر سوى 7٪ طبق ما تقول إحصائيات وزارة التنمية والتخطيط. على الصعيد السياسي، حصل تراجع خطير يتمثل في تقييد الحريات السياسية وحرية الصحافة والاعتقالات والاختطافات، ودخل البلد وضعاً سياسياً استثنائياً إن لم نقل بوليسياً. أما على الصعيد الأمني فقد انزلق البلد نحو الهاوية، الحرب في صعدة وقمع الحراك السلمي (في الجنوب) بالقوة، وغير ذلك من مظاهر العنف الذي توج أخيراً بمواجهة القاعدة. هذا الفشل دعا هؤلاء الشركاء الذين كانوا حريصين على شراكة، إلى الاتجاه نحو بحث العلاقة على قاعدة مختلفة.

■ تقصد قاعدة الوصاية؟

– ربما. وبصرف النظر عن كون مؤتمر لندن سينعقد على هامش مؤتمر أفغانستان، فإن قيمة المؤتمر يجب النظر إليها من هذه الزاوية.

■ هل بحثت الديبلوماسية البريطانية أو الأوروبية موضوع المؤتمر وأجندته مع أحزاب المعارضة؟

– نحن بحثنا الوضع بشكل عام، مع الاتحاد الأوروبي، في لقاءين، وكان من المقرر أن يعقد لقاء مع السفير البريطاني، لكن تم تأجيله إلى الاثنين المقبل (اليوم).

نحن في المشترك نقيم مؤتمر لندن على أنه محطة مهمة، ولكن بقدر ما تعد اليمن نفسها، إعداداً وطنياً، وليس على صعيد السلطة فقط. السلطة صورت المؤتمر على أنه سيأتي بمساعدات جديدة، وأصبغت عليه صبغة غير حقيقية، لذلك حذرنا من مغبة أن ينظر إلى المؤتمر باعتباره حالة إنقاذ، فالإنقاذ يجب أن يبدأ، في رأينا، من داخل اليمن نفسها، حتى لا نسلم كل أوراقنا إلى الخارج، ونجد أنفسنا في يوم من الأيام وقد صحونا على قرار دولي لمعالجة أوضاع اليمن بمعزل عن أهلها.

■ كما ترى فإن السلطة لم تُعد جيداً لهذا المؤتمر، فقد اكتفت بالابتهاج والترحيب في البداية، ثم ما لبثت أن عبرت عن قلقها. وما يظهر من تصريحات كبار المسؤولين في السلطة هو أن لديهم قدراً من الشك والغموض بشأن المؤتمر؟

– كما يقال «راحت السكرة وجاءت الفكرة». عندما أعلن عن المؤتمر الدولي فوجئنا بالترحيب الحار الذي صدر من السلطة، ثم عندما بدأت الأخبار ترد عن قيمة المؤتمر وما الذي سيعالجه، بدأت المخاوف تظهر.

■ هل جرى أي شكل من أشكال التواصل بينكم وبين السلطة بشأن المؤتمر؟

– لا يجري تواصل بمعنى التواصل، فالسلطة فارضة حظراً على المعارضة.

■ تقصد في هذا السياق أم سياقات أخرى؟

– في هذا السياق وغيره.

■ التقيتم، كما ذكرت، ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وقبل قليل كنت تشارك في لقاء للمعارضة بمسؤول الشرق الأوسط في المعهد الديمقراطي ليزلي كامبل. كيف تفهم هذه الأطراف الوضع هنا؟

– هم يسمعون منا ومن السلطة ومن أطراف أخرى، ونحن في المشترك حريصون على أن تصل وجهة نظرنا بوضوح. وعندما نناقش هؤلاء الشركاء حول الوضع في اليمن نحاول قدر لإمكان أن ننطلق من محطات محددة. على سبيل المثال، في نقاشنا مع الاتحاد الأوروبي ننطلق من آخر محطة تم الاتفاق بشأنها مع السلطة، أي اتفاق فبراير 2009، ونتجنب الخوض في التاريخ وقضاياه ومساره، بل نقف عند هذه القضية (اتفاق فبراير) وكيف جرى التعامل معها من مختلف الأطراف السياسية.

ليزلي كامبل يأتي إلى اليمن بين الحين والآخر، ويساهم بأفكار مختلفة في ما يخص المشروع الديمقراطي، وهذا هو مشروع المعهد الديمقراطي أساساً، فالمعهد حريص على نجاح هذا المشروع مع مراعاة الظروف التي تكتنفه. ليزلي كامبل كان حاضراً عند التوقيع على اتفاق فبراير، وأقصد حاضراً في أجواء التحضير للاتفاق، وقد تحدثنا معه اليوم في مصير هذا الاتفاق والمشروع الديمقراطي برمته. لا يخفى عليك أنهم قلقون، ولديهم شعور بأن المجتمع الدولي بدأ يدخل مرحلة إحباط في ما يخص نجاح الخيار الديمقراطي في اليمن. وهذا يفرض طرح أسئلة عديدة. إذا أحبط المجتمع الدولي في ما يخص الخيار الديمقراطي فما هو الخيار البديل؟ مظاهر الخيار البديل بدأت تبرز في انزلاق البلد إلى العنف.

■ أريد أن أتأكد منك عن مدى صحة أن السفير الأميركي نصح المشترك بتقديم تنازلات، هذا في حال أن لديكم أصلاً ما تقدمونه من تنازلات، لإنجاح المسار الانتخابي.

– هم لا ينصحون بأسلوب مباشر، ولكنهم أحياناً يصطدمون بجمود السلطة ولا يبقى أمامهم سوى التحدث إلينا. لا توجد نصائح بهذا المعنى، ولكن بعض ما يصدر عنهم يعبر عن يأسهم من تصلب السلطة.

■ بالعودة إلى اتفاق فبراير، ما يصدر عن المؤتمر والسلطة يفيد بأن الخلاف معكم ينحصر في تفسير اتفاق فبراير وليس في الاتفاق ذاته، أو أن لدى المشترك التباساً في قراءة الاتفاق، وهذا الالتباس هو سبب مواقفكم المعطلة لتنفيذه.

– الاتفاق واضح ولا يحتاج إلى تأويل أو خبراء لتفسيره. فهو يقوم على 3 مستويات؛ الأول هو تهيئة المناخات بكل ما يشمل ذلك من قضايا، وهذا المستوى تتحمل مسؤولية تنفيذه السلطة التي بيدها إطلاق المعتقلين ووقف الانتهاكات ضد الصحافة وغير ذلك. المستوى الثاني هو إشراك كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني، وهذه النقطة أصررنا عليها لأن مشاكل البلد توسعت وتعقدت، وأفرزت لاعبين سياسيين جدداً لا يمكن تجاوزهم، وإذا تم تجاوزهم فإن الحوار في القضايا التي تخصهم لا يمكن معالجتها، وأشير هنا إلى الحوثيين في صعدة وقوى الحراك السياسي في الجنوب، والقوى السياسية في الخارج. المستوى الثالث يتعلق بقضايا الحوار، ويأتي في مقدمتها إصلاح النظام السياسي، ثم يأتي بعده الانتخابات.

في ما يخص تهيئة المناخات السياسية، فإن السلطة ظلت تماطل فيها، بل انتقلت بالأوضاع من سيئ إلى أسوأ، ثم يأتون أخيراً ليقولوا لنا بأن هذا المستوى ليس له علاقة بالحوار. وفي ما يخص الآليات، فإننا قلنا دائماً بأن من الضروري الاتفاق على آلية واحدة لكي يجلس الجميع على طاولة الحوار، لكنهم ظلوا مصرين على أن أطراف الحوار هم فقط من وقعوا على اتفاق فبراير. وفي ما يخص قضايا الحوار، كان رأينا أن كل طرف مدعو إلى المشاركة يطرح القضايا التي تخصه. وعلى ما يبدو فإن السلطة تبدِّد الوقت كي تضع الجميع أمام أمر واقع عندما يحين الاستحقاق الانتخابي.

حرصنا كل الحرص على الحوار الوطني، وقد قطعنا شوطاً في ما يخص المستوى الثاني، وذلك من خلال اللقاء التشاوري وإشراك القوى السياسية والاجتماعية، وخرجنا بوثيقة سياسية، ومؤخراً أبلغنا المؤتمر الشعبي بأن هناك خيارين تعالوا نتفق على أحدهما، وإذا لديكم خيار ثالث اطرحوه حتى نصل إلى اتفاق.

■ تقصد الخيارين اللذين وردا في المذكرة التي سلمت للدكتور عبدالكريم الإرياني؟

– نعم. الخيار الأول يقول بأن تجتمع كل من اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التشاوري، وممثلين عن المؤتمر الشعبي وحلفائه، ويشكلون لجنة مشتركة تتولى الإعداد للحوار الوطني، وتتولى الاتصال بأية أطراف أخرى.

■ أي تشكيل لجنة مشتركة تعمل بشكل موحد.

– بالضبط. والخيار الثاني أن يستمر المؤتمر الشعبي في التحضير للدعوة التي أطلقها مجلس الدفاع الوطني، ويكون لجنة تحضيرية ثم يتم الاتفاق بين اللجنتين. جاءنا الرد من المؤتمر بأنهم يوافقون على الخيار الأول، لكن لاحقاً تبين أن لدى المؤتمر قراءات مختلفة.

■ تقصد لدى قيادات المؤتمر؟

– نعم.

■ لكن الموافقة على الخيار الأول جاءتكم من الدكتور الإرياني.

– نعم.

■ وفي ما يخص أحزاب المشترك، ألا توجد تباينات أو تمايزات حول هذا الخيار؟

– لا توجد. قبل أن نذهب بهذين الخيارين تم بحثهما على اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، ومع الهيئة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية. الإخوان في المؤتمر الشعبي لا يريدون التعامل مع اللجنة التحضيرية، ويقومون للأسف، بتسريب أخبار (مفادها) أن المشترك يتحاور بعيداً عن اللجنة التحضيرية.

■ بعيداً عن اللحظة الراهنة، ألم يحصل أي التباس في الأسابيع الماضية بين المشترك ولجنة الحوار؟

– إطلاقاً. منذ اليوم الأول حرصنا أن كل ما يناقش داخل المشترك في ما يخص الحوار بالذات، لابد من عرضه على اللجنة التحضيرية، فاللجنة التحضيرية ليست شريكاً لنا فحسب، بل صارت الكتلة السياسية التي يعول عليها لإنضاج خيار الحوار الوطني، ولا يمكن بالتالي تجاوزها.

■ ليس بالضرورة تجاوزاً، ولكن المشترك ملزم بمراعاة قيود معينة باعتباره يضم أحزاباً شرعية مرخصة، و4 من أحزابه لديهم تمثيل في البرلمان، وهو محكوم بتقاليد في علاقته بالسلطة.

– في ما يخص الحوار بالذات، فإن قرارنا واضح، وهو أن الحوار سيتم مع هذه الكتلة، ومرجعية هذه الكتلة في الأساس هو اتفاق فبراير الذي يعد مرجعية الحوار الوطني، ونحن سعينا عبر تشكيل هذه اللجنة التحضيرية (برئاسة محمد سالم باسندوة) إلى إنجاز جزء من اتفاق فبراير. على أنه في القضايا الأخرى التي تخص المشترك أو أحزاب المشترك، فإن الأمر مختلف لأن اللجنة التحضيرية لا تلغي المشترك، مثلما أن المشترك لم يلغ الأحزاب المنضوية فيه.

■ لنتحدث عن الأطراف الأخرى من خارج المشترك واللجنة التحضيرية، عبدالملك الحوثي رحب بحرارة بوثيقة الحوار الوطني، لكن هذا الترحيب، كما ظهر لي، تم التعاطي معه بفتور من قبلكم؟

– نحن رحبنا بترحيب الحوثي. وأكثر من ذلك فإننا في مذكرتنا إلى المؤتمر الشعبي أكدنا على أهمية مشاركة الحوثيين في الحوار ماداموا قد رحبوا بوثيقة الحوار. المشكلة هي في التعقيدات الناجمة عن حرب صعدة، وهي تعقيدات من نوع مختلف. هم رحبوا بوثيقة الإنقاذ، وفي الوقت نفسه، وفي ما يخص الحرب، وافقوا على النقاط الست التي طرحتها السلطة كشرط لوقف الحرب. والمعنى أن هناك مستويين: الأول متعلق بالحرب، والآخر متعلق بما بعد الحرب والقضية الوطنية بشكل عام. نحن رحبنا بموقفهم الذي كان بمثابة رد على كل ما يقال عن مشروع آخر لدى الحوثيين. وترحيبهم بالوثيقة يعكس بعداً سياسياً وثقافياً هاماً.

■ بالرغم من هذا فإنه لم تجد أية اتصالات معهم، وكأن الموافقة لا يترتب عليها أي استحقاق.

– ترحيب الحوثي بالوثيقة أوضح ماذا يريد الحوثيون بالضبط، وكان على السلطة أن تلتقط هذا الترحيب.

■ السلطة كما بدا حينها، سارت في اتجاه آخر، إذ تعاملت مع الترحيب على أنه تأكيد على تورط المشترك، أو أطراف فيه، في دعم الحوثيين؟

– الاتهامات توزعها السلطة على الجميع، فنحن في الاشتراكي، في نظر السلطة، ندعم الحراك الانفصالي، الإصلاح متورط مع القاعدة، وهكذا.

■ ومع ذلك توجد أطراف في المشترك، مثل حزب الحق، تعتبرها السلطة حاملاً سياسياً للحوثيين.

– هذا ليس صحيحاً. السلطة للأسف تنطلق في تعاملها مع بعض القوى والأحزاب من معايير عرقية أو جهوية، عندما تتكلم عن الاشتراكي والجنوب تنطلق من منظور جهوي مفلس، وعندما تتكلم عن حزب الحق وتورطه مع الحوثيين تتكلم من منظور عرقي أو مذهبي مفلس.

■ في ما يخص ترحيب الحوثي، وبخصوص البحث في الآليات التحضيرية للحوار الوطني التي تبحثون فيها مع المؤتمر الشعبي، هل طرحتم إشراك الحوثي في الحوار؟

– بالتأكيد. في مذكرتنا التي تتعلق برؤيتنا للآليات تحدثنا عن إشراك كل القوى السياسية، وبينها مكونات الحراك والحوثيون والقوى السياسية في الخارج، وعن الأحزاب من خارج السلطة وخارج اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

■ كيف يتعاطى المؤتمر مع هذا الطرح؟

– في المرحلة الأولى وافق بحسب ما أبلغنا الدكتور عبدالكريم الإرياني قبل نحو أسبوع، ثم بدأت، بعد ذلك تظهر أفكار مختلفة لدى المؤتمر الشعبي، وبينها أن يمثل اللقاء المشترك بلجنة تنضم إلى اللجنة التي شكلت في مجلس الشورى (برئاسة عبدالعزيز عبدالغني)، وكأن الأساس في هذه الحالة هو دعوة مجلس الدفاع الوطني لإجراء حوار وطني. وهناك أفكار أخرى (طرحوها)، وجميع هذه الأفكار تؤكد أنهم لا يريدون التعامل مع اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

■ لماذا برأيك، بسبب الأشخاص الذين يرأسون ويديرون اللجنة التحضيرية أم بسبب منطلق اللجنة بإجراء حوار وطني موسع؟

– لا أستطيع تفسير هذا الرفض

←

■ علاقتي بالبيض ممتازة، ولم ألمس في تصريحاته عداءً للحزب الاشتراكي

للجنة، بالرغم من أن القوى السياسية والاجتماعية وحتى الشخصيات المستقلة المنضوية في هذه اللجنة، لا يستطيع أحد تجاوزها إذا أراد إجراء حوار وطني. هذا الموقف الرافض والعدمي قد يكون سببه نجاح تجربة اللقاء التشاوري واللجنة التحضيرية.

■ ألا تخشى من أن هذه «التجربة الناجحة» قد تضرب في حال أن الأمور سارت في اتجاه خيارات أخرى؟

– كل شيء جميل في البلد صار عرضة للضياع، وأنا لا أخشى على تجربة اللجنة التحضيرية فقط، بل على مبدأ الحوار ذاته.

■ ألا ترى أن تجربة اللجنة التحضيرية بلغت عنق الزجاجة؟

– لا أعتقد ذلك إذا نظرنا إليها من زاوية أنها مفتاح الحوار الوطني، لكن إذا سارت الأمور في البلد في منحى آخر، فهذا موضوع آخر.

■ ما أقصده أن أحزاب المشترك، وبخاصة الأحزاب الأربعة الممثلون في البرلمان، قد يقومون في أية لحظة قادمة بإعادة تقييم الموقف السياسي في ضوء نصائح وقيود ومستجدات، ما يدفعهم باتخاذ قرارات باتجاه آخر.

– لا. لأن المشترك هو صاحب فكرة اللجنة التحضيرية، أي فكرة الحوار الوطني، وإذا تنازل عن اللجنة التحضيرية فإنه عملياً يكون قد تنازل عن فكرة الحوار.

■ علاوة على كونك أمين عام الاشتراكي أنت عضو في اللجنة التحضيرية، وما أعرفه أن رئاسة اللجنة التحضيرية هي رئاسة دورية.

– الأستاذ محمد سالم باسندوة هو شخصية وطنية نحن كنا في حاجة ماسة إليها، تماماً كما كنا في لحظة سابقة (الانتخابات الرئاسية 2006) بحاجة إلى شخصية وطنية في وزن فيصل بن شملان رحمه الله. وقد أقنعناه بأن يرأس اللجنة لفترة مؤقتة، لكننا لم نحدد فترة زمنية معينة في لائحة حتى يتم الالتزام بها. نحن نسير بشكل جيد، والجميع مجمع على الأستاذ محمد سالم باسندوة. هذه اللجنة في الحقيقة ليست كياناً دائماً، بل لجنة تؤدي مهمة وطنية متعلقة بالحوار الوطني، ومتى ما انخرط الجميع في الحوار الوطني تكون اللجنة قد أنجزت مهمتها، إلا إذا أردنا نحن أن «نسمّك» اللقاء المشترك، ففي هذه الحالة فإن اللجنة قد تؤدي هذه الوظيفة.

■ وفي ما يخص اتصالاتكم بالشخصيات في الخارج، جرت اتصالات قبل 3 أشهر (أكتوبر 2009)، وأنت لك وضع خاص في ما يخص العلاقة بهؤلاء، وهي علاقة طيبة...

– أنا على علاقة طيبة بالجميع، والاتصالات بهذه الشخصيات مستمرة، وحتى من قبل تشكيل اللجنة التحضيرية، وقد رحبت بالمشاركة في اللقاء الذي كان مقرراً أن ينعقد في بيروت، وتعلم أن السلطة أقامت الدنيا بسبب فكرة هذا اللقاء باعتبارها تآمراً.

■ على حد علمي أن السلطة أجرت اتصالات وربما حررت مذكرة احتجاج موجهة للحكومة اللبنانية.

– جرت اتصالات، لكني لا أعلم إذا كانت هناك مذكرة. وعندما تم تحديد موعد للقاء في عمان أقامت السلطة الدنيا ولم تقعدها.

■ لكن اللقاء في عمان كان مقرراً أن ينحصر على عدد محدود من الأشخاص، وليس موسعاً كما كان الحال للقاء بيروت.

– صحيح. ما أريد أن أقوله هو أن اللجنة التحضيرية تحملت مسؤولية إجراء الحوار على قاعدة مشروع وطني، وكان يفترض بالسلطة أن ترحب بهذا المشروع.

■ ويبدو لي، أيضاً، أن التفاؤل من إمكان التفاهم مع قوى الحراك في الداخل والشخصيات السياسية في الخارج، قد ضعف الآن.

– لم يضعف، وما أخشاه هو أن يصل الناس إلى مرحلة اليأس.

■ ما أقصده أن الهوة بين قيادات الحراك في الداخل والخارج وبين المشترك واللجنة التحضيرية تتسع.

– المشكلة ليست في المشترك واللجنة، ولا في قيادات الحراك وشخصيات الخارج. المشكلة هي أن القضية في الجنوب تزداد تعقيداً، وبالتالي تفرض معادلات سياسية جديدة ومنطقاً سياسياً جديداً كل يوم.

■ أيمكن القول إن المؤتمر الشعبي يناور هنا؟ السلطة كما تعلم أدانت الوثيقة التي صدرت عن اللجنة والمشترك، وعندما بدا أن حواراً بين المشترك والحراك على الطريق، أعادت السلطة إحياء اتفاق فبراير طبق فهمها الخاص له، وذلك لإبعادكم عن الأطراف الأخرى.

– أبداً، أبداً. نحن نعتبر اتفاق فبراير مرجعية الحوار الوطني، ولأول مرة يتم اتفاق ينص على مشاركة كل الأحزاب والقوى السياسية في الحوار. ومن الصعب فهم هذا الاتفاق الموقع من الطرفين (المشترك والمؤتمر) بمضمون مختلف. عندما حاولت السلطة إصباغه بمفهوم مختلف فشلت.

■ ربما لا تتوصلون إلى اتفاق حوله مع المؤتمر الشعبي، ولكنكم ستكونون حينها قد ابتعدتم عن قوى الحراك.

– أتفق معك تماماً. أنا لا أقول إن المسألة سهلة. عندما شكلنا لجنة برئاسة الأخ الدكتور عبدالله عوبل للحوار مع قوى الحراك، وبدأت اللجنة تلتقي بالكثيرين من مكونات الحراك، ولكن في لقاءات غير رسمية، وتحدد لقاء في مقر صحيفة «الأيام»، وتم الترتيب له، وعندما كان الدكتور عوبل في طريقه إلى «الأيام»، تفجر الموقف فجأة، حيث جاء الأمن وقام بالاعتداء على المعتصمين، وتم إفشال اللقاء. السلطة تتعقب حركة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في كل خطوة تخطوها. على الرغم من أن هذا الحوار كان لصالح تقريب وجهات النظر، ولصالح البلد. أنا معك فكل يوم تتباعد المواقف، ومع كل يوم نحتاج لمضاعفة الجهد المبذول.

■ كقيادي داخل المشترك واللجنة التحضيرية، أنت لك وضع خاص، فأنت أمين عام الاشتراكي، وأغلب الموجودين في الخارج هم قيادات سابقة في الاشتراكي، وتجمعك بهم علاقة عميقة، ما الذي يمكن أن تؤديه في ما يخص الحوار مع هؤلاء؟

– نعم، وهذه علاقة أعتز بها. لكن في الحياة السياسية اليوم، ومهمتي في الأمانة العامة للحزب، تجعل الموضوع معقداً أكثر.

■ تواصلت مع علي سالم البيض مؤخراً؟

– قبل نحو شهرين تواصلت معه. أسمع رأيه، وأقول أنا رأيي كحزب اشتراكي، بقراءتي للوضع السياسي وحول ما يدور في البلد. هو لديه قناعاته التي اكتسبها من تجربته.

■ الود بينكم قائم؟

– طبعاً، علاقتنا جيدة، ومحل اعتزاز عندي. قاعدة العلاقة في العمل السياسي والحزبي هي أن الناس يلتقون ويختلفون، لكن هناك من يختلف ويبدي خصومة وعداوة، وهناك من يختلف ويبقى على علاقة جيدة.

■ ألم تلمس عداوة في موقف علي سالم البيض من الحزب الاشتراكي؟

– لم ألمس عداوة بمعنى العمل ضد الحزب، لكن هناك خلافاً حول البرامج السياسية.

■ هذا يعني أنه من الممكن أن يحصل نوع من الصدام، خصوصاً وأن البيض صار ممثلاً سياسياً للحراك؟

– هناك مشروع سياسي للسلطة مضطرب ويخلط الأوراق ومربك. ومن وجهة نظري الشخصية في ظل مشروع السلطة هذا، فإن الصدام بين المشاريع السياسية الأخرى مؤجل.

■ وأنت ممن يحرصون على ألا يحدث صدام بين هذه المشاريع في الوقت الراهن؟

– بالتأكيد.

■ لدي معلومات بأن تواصلك مع البيض كان أيضاً قبل مغادرته سلطنة عمان؟

– كنت أتواصل معه، لكنني لم أكن أعلم أنه سيغادر عمان. في الحقيقة عندما كانت تتاح فرصة التواصل كنت أتواصل معه أو يبادر هو للتواصل معي. على أنه لم يحدث أن تحدثنا عن أنه سيترك عمان، لكنه كان يبدي أحياناً شيئاً من الضيق كأي إنسان يعيش بعيداً عن وطنه لفترة طويلة من الزمن. وكنا نتحدث عن الجوانب الشخصية، وأحياناً عن الحزب أو عن الماضي.

■ كيف كان وقع كلامه عن عدم علاقته بالحزب عليك؟

– بالنسبة لشخص في مكانة علي سالم البيض، فإن التأثير كان مزعجاً داخل الحزب، لكن هذا خياره، وقد سبق ذلك 15 سنة تمهيد (ضاحكاً).

■ مرحلة انتقالية أخرى؟

– (ضحك) على أن وجهة نظري الشخصية أن شخصاً مثل البيض لا يمكن أن يخرج من تاريخه بشكل كامل.

■ ماذا عن الشخصيات الأخرى في الخارج؟ فكما يظهر فإن هذه الشخصيات تقترب من بعض في اتجاه قيام تكتل جنوبي في الخارج.

– جزء مما نسمعه أقرب إلى أن يكون ردود أفعال. السياسة في اليمن ليست خططاً واستراتيجيات، ليست كذلك عند الجميع، أفراداً أو أحزاباً. ورد الفعل تصنعه اللحظة. لردود الأفعال مساحة واسعة في تقرير المواقف السياسية للأشخاص.

■ ماذا عن محمد علي أحمد؟

– هذا الشخص مثلاً نصف أسرته شهداء في سبيل الثورة والوحدة اليمنية والمشروع الوطني، لن يجد مجالاً لأن يتحرر من هذا التاريخ. وبالمناسبة هو من أفضل المناضلين داخل الحزب الاشتراكي. مهما حصل أو تحصل من خلافات معه، لكنني أعتبره من أفضل وأصدق الناس داخل الحزب، ومن أكثرهم إخلاصاً للقضية الوطنية، لكن ما يدور في الجنوب مزعج للجميع، والخطاب الموجه ضد البعض، هذا كله يؤدي إلى ردود أفعال.

■ ويمكن أن نضيف أنه دخل أيضاً في سجال ذي طابع شخصي مع الرئيس علي عبدالله صالح.

– هذا الطابع الشخصي يصنع أحياناً جزءاً من الموقف السياسي. وهذه هي المشكلة.

■ يبدو محمد علي أحمد أقرب إلى رؤية البيض في ما يخص حل المشكلة الجنوبية، هل يفاجئك هذا؟

– أنا أقول أولاً إن هذه خيارات الناس. وأعتقد أيضاً أن أشد ردود الفعل ضد الوحدة (القائمة) هي تلك الصادرة من الأشخاص الذين كانوا أشد إخلاصاً لها.

■ هذا يشمل البيض؟

– بالضبط. هناك ما يشبه الصدمة النفسية لدى كثيرين من هؤلاء، وخصوصاً أولئك الذين كانوا قادة قاموا بتعبئة الناس من أجل الوحدة، ويجدون أنفسهم الآن مكشوفين أمام الناس. وكما ترى فإن الحزب الاشتراكي يعاني من هذا.

■ علمت أن تقريراً للجنة إدارة الأزمات يحملك أنت شخصياً مسؤولية أعمال العنف في الجنوب، وليس التورط في الحراك فحسب، ما صحة هذا؟

– أنا سمعت «تلاطيش كلام» من هنا وهناك. حتى الآن لم يبلغني أحد بشكل رسمي، وأنا أنتظر استدعاء من النائب العام (ضحك). البلد لا تحكمه استخبارات ولا قوى أمن تستطيع استشراف ما يواجهه البلد من مخاطر حقيقية. والتقارير كما يبدو تطلع من مقايل القات.

■ هل لديك علم بالحيثيات التي يستند إليها التقرير؟ يُقال إن للأمر علاقة بأحداث العنف التي تشهدها بعض مديريات لحج.

– ليس لدي علم لكن أنا خطي السياسي سلمي. وقد تعرضت للعنف في أسوأ صوره عندما قصف منزلي عام 1992 في قلب صنعاء، ولم يردني هذا عن موقفي المبدئي الرافض للعنف.

■ هل يوجد أي شكل من أشكال التواصل بينك وبين الرئيس علي عبدالله صالح؟

– الرئيس هو رئيس دولة، ومن حقه أن يجري اتصالات بأي شخص أو حزب.

■ أقصد في الشأن السياسي.

– هناك انقطاع منذ فترة طويلة.

■ الانقطاع سببه أنت. فحسب مصادري، فإن الرئيس عندما يوجه دعوة للمشترك أو حتى للأحزاب الأربعة الممثلة في البرلمان، أنت لا تحضر.

– في ما يخص دعوة اللقاء الأخيرة، فأنا لم أحضر لأسباب أوضحتها لإخواني في المشترك، قلت لهم إن القطيعة دامت فترة طويلة من الزمن، ثم تصلنا فجأة دعوة للحضور لمناقشة الوضع السياسي. وكان رأيي أنه بدون التحضير لهذا اللقاء، فإنه سيبدو وكأنه لقاء منقطع عن كل ما سبقه من نشاط سياسي وحركة وعمل، والمزاج في اليمن جاهز لتأويل كل شيء. وأضفت أنه من الضروري استحضار أسئلة مثل: لماذا اللقاء؟ ومع من؟ الرئيس في اتفاق فبراير لم يكن طرفاً في الحوار، بل راعياً، والطرف الذي حاورنا هو المؤتمر الشعبي العام. وكان يفترض طيلة هذه السنة التي كنا مختلفين فيها مع المؤتمر حول اتفاق فبراير، أن يبادر الرئيس بصفته الراعي للحوار، إلى التدخل والاستماع للطرفين، بدلاً من أن يكتفي بالسماع للمؤتمر الشعبي. لو أن الرئيس تدخل عند بداية الخلاف مع المؤتمر حول الحوار، لكان الوضع مغايراً، لكن بعد سنة، وبعد أن تصدر الاتهامات بحق المشترك، وجدت من الواجب أن أنبه إلى هذا.

■ من زاويتي كصحفي ومتابع، لا أرى هذا التمايز بين الرئيس والمؤتمر الشعبي، فالرئيس في حقيقة الأمر هو راعي المؤتمر.

– هذا في الاتفاق السابق، على اعتبار أن الأمر متعلق بتأجيل الانتخابات، وهناك مسؤولية وطنية على الجميع، والحديث كان يدور عن تأجيل الانتخابات لغرض إصلاح سياسي وانتخابي. اليوم الوضع في تقديري يجب أن يختلف من حيث الرعاية ومن حيث شكل ومضمن الحوار.

■ ماذا تقصد بالضبط؟

– نحن كمعارضة لا نحتاج إلى رعاية. علينا أن نطرح آراءنا مع السلطة بكل مكوناتها بما فيها موقع الرئاسة.

■ وبسبب موقفك جرى تعطيل لقاءات أمناء عموم أحزاب المشترك (الأربعة الممثلين في البرلمان) مع الرئيس.

– ليس تعطيلاً. الإخوة في المشترك عندما عرضت عليهم وجهة نظري في كيفية التحضير للقاء، بدوا مقتنعين، لكن كان تقديرهم أن تلبية دعوة الرئيس ممكنة.. وليست لدي مشكلة في أن يمثل المشترك أي حزب أو فرد.

■ ومع ذلك، فإن غيابك، أي غياب الاشتراكي، قد يعني الحؤول دون التوصل إلى أي اتفاق.

– أنا أعرف أن لقاءً من هذا النوع لن يكون فيه اتفاق. عدم ذهاب الاشتراكي لم يكن بغرض تعطيل اتفاق.

■ أقصد أن غيابك في لقاء مع الرئيس قد يعني أن المشترك غير جدي.

– السؤال هو هل الدعوة ذاتها جدية؟ دلالة أية دعوة جادة هي أن يسبقها تحضيرات.

■ أنت تتفهم موقف زملائك في المشترك في تلبية دعوة من هذا النوع.

– طبعاً أتفهم. وقد قلت لهم: رأيي هو هذا، ولكن لكم تقديراتكم.

■ الرئيس عندما يعرف أنك مقاطع لقاءات من هذا النوع، ألا يؤدي هذا إلى المزيد من التعقيد في علاقتكم به؟

– أنا اعتذرت عن حضور اللقاء، ولم أقاطع، وقد اتصلت بالدكتور عبدالكريم الإرياني في اليوم الأول، وأبلغته اعتذاري عن عدم تمكني من الحضور. وعندما اتصل الرئيس في اليوم الثاني اعتذرت له أيضاً.

■ لكنك حضرت لقاءات في منزل الدكتور الإرياني؟

– طبعاً. نحن فقط لا نريد أن نستغفل، وإلا فإننا لا نتردد في المشاركة في البحث عن مخرج للبلد. ولذلك عندما اتصل الدكتور الإرياني قلت له سنأتي، وليس هناك مشكلة. نحن قدمنا خيارين، وإذا قالوا لنا إنهم لا يوافقون على هذين الخيارين، وإنهم يريدون اعتماد خيار ثالث، لكان الوضع مختلفاً، لكنهم أبلغونا بالموافقة على الخيار الأول، ثم عادوا للعب على الوقت.

■ أريد أن أطرح معك أخيراً قضية محمد المقالح. هذه القضية أثيرت من قبل أمناء عموم أحزاب المشترك في اللقاء مع الرئيس، والرئيس أقر بوجود المقالح في أحد المعتقلات. ولاحقاً طلع أحمد بن دغر الأمين المساعد للمؤتمر الشعبي، بتصريحات على "الجزيرة" تفيد بأن المقالح معتقل بأمر من النيابة العامة، لكن النائب العام نفى بشدة أن تكون النيابة العامة هي من أمرت باعتقال المقالح. المشترك لم يعلق على هذه التصريحات رغم أن ما يجري أشبه بالفضيحة.

– سأكون صريحاً معك، المفترض أن الاشتراكي هو من يجب أن يبادر إلى التعليق على هذا، لكننا بصراحة تعبنا، كما أن اهتمامات الاشتراكي توزعت على أكثر من قضية، فهناك المعتقلون والمختطفون، ونتابع هذه القضايا يومياً وفق ظروفنا.

■ ألديك معلومات دقيقة عن مكان اعتقاله؟

– المعلومات تفيد بأنه معتقل لدى جهاز الأمن القومي.

■ هناك حديث عن قيام البعض بزيارته.

– سمعت أن الأخ ياسر العواضي (نائب رئيس كتلة المؤتمر الشعبي في البرلمان) زاره.

■ ما هي المبررات التي تعلنها السلطة لهذا الانتهاك؟

– الرئيس أبلغ الإخوة في المشترك أن هناك ملفاً لقضية المقالح سيعرضه عليهم. الرئيس لم يقل إن الاعتقال تم بقرار من النيابة، وهذا هو المفاجئ في تصريحات المسؤول القيادي في المؤتمر.

■ ماذا عن المعتقلين الآخرين من أعضاء الحزب الاشتراكي؟

– المعتقلات في عدن ومحافظات أخرى ملأى بأعضاء الاشتراكي.

■ هل صحيح ما تردد عن وجود صفقة للإفراج عنهم، على الأقل وعود بالإفراج عنهم؟ وشخصياً عرفت أن بعض أسر المعتقلين كانت تترقب لحظة الإفراج عنهم. هل تلقيتم وعداً بالإفراج عنهم؟

– لا. عندما بدأنا نتحدث عن الحوار، قلنا بوضوح إن الحوار لا يتم إلا في ظروف سياسية مناسبة، بحيث لا يكون هناك معتقلون سياسيون ولا صحف مغلقة، ولا صحفيون يحاكمون في قضايا كيدية، وكذلك ينبغي أن تتوقف الحروب والعنف. للأسف فإن التدهور زاد في مجال الحقوق والحريات.

■ يبدو أن السلطة تتعامل مع المعتقلين كرهينة تقايض بهم المعارضة في قضايا سياسية.

– بالضبط. إطلاق المعتقلين يجب أن يكون تعبيراً عن موقف قيمي، وعن نهج جديد. شخص مثل الدكتور حسين العاقل، وهو أستاذ جامعي، مضى عليه الآن أكثر من 7 أشهر في السجن المركزي دون أية تهم محددة، وحتى حين وجهت إليه تهم تتعلق بنشاطه المهني في الجامعة، أو حتى تهم سياسية أخرى، فإن هذه التهم لا تبرر الانتهاكات الجسيمة التي استهدفته. ومثله السفير قاسم عسكر وفادي باعوم وعلي السعدي، والآن هشام باشراحيل ونجلاه محمد وهاني، وشفيع العبد وصلاح السقلدي وعمر سعيد وصبري شايف ومحمد علي محسن، وهناك عشرات من المعتقلين تم أخذهم من المقاهي في عدن، بحجة أنهم من أبناء مديرية ردفان أو الضالع أو غيرهما.

■ لنتكلم أخيراً عن علاقتكم بالصحافة المستقلة. لماذا هذه الحساسية الزائدة تجاه ما تنشره بعض الصحف من أخبار عن الحوار؟

– حصلت مؤخراً إشكالات. ونحن نحترم الصحافة المستقلة، ونميز بين الخبر الذي تنشره الصحيفة والتعليق والرأي. التعليق والرأي حر، للصحافة أن تنشر ما تريد. الحساسية سببها ما ينشر أحياناً من أخبار. عندما يتم تسريب خبر عن لقاء للمشترك مع المؤتمر أو مع الرئيس، كل ما نأمله هو أن يبادر الصحفي للاتصال بالمعنيين للتأكد من صحة ما لديه من معلومات، وأخذ وجهة نظرهم. أما ما يكتب من تعليقات أو آراء فهذا لا يثير حساسية.

■ من زاوية مهنية هذا صحيح. ولكن أيضاً هناك أحياناً حساسية من النشر في حد ذاته، وعند المشترك الحساسية أعلى مما نراه عن السلطة؟

– المشترك تعرض خلال الفترة الماضية لمقارنة مجحفة بينه وبين السلطة، الأخبار تضع المشترك أحياناً في مصاف السلطة. الخبر في الصحف الأهلية له قيمة أعلى قياساً بالصحف الحزبية أو الحكومية.

■ ما يحدث هو أن رد الفعل يكون قاسياً على ما تنشره هذه الصحف، كالقول إن ما ينشر هو تسريبات من مطابخ السلطة، وهذه التعبيرات مؤذية، والصحف المستقلة كما تعلم هي ظاهرة ناشئة في البلد وغير محمية.

– أحياناً تصدر ردود أفعال مبالغ بها. وبسبب الحصار الإعلامي المفروض على المشترك يكون هناك ردة فعل مبالغ بها إذا تم تقديم صورة مغلوطة عنا، في صحف يُعوَّل عليها في نقل الحقيقة.

■ ومع ذلك يا دكتور هناك حساسية من النشر في حد ذاته.

– (ضاحكاً) أعطني مثلاً.

■ يُقال إن المشترك هو من يضغط على السلطة لكي تكون أي لقاءات سرية وبعيدة عن الصحافة.

– هذا ليس صحيحاً إطلاقاً. لم يحدث إطلاقاً أن طالب المشترك بجلسات سرية، ولكن كان مطلبنا إذا وجدت نية لنشر خبر عن أي لقاء فليتم الاتفاق عليه، لا أن يقوم المؤتمر الشعبي بالتسريب للصحافة، ويقوم المشترك بعمل مماثل. المؤتمر أكثر قدرة على التسريب.

■ (ممازحاً) تقصد باعتبار أن لديه قدرة مالية أكبر؟

– بعض الصحف نشرت أن المشترك يريد لقاءات سرية. لا. نحن نطالب بأن تكون مفتوحة بل وعلنية. نحن فقط نحرص على أن يكون هناك ضوابط للنشر حول هذه اللقاءات، لكن لم يحصل أن طلبنا أن تكون اللقاءات سرية.

■ محمد علي أحمد من أكثر الناس إخلاصاً للقضية الوطنية، ونصف أفراد أسرته سقطوا شهداء في سبيل الثورة والوحدة اليمنية

■ المعارضة اليمنية ليست في حاجة إلى رعاية، وعليها أن تتعامل مع السلطة بكل مكوناتها بما فيها «الرئاسة»

اعتبرت مؤتمر لندن دليلاً على بؤس النظام

حركة التغيير تدين الحكم ضد الكاتبة أنيسة عثمان وتدعو إلى حوار يعيد يمن 22 مايو

أدانت الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير بمحافظة تعز، ما أسمته الحكم السياسي الجائر ضد الكاتبة والناشطة الحقوقية أنيسة محمد علي عثمان.

وقال بيان المنظمة: "هذا الحكم صادر من سلطة لا تمتلك رؤية في بناء دولة النظام والقانون والحفاظ على خيارات هذا الشعب الوطنية، بل تمتلك مخزونا أمنيا قمعيا ضد مواطنيها وحملة الأقلام الشريفة وأصحاب الرأي والفكر".

وأكدت الحركة تضامنها الكامل مع الكاتبة، داعية "كل الأحرار لمواجهة مثل هذه الأحكام وكشف مآربها للحد منها وتجريمها كونها قمعية تهدف لتكميم الأفواه وقطع الألسن وبتر الأنامل التي تكتب بحرية وتكشف الحقيقة وتعري الفساد والمفسدين وناهبي الثروة الوطنية".

وعقدت المنظمة الجمعة لقاء تضامنيا موسعا بمنطقة جباء بمديرية المسراخ بمحافظة تعز، تضامناً مع الصحفية والكاتبة أنيسة محمد علي عثمان بعد صدور حكم ضدها على خلفية ما كتبته في صحيفة الوسط قضى بسجنها 3 أشهر ومنعها من الكتابة لمدة عام.

وفي اللقاء عبرت الكاتبة أنيسة محمد علي عثمان عن شكرها لتضامن الحركة، وقالت: "إن قرار المحكمة دبر بليل، والغرض منه كسر روح المقاومة ورفض الظلم.. والتمرد على الأوضاع المتردية".

وأضافت: "فشلت هذه السلطة وعجزت عن مواجهة الأوضاع المتردية في كل مناحي الحياة، وفتحت لنفسها جبهات ساخنة في شمال الشمال ومع القاعدة، ومع أهل النضال السلمي الحراك الجنوبي، ووجدت من يساعدها في قمع الإخوة في صعدة بعد أن ورطت المملكة العربية السعودية، وسمحت لأمريكا والصهاينة بدعمها في حربها مع القاعدة، وتركت أمر الحراك للأجهزة القمعية، وحولت تعز إلى ثكنة عسكرية لخنق أي تحرك لأبناء هذه المحافظة التي أنجبت خيرة الرجال، وقدمت أعظم التضحيات من أجل كل اليمن".

وفي اللقاء الذي شارك فيه الأمين العام للحركة الشيخ محمد عبدالمغني، قال رئس اللقاء المشترك خليل عبدالوهاب: نتضامن مع الكاتبة أنيسة محمد علي عثمان"، مؤكدا أن اللقاء يعكس الموقف المسؤول للحركة الجماهيرية وقيادة اللقاء المشترك في المحافظة تجاه البلاد. وشرح بعض ملامح مشروع وثيقة الإنقاذ الوطن وجذور الأزمة والحلول المطروحة.

وقال النائب سلطان السامعي: "علينا أن نتحرك بسرعة من أجل إنقاذ البلاد من الانهيار والهاوية، يستمر خطاب السلطة في اتهام كل ذي صاحب رأي وموقف بالتسبب بكل ما يحدث في البلاد".

وأكد البيان "أن الاستمرار بهذا الخطاب لا يخدم الوطن، وقد آن الأوان لاستبعاد كل صوت ينفخ في نار الخصومة التي لا تغير الوضع، فالأوضاع تتطلب خطابا يقرب المسافات ويضيق الفجوات وليس العكس".

وأضاف "إن الدعوة إلى مؤتمر لندن من قبل رئيس الوزراء البريطاني على نحو مفاجئ في حين كانت السلطة آخر من يعلم وأول من يؤيد، تدل دلالة قطعية على الحالة البائسة التي يعيشها النظام في بلادنا".

وقال البيان: "هذه الدعوة غير البريئة والمتطلعة إلى العودة باليمن إلى نهاية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين كدولة منهوبة ومنكوبة باحتلال بغيض وحكم مستلب لا حول له ولا قوة إلا في الدفاع عن مصالحه الضيقة، لا يمكن مواجهتها بالتمني والشعارات، قدر ما يتم ذلك بمغادرة العقل اليمني مربعات الخصومات المفتعلة، والعودة إلى منطق الوطن ومصالحه العليا، بالجلوس على طاولة الحوار الوطني الجاد والشامل لكل الفرقاء للخروج برؤية واضحة ومتفق عليها لإنقاذ البلاد".

ودعت الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير "رئيس الجمهورية لإعادة النظر في موضوع التسابق إلى حوار وطني لا يحضره من ينبغي أن يحضر باعتبار الحوار الوطني حاجة ملحة لتجاوز شقوق الشرخ الوطني وردمها ومعالجة أسبابها والانتقال إلى وضع طبيعي يحفظ لليمن وحدته وتماسكه وخياراته الوطنية ويقتلع الفساد والإفساد وأسبابه التي أوصلت البلاد إلى هذا النفق المظلم".

كما دعت الحركة السلطة إلى "تغليب مصالح البلاد على كل المصالح والمشاريع الضيقة والقبول بحوار وطني شامل لكل الأطراف المعنية والشخصيات الوطنية الفاعلة تحت إشراف ورعاية نزيهة من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي للخروج بمشروع وطني يستخلص من مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني ليضمد الجروح ويبني اليمن الكبير ويحفظ لشعبنا طموحاته وخياراته الوطنية في بناء دولة النظام والقانون دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية وإعادة روح الوحدة اليمنية وحدة 22 مايو".

وأكد البيان على "التأسيس لدولة النظام والقانون دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية، وتخليص الدولة من رموز الفساد والإفساد، والاحتكام في بناء الدولة على معيار الكفاءة والخبرة والمؤهل وتجريم معيار القبيلة والمناطقية والموالاة، والتأكيد على الحوار الوطني الجاد والشامل للخروج بمشروع وطني يحقق لشعبنا خياراته وأحلامه الوطنية في بناء دولة النظام والقانون دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية".

وأدانت الحركة الجماهيرية "الاعتقالات من قبل السلطة وأطقمها العسكرية لأبناء مديرية التعزية أثناء تواجدهم في أراضيهم التي تم الاستيلاء عليها من أجل توسيع مساحة مطار تعز وبدون تعويض عادل".

وطالبت الحركة "بسرعة الإفراج عن المعتقلين ووقف مطاردتهم كون الأراضي هي أراضي زراعية سوف تؤدي إلى تهجير أبناء هذه المنطقة، ولذلك يجب أن يعوضوا تعويضاً عادلاً لما سيحدث لهم من ضرر بالغ"، معلنة "التضامن معهم في قضيتهم العادلة" ومنبهة "من الاستمرار في نهب الأراضي والملاحقة غير القانونية للمواطنين".

لمطالبة مؤتمر لندن بتبني قضيتهم

الأمن يُفشل مهرجاناً بالحوطة ويعتقل العشرات

■ عبدالله هاشم- "نيوزيمن":

فرقت الأجهزة الأمنية في لحج مسيرة للعشرات من عناصر الحراك مساء السبت، بإطلاق الأعيرة النارية وقنابل مسيلات الدموع.

يأتي ذلك بعد أن كانت قوات الأمن تمكنت من إفشال مسيرة للحراك بمدينة الحوطة صباح ذات اليوم، استجابة لدعوة ما يسمى الحراك الجنوبي الذي وجه أنصاره بتصعيد الاحتجاجات قبيل مؤتمر لندن المزمع انعقاده الأربعاء المقبل.

وفيما أغلقت المحلات التجارية بشكل كامل، انتشر الأمن بكثافة في شوارع الحوطة، وفرض حصاراً أمنيا محكماً على المدينة، كما تم نقل فرزة الشيخ عثمان إلى خارج المدينة.

كما قام الأمن بحملة اعتقالات لنشطاء الحراك في المدينة، حيث اعتقل ما يقارب 8 أشخاص.

وشهدت مدينتا الضالع وردفان مسيرات للعشرات من أنصار الحراك لمطالبة مؤتمر لندن بتبني القضية الجنوبية. وحمل المشاركون في المسيرة صوراً للبيض وقتلى ومعتقلي الحراك الجنوبي.

الضباب...

المؤتمر أوراق عمل عن أبرز التحديات في المجالات الاقتصادية والسياسية والتنموية والأمنية.

ومن النقاش يتوخى المشاركون التوصل إلى تحليل مشترك لهذه التحديات وسبل مواجهتها.

وبعيداً عن اللغة الديبلوماسية للسفير البريطاني، فإن الامتحان سيتركز حول القضايا السياسية والأمنية. وفي هذا السياق يمكن قراءة الكثير مما تنشره وسائل إعلامية غربية مؤثرة مثل النيويورك تايمز والنيوزويك والواشنطن بوست وغيرها، عن الفساد السياسي والمالي في اليمن، والنقد القاسي للرئيس علي عبدالله صالح بسبب تجاهله التحديات التي تواجه بلده، والانغماس، بدلاً من ذلك، في لعبة توريث الحكم لنجله.

لكن الحكومة اليمنية تريد مساعدات مالية فقط، تريد نسخة ثانية من مؤتمر نوفمبر 2006. لكن هذا الأخير لن يحضر إلا باعتباره مؤشراً صريحاً على فشل الحكومة اليمنية في استيعاب أية مساعدات أو منح اقتصادية.

علاوة على انعدام الكفاءة في استيعاب المساعدات، سيكون ملف الأمن حاضراً بقوة، بل إن ما كان للمؤتمر بساعتيه القياسيتين أن ينعقد لولا «القاعدة» التي احتلت واجهة المشهد اليمني محلياً ودولياً. وسيتعين على الوفد اليمني أن يبرهن في لندن جدية صنعاء في محاربة «القاعدة» باعتبارها التحدي الأبرز للحكومة اليمنية في الوقت الراهن.

والبرهنة تقتضي بالضرورة إسقاط الاتهامات التي توزعها الحكومة هنا على خصومها الطارئين في الجنوب وصعدة عن تورطهم في دعم «الإرهاب». فخلال الشهرين الماضيين لم تستمرج واشنطن ولندن وغيرهما لعبة خلط الأوراق التي تمارسها صنعاء في حروبها الداخلية.

سيتوجب على الوفد اليمني، في المقابل، أن يوضح للشركاء المفترضين في عاصمة الضباب، ما الذي تنوي السلطة في اليمن فعله من أجل استيعاب مطالب الجنوبيين ووقف الحرب في صعدة. ليس في حوزة مجور والقربي الكثير مما يستحق القول، خصوصاً وأن المئات من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، مهاجرين ونازحين، يخططون من وقت مبكر لفعالية احتجاجية خارج قاعة المؤتمر، تدلل على أن المسألة الجنوبية لا يتم تجاوزها بلجان رئاسية جديدة تم تشكيلها على عجل قبل أيام من المؤتمر.

كذلك هو الحال في ما يخص الحرب في صعدة. وبعد نحو شهرين من احتفال الإعلام الرسمي والإعلام الموالي للسلطة بمقتل زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي في غارة جوية، بث المكتب الإعلامي للقتيل المفترض، تسجيلاً مصوراً يظهر فيه الحوثي بكامل أطرافه، وفي حالة ذهنية جيدة، محققاً انتصاراً جديداً في حربه النفسية والإعلامية مع السلطة.

وفي ما يخص المسار الديمقراطي الذي كان محط إشادة وتقدير في مؤتمر لندن السابق، فإن الوفد اليمني سيغادر صنعاء قبل أن تحقق السلطة اختراقاً حقيقياً يكسر الجمود في علاقتها بأحزاب اللقاء المشترك.

وعلى الأرجح فإن جهود المعهد الديمقراطي الأميركي لن يكتب لها النجاح قبل انعقاد المؤتمر. ومعلوم أن ليزلي كامبل مسؤول الشرق الأوسط في صنعاء يجري منذ الأربعاء الماضي اتصالات مكثفة مع مختلف أطراف «اللعبة الانتخابية» وفي مقدمتهم الرئيس علي عبدالله صالح. وقد اضطر إلى تأجيل مغادرته المقررة صباح أمس الأحد، أملاً بإقناع السلطة والمشترك بالتوافق على آلية للحوار تسمح باستئناف المسار الانتخابي المعطل منذ أبريل 2009.

مساء السبت نسبت وسائل إعلام حكومية تصريحاً لكامبل يؤكد فيه على أهمية انعقاد مؤتمر الحوار الوطني «الذي دعا إليه فخامة رئيس الجمهورية في إطار مجلس الشورى». وحسب هذه الوسائل الإعلامية الحكومية، فإن كامبل استمع من رئيس مجلس الشورى (ورئيس اللجنة التحضيرية للحوار) عبدالعزيز عبدلغني، إلى ملخص للتحضيرات الجارية من أجل انعقاد المؤتمر، وكان من ضمن ما سمعه أن التمثيل في الحوار داخل مجلس الشورى سيشمل السياسيين والبرلمانيين ومناضلي الثورة اليمنية وممثلي السلطة المحلية والأطر المهنية والنقابية والإبداعية والشبابية والمرأة. أي أن الحوار الوطني (الحكومي) سيكون بمثابة مهرجان احتفالي شبيه بتلك المهرجانات التي تنظمها السلطة في المناسبات الوطنية. وهذا، بالتحديد، ما لا يروق كامبل الذي يعرف جيداً أن أي حوار لن يكتب له النجاح دون مشاركة اللقاء المشترك، وأن مشاركة هذا الأخير ليست مرجحة من دون الوفاء ببعض الالتزامات، وخاصة إطلاق سراح المعتقلين على ذمة قضايا مطلبية أو قضايا رأي.

وطبق مصدر رفيع في المعارضة فإن اللقاء المشترك وضع كامبل في صورة ما يجري في صعدة والجنوب. وأن المشترك شدد على أن أي حوار لن يُكتب له النجاح إذا لم يخصص حيزاً في قاعته لممثلي الحراك الجنوبي والحوثيين.

ومهما يكن الأمر في صنعاء، فإن المرجح أن رئيس الوزراء علي مجور سيغادر إلى لندن بالقليل من الزاد، ما يعني أن جعبته قد تمتلئ بالإملاءات في رحلة العودة!

5 دقائق...

وعزت المصادر هذا الإجراء إلى استجابة الحكومة اليمنية لمطالب اميركية جديدة تتعلق بالحرب على القاعدة.

ويلقي جوردن براون رئيس الحكومة البريطانية كلمة افتتاحية تستغرق دقيقتين فقط، في حين سيمنح علي مجور فترة أقصاها 5 دقائق للحديث. ومن المرجح أن يخصص الوقت المتبقي لتقييم أداء الحكومة منذ مؤتمر لندن السابق (نوفمبر 2006).

شفيع...

فعلاوة على عمله الصحفي في «النداء» يمارس نشاطاً محلياً في شبوة، وهو عضو مستقل في المجلس المحلي للمحافظة عن مديرية الصعيد، إذ تم انتخابه بكثافة من ناخبي المديرية في سبتمبر 2006، وقد مكنته حيويته واستقلاليته، ونزاهته من اكتساح الانتخابات في المديرية.

شفيع ناشط حقوقي أيضاً، ويشارك في العديد من الفعاليات الحقوقية في العاصمة وشبوة وعدن. كما أنه قيادي في جمعية «المستقبل» التي تحظى بتقدير رسمي ودولي جراء مساهمتها في مكافحة ظاهرة الثأر في شبوة.

وشفيع منخرط في فعاليات الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية والشرقية. وهو أبرز الوجوه الشبابية في هذا الحراك.

في شخصه يتجسد كل ما هو جميل ونبيل وواعد في الحراك السلمي الديمقراطي.

في نفسه سوية حمته من إغراء الانعزالية التي صارت موضة لدى عديدين من ناشطي الحراك.

قبيل مغادرته صنعاء كاشفني بأنه يتعرض لانتقادات جراء قبوله المثول أمام محكمة متخصصة في صنعاء يعتبرونها محكمة غير شرعية لسلطة حرب 1994. كان مؤمناً بأنه يقوم بما هو صائب، فالحراك السلمي عنده حركة مطلبية وسياسية تنشد إعادة الحق للجنوبيين بالعمل السلمي الديمقراطي، وهذا لا يكون إلا بإعلاء كلمة القانون، حتى وإن كان هذا «القانون» مجحفاً وقمعياً.

كان مؤمناً بأن التزامه المهني يقتضي منه الانصياع للقانون، مثله مثل أي فرد في أسرة «النداء».

كل هذا، وغيره الكثير، لم يشفع له. وفي حين يحاكم غيابياً في صنعاء، يستمر اعتقاله في عدن في انتهاك صارخ للقانون الذي تبرر أجهزة الأمن إجراءاتها في الدفاع عنه.

في العدد الماضي ناشدت «النداء» النائب العام التوجيه بالإفراج عنه فوراً. وقد بادر النائب العام مشكوراً بالتوجيه بالإفراج عنه. لكن لبساً، كما يظهر، حصل لدى العاملين في مكتبه، إذ إن التوجيه أرسل إلى نيابة الصحافة في صنعاء بدلاً من أن يُرسل إلى النيابة العامة في عدن.

أسرة «النداء» تأمل من النائب العام أن يصحح مذكرته، ويرسل توجيهاته إلى عدن، حيث يتم التنكيل بصحفي يمني يحاكم في صنعاء بتهمة المساس بالوحدة اليمنية!

الاثنين...

الدفاع عن نفسه في مرحلة التحقيقات، معتبراً ما قالته النيابة مجافياً للقانون، الذي يلزم النيابة بإعلان موكله إلى عنوانه في عدن.

وكان رئيس التحرير أفاد عضو النيابة المحقق في مايو الماضي بأن ميفع عبدالرحمن قيادي بارز في اتحاد الأدباء والكتاب، وأن محل إقامته هو عدن.

وقرر القاضي عقد الجلسة القادمة في 2 فبراير، وذلك للاستماع إلى مرافعة الدفاع عن المتهمين الأول (سامي غالب) والثاني (عبدالعزيز المجيدي) والثالث (فؤاد مسعد)، والخامس (ميفع عبدالرحمن).

ولم يتمكن الزميل شفيع العبد من حضور جلسات المحاكمة، وذلك جراء استمرار اعتقاله في عدن منذ نحو شهر.

وتتهم النيابة «النداء» بالمساس بالوحدة اليمنية والتحريض على العنف والإرهاب ونشر أخبار كاذبة، في أعدادها الصادرة خلال شهري مارس وأبريل 2009.

اجمل التهاني والتبريكات
للاخ العزيز
عبدالرحيم عبدالله الدائل
بمناسبة زفافه الميمون الف مبروك
وعقبى للبكاري
المهنئون:
جمال ومراد الحسامي،
ناصر فهيد، وناصر الاديمي

نهنئ ونبارك للاخ العزيز
محمد علي عبده احمد البيضي
بمناسبة ارتزاقه مولداً جديداً أسماه
(يحيى)
جعله الله قرة عين والديه.
المهنئون:
اخواك: نعمان علي البيضي
علي ناصر راشد
وجميع الاهل والاصدقاء

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

"هيومن رايتس ووتش" تدعو لحماية أممية لوقف الانزلاق باليمن إلى عنف أوسع وأكثر

■ خاص- "نيوزيمن":

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير موجز أصدرته السبت، إن على الحكومات المشاركة في الاجتماع رفيع المستوى المعني باليمن في لندن يوم 27 يناير 2010، أن تضغط على السلطات من أجل التصدي لمشكلات حقوق الإنسان التي وصفتها بالجسيمة بالبلاد.

وقال توم بورتيوس، مدير مكتب هيومن رايتس ووتش في لندن: "جهود مكافحة القاعدة في اليمن ستكون غير فعالة إذا تجاهلت أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة هناك"، وتابع قائلاً: "المظالم التي نشأت جراء ممارسات الحكومة القمعية وانتهاكاتها لقوانين الحرب تفاقم من عدم استقرار اليمن".

وفي التقرير الموجز، عرضت هيومن رايتس ووتش 7 مبادئ للبلدان المتعاونة مع اليمن بمجال مكافحة الإرهاب. ودعتها -الدول- إلى الانتباه للدروس المستفادة من أفغانستان وباكستان، لا سيما الأساليب العسكرية من قبيل الغارات الجوية التي ألحقت خسائر واسعة في صفوف المدنيين، والتي تقوض جهود تقليل الدعم المحلي للقاعدة.

ومن المعروف وفقا لهيومن رايتس ووتش أن الجماعات المسلحة تزدهر وتنشط عندما لا تدعم الحكومة شعبها، ويمكن أن تؤدي ممارسات الشرطة والجيش القمعية إلى الإحساس بالكراهية، مما يؤدي لإخفاق جهود مكافحة الإرهاب وإتيانها بنتيجة عكسية، حسبما قالت هيومن رايتس ووتش. ودعت المنظمة الحكومات المشاركة إلى الضغط على اليمن من أجل وضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

واتهمت الحكومة بخرق متطلبات القانون الدولي، أثناء تعاملها مع النزاع المسلح مع المتمردين الحوثيين في الشمال، والاضطرابات الاجتماعية للحراك الجنوبي الانفصالي في الجنوب.

واعتبرت المنظمة الدعوة لاجتماع لندن من أجل الخروج بإستراتيجيات جديدة بمجال مكافحة الإرهاب وتنسيق المساعدات المقدمة لليمن.

وأوصت هيومن رايتس ووتش بنشر بعثة لمراقبة حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة كي تكتب علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف في اليمن.

وقال توم بورتيوس: "يستحق اليمنيون الحماية من العنف الذي تمارسه قوات الأمن الحكومية والمتمردين".

وأضاف: "يحتاج اليمن على وجه السرعة إلى آلية حماية أممية لوقف الانزلاق إلى عنف أوسع وأكثر".

طق... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

النداء الأخير.. لركاب الرحلة رقم 1978....

أخيرا "اليمن وصل".. بعد رحلة 3 عقود.. لما كان عليه أن يصل له..

فلم يكن عاقل ينتظر أن تصل رحلته الى مرفأ آخر..

فالوجهة التي قصدتها الرحلة، بحسب مكاتب السفريات، أشارت أنه قصد مكاناً لم يسجل عليه وصول أي رحلة عليها ناجون..

ولقد حجز جميع اليمنيين أمكنتهم على متن الرحلة.. مجبرين أو مخيرين.. لا فرق.. فهم جميعا سيصلون الآن الى نهايتها مجبرين.. بمن فيهم قائد الرحلة، الذي لم يتوقع هذه النهاية.. وكان ينتظر نهاية أخرى لرحلته!.. فقد قلنا "لم يكن هناك عاقل"..

ولمن تبقى على متن الرحلة.. نرجو ربط الأحزمة إن وجدتموها.

لأن الهبوط سيكون عنيفا.. فعجلات الطائرة تم اقتلاعها.. ونأسف أن كمامات الهواء لن تتدلى، لأنها سُرقت، كما أن سيادتكم لن تجدوا أية سترات نجاة تحت مقاعدكم، فقد تم بيعها..

ويسرنا، إخبار ركاب الدرجة الأولى، أنهم لن يستثنوا من هذا الهبوط العنيف المتوقع، برغم وجود سترات نجاة، وكمامات الأكسجين المتدلية، وشاشات العرض الملونة.. والمضيفات الجميلات..

وذلك، لأن القائد لم يتدرب على مهارات الهبوط... فهو فقط ماهر في الإقلاع..

... حمد لله على السلامة.

سلام

الدانمارك رائدة في مجال الرعاية الصحّيّة الرقميّة

بقلم: سيندیا بهانو

كوبنهاغن – اعتاد جينس دانستروب، وهو مهندس معماري متقاعد له من العمر سبعة وسبعون عاماً، أن يركب درّاجته ويجوب أرجاء البلدة كافّةً. إلا أن سنوات من التدخين أوهنت رئتيه وهو يجد صعوبة اليوم في نزول درجات المدخل الأمامي لمنزله ثم إيقاف سيارة أجرة للذهاب إلى الطبيب للمعاينة.

غير أنه بات بإمكانه اليوم أن يذهب لرؤية الطبيب بدون أن يغادر منزله، مستخدماً آلات طبّيّة بسيطة وكومبيوتراً محمولاً مزوداً بكاميرا. وهو يأخذ بياناته الطبية الخاصة بمفرده أسبوعيًا، ويتم إرسالها إلى طبيبه عن طريق الاتصال بالبلوتوث، ويتم إدراجها تلقائياً في سجل إلكتروني.

وقال دانستروب الجالس إلى مكتبه وهو يجري حديثاً مصوّراً مع ممرّضته في مستشفى فريدريكسبرغ الجامعي: "هل ترون مدى سهولة الأمر بالنسبة إلي؟ بدلاً من أن أجسر اليوم كله في المستشفى".

ثم علّق فاحص نبض على إصبعه، فأقدم هذا الأخير على وصل البيانات وأرسلها إلى الطبيب. كما يستطيع دانستروب أن يطّلع على سجله الصحي الخاص عبر شبكة الإنترنت. ولا تتطلب وصفاته الطبية أي أوراق- إذ أن أطباءه يدخلونها إلكترونيّاً، ويمكن لأي صيدلية في البلاد أن تسحبها. وكلّما أراد التواصل مع طبيبه المعاين الأساسي، بعث إليه برسالة إلكترونيّة.

ويعتبر هذا كله ممكناً لأن دانستروب يعيش في الدانمارك، وهي دولة بدأت تعتمد السجلات الصحية الإلكترونية وغيرها من أنواع تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالرعاية الصحية منذ عقد كامل. واليوم يستخدم جميع الأطباء المعاينون الأساسيون تقريباً ومعهم نصف المستشفيات السجلات الإلكترونية. ويحاول المسؤولون تشجيع المزيد من مشاريع "الطب عن بعد" على غرار المشروع الذي أطلقه الطبيب المعاين في فريدريكسبرغ، الدكتور كلاوس فاناريث.

وتستنتج دراسات عدّة، بما في ذلك الدراسة التي سينشرها صندوق الكومنولث في وقت لاحق من كانون الثاني (يناير)، أن نظام المعلومات الدانمركي هو الأكثر فعالية في العالم، إذ يوفّر على الأطباء بالمتوسّط خمسين دقيقة من العمل الإداري يومياً. وقدّر تقرير صدر في العام 2008 عن "جمعية نظم الإدارة ومعلومات الرعاية الصحية" أن السجلات الإلكترونية سمحت لنظام الرعاية الصحية الدانمركي بادخار مبلغ هائل تصل قيمته إلى 120 مليون دولار سنوياً.

ويعمد صانعو السياسات في الولايات المتحدة الآن إلى دراسة النظام الدانمركي ليروا إن كان من الممكن استنساخ نجاحاته في سياق إعادة هيكلة النظام الصحي التي تشق طريقها في الكونغرس. هذا وقد أعلن الدكتور دايفد بلومنثال، وهو أستاذ لسياسة الرعاية الصحية في كلية الطب في هارفرد عينه الرئيس باراك أوباما في منصب المنسق الوطني لتكنولوجيا معلومات الصحّة، أن الولايات المتحدة "متأخرة جداً" عن الدانمارك وعن دولتي السويد والنرويج الاسكندنافيتين المجاورتين لها في مجال استخدام السجلات الصحية الإلكترونية.

ويتصل النجاح الدانمركي إلى حد كبير بحجم البلاد الصغير وبطبيعة شعبه المتجانسة وبنظام الرعاية الصحية المنظم فيها — وهذا كله مختلف، على الأصعدة كافة، عن الولايات المتّحدة. وتماما كما هو الوضع في معظم أرجاء أوروبا، تلقى الرعاية الصحية في الدانمارك تمويلاً من الضرائب، ومعظم الخدمات فيها مجانية.

وأفاد أوتبو لارسن، وهو مدير الهيئة المشرفة على النظام، قائلاً: "أرى أنّ الأمور تطوّرت بشكل طبيعي في حالتنا. ونحن نؤمن في الاعتناء بشعبنا، ولطالما آمنا بأن هذا المسلك هو عين الصواب".

وأقرّ، شأنه شأن آخرين، بأن النظام بعيد كل البعد عن الكمال. وهو يواجه عقبات موازنة، ولا تزال البلاد تعمل على صقل معاييرها المشتركة المتصلة بالسجلات الصحية الإلكترونيّة.

وقال لارسن: "نحاول الآن تنظيم الأمور لرفع الكفاءة، حيث أننا أمام أعداد مفرطة من الأنظمة".

هذا ويعمل على تحفيز استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل متزايد وعلى تشجيع المزيد من المبادرات على غرار مشروع الطب عن بعد في مستشفى فريدريكسبرغ.

وفي مستشفى "ثي مورس" الواقع في منطقة جوتلاند الشماليّة الريفيّة، يستخدم الأطباء برمجيات "آي بي إم" التي تسحب البيانات من السجل الصحي الإلكتروني العائد للمريض وتركّبها فوق صورة ثلاثيّة الأبعد لجسم الإنسان، ما يخوّل الأطبّاء الحصول على لمحة شاملة وسريعة عن سيرة الشخص الطبّيّة. وبإمكان الطبيب أن يدير الصورة ويكبّرها ويضغط على مواقع الاعتلال للحصول على المزيد من المعلومات.

وتتوافر أمام سيارات الإسعاف إمكانيّة ولوج السجلات الطبية الإلكترونية، ما يمكّن الخبراء الفنيين من تحديثها ليراها الأطباء حتّى أثناء نقل المرضى إلى قسم الطوارئ.

وفي حين أن الأطباء ليسوا من الهواة الكبار لتكنولوجيا المعلومات، يقول مدير المستشفى كورت نيلسن إنهم اعتمدوها تدريجياً. وما ساعد على ذلك هو أن فريق العمل كان مشاركاً في تطوير هذه الابتكارات الحديثة.

وأفاد قائلاً في هذا الصدد: "يشعر فريق العمل التابع لي في المستشفى بالكثير من الامتنان. ونحن نبني هذه الأنظمة بطريقة تدريجيّة وندخل البيانات إليها طوال الوقت".

ويبقى السؤال مفتوحاً عن الدروس التي يمكن أخذها من الدانمارك التي تضمّ ستّة ملايين نسمة وعما إذا يمكن نقلها إلى الولايات المتّحدة.

وقال دنيس ج. بروتي، وهو أستاذ تكنولوجيا معلومات صحّيّة في جامعة فكتوريا في بريتيش كولومبيا ومؤلف دراسة صندوق الكومنولث: "لعل الدانمارك أكثر الدول تقدّماً التي رأيتها في العالم. وهي طبعاً بحجم بعض من الولايات في بلادكم".

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدانمركيين مختلفون من وجهة نظر ثقافيّة. ويقول لارسن من وكالة معلومات الصحة في الدانمارك إنّ مواطنيه يعترضون على بعض البيانات الواردة في سجل المرضى الوطني- وقد يعود السبب إلى كون أولوياتهم تختلف عن أولويات الأميركيين متى تعلّق الأمر بالسرية الطبية.

وأفاد قائلاً في هذا الصدد: "ما دمت رجلاً سليما، ستنتابك المخاوف بشأن سريتك. ولكنك سترغب في أن يعرف الناس بطبيعة مشكلتك متى ألمّ بك المرض".

ومع ذلك، يقول بروتي وخبراء غيره إن التجربة الدانمركية تثبت أن استعمال السجلات الصحية الإلكترونية فعال ومجدي التكلفة – وقابل للتنفيذ، ببذل جهود قليلة.

ويقول الدكتور جون د. هالامكا، وهو مستشار آخر في إدارة أوباما في قضية السجلات الصحية الإلكترونية، إن الدانمارك توفر للولايات المتحدة لمحة عن المستقبل، مع بعض الاختلافات اللوجستيّة.

ويشك هالامكا، وهو رئيس المعلومات في كلية الطب في هارفرد، في أن تمتلك الولايات المتحدة يوماً سجلاً وطنياً للمرضى، لكنّه يرى أن السجلات الطبية الإلكترونية قد تنجح ما دام المرضى قادرين على التحكّم بالسجلات التي تعود إليهم.

وكان مستشفى "بيث إسرائيل ديكونيس" في بوسطن حيث يعمل هالامكا طبيباً في قسم الطوارئ من أول مستشفيات البلاد التي اعتمدت السجلات الصحية الإلكترونية منذ عقد. وهو لا يزال يعتبر من الأقلية – حيث أن اللجوء إلى السجلات الإلكترونية يقتصر على نسبة عشرة في المائة من المستشفيات الأميركية تقريباً وزهاء سبعة عشر في المائة من الأطباء الأميركيين، وفقاً لدراسات نشرتها مجلة "نيو إنغلند جورنال أوف ميديسين".

وفي البلاد مستخدمان كبيران للسجلات الصحية الإلكترونية هما وزارة شؤون قدامى المحاربين ونظام الرعاية الصحية "كايزر بيرمانانت". وأعلن الطرفان في بيان مشترك صدر مؤخراً أنه بعد الحصول على إذن المرضى، بات من الممكن الآن تقاسم السجلات الصحية الإلكترونية بين النظامين.

ويتوافر أمام المرضى في مستشفى "بيث إسرائيل" خيار بحفظ سجلاتهم الصحية الإلكترونية باستعمال عدد من البرامج المختلفة –على غرار "غوغل هيلث" أو "مايكروسوفت هيلثفولت" أو النظام الخاص بالمستشفى– ويمكنهم التحكّم بهويّة المطّلعين على سجلاّتهم. ويتسنى للمرضى في نظامي المحاربين القدامى و"كايزر بيرمانانت" الاطّلاع على سجلاّتهم الصحّيّة الخاصّة.

ويقوم تحدّ آخر على الحجم العملاق للولايات المتّحدة التي تضمّ 50 حكومة ولاية وقوانين كثيرة ومختلفة متّصلة بالخصوصيّة.

ويتبوأ هالامكا منصب نائب رئيس في الهيئة الاستشارية الفدراليّة التي وضعت المعايير الوطنية للسجلات الصحّيّة الإلكترونيّة الهادفة إلى مساعدة الولايات والمستشفيات والأطباء والمرضى في استعمال البرمجيات المختلفة لحفظ السجلّات ومشاركة المعلومات.

وأفاد قائلاً في هذا الصدد: "لقد وضعت المعايير بهدف حثّ الأطراف على التواصل. هناك أمل ونحن نسلك الطريق الصحيح".

وفي تلك الأثناء في الدانمارك، يتوق مؤيدو استخدام تكنولوجيا المعلومات لمشاركة النصائح – والحماسة.

وأكّد نيلسن من مستشفى "ثي مورس" على ضرورة أن يكون الانتقال تدريجياً.

وقال في هذا الصدد: "لقد حصل الأمر على امتداد بضع سنوات ومن الضروري أن يعرف المرء أن الأمر لم يحصل بين ليلة وضحاها".

وبالعودة إلى مستشفى فريدريكسبرغ الجامعي في كوبنهاغن، كان ممرض اسمه ستيفن هوغ كريتسنسن يعدّ أجهزة جامعة للمعلومات طبية كتلك التي يستعملها دانستروب.

وكشف كريتنسن أن اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات الصحّيّة ليس بالمهمّة السهلة. وقد يكون تدريب الزملاء والمرضى المسنّين مهمّة منهكة تتطلّب وقتاً طويلاً.

وأضاف قائلا، وقد انفرجت أساريره: "ولكن أليس رائعاً أن نرى مدى التحديث الذي بلغناه؟ مع العلم أنّ هذا كلّه يحصل داخل هذه الجدران القديمة".

يأخذ جينس دانستروب البالغ من العمر 77 عاماً بياناته الطبيّة بنفسه في منزله في كوبنهاغن ويرسلها عبر الإنترنت إلى طبيبه في كانون الثاني (يناير) 2010. لقد بدأت الدانمارك تعتمد السجلات الصحية الإلكترونية وغيرها من أنواع تكنولوجيا المعلومات الصحية منذ عقد. ويحصل النظام على تعليقات جيّدة ويبقى السؤال مطروحاً حول ما إذا كان من الممكن استنساخه في الولايات المتّحدة.

© c.2010 New York Times News Service

© c.2010 New York Times News Service

المنطقة الحرة بعدن تقف أمام محكمة المنصورة بتهمة الإضرار بمكونات البيئة (البحر)

■ بشرى العنسي

من المفترض أن تقف المنطقة الحرة بعدن، الأحد القادم 31 يناير، أمام قاضي محكمة المنصورة، للرد على الدعوى المقدمة ضدها من الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة.

الجمعية البيئية رفعت القضية بعد قيام الهيئة العامة للمناطق الحرة -المنطقة الحرة بعدن، بالإضرار بأحد مكونات البيئة (البحر) بحسب ما جاء في عريضة الدعوى.

العريضة اتهمت الهيئة بالسماح بردم جزء من البحر أمام مقر المنطقة الحرة في جولة كالتكس بعدن، بعد توقيع عقود مع بعض المستثمرين لإقامة مشروعات تشتمل على مطاعم ونادٍ نسائي رياضي وغيرها، وذلك على أراض سيتم الحصول عليها من خلال ردم مساحاتٍ واسعة من البحر، وتخريب وإلغاء الكورنيش الممتد من جبل حديد وحتى مدخل جزيرة العمال في المحافظة.

فتلك الجمعية استندت في دعواها على المادة 82 من قانون حماية البيئة رقم 26 لعام 1995، والتي «أجازت لجمعيات حماية البيئة اليمنية ولكل شخص مباشرة الدعوى المدنية ضد أي شخص طبيعي أو اعتباري تسبب بفعله أو إهماله بالإضرار بالبيئة وبمكوناتها الطبيعية أو المساهمة في تدهورها وفسادها».

كما استشهدت بقرار مجلس الوزراء رقم 98 لعام 2002 بشأن وقف عمليات ردم الشواطئ في المدن الساحلية، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم 99 لعام 2005 بشأن خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظة عدن.

"إلغاء كافة العقود والتراخيص التي أبرمتها أو منحتها الهيئة العامة للمناطق الحرة لإقامة مشروعات على أراض يتم الحصول عليها من خلال ردم البحر، ومحاسبة الهيئة على تلك العقود والتراخيص، ومنعها من القيام بتلك مستقبلاً"، كان أهم مطالب الجمعية في الدعوى المرفوعة، إضافة إلى إزالة الردم الذي تم في جولة كالتكس، وإعادة امتداد البحر كما كان عليه قبل الردم.

عبدالجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة بعدن أكد لـ«النداء» مسألة الدعوى. لكنه يرى أن الأولوية للمشاريع الاستثمارية والقضاء على الفقر: «من وجهة نظري يجب أن يكون للمشاريع الاستثمارية الأولوية، لأننا نحاول معالجة مشاكل الفقر، ولا يتم ذلك إلا بالتنمية» برر الشعيبي.

هو قال إن المسألة مسألة مصلحة المدينة (عدن) والبلد، ويظن أن من يسعون لإيقاف تلك المشاريع جهات لا تريد الخير للبلد، ولا ترغب في وجود استثمار في عدن.

«نحن كمنطقة حرة لا نرى وجود مانع من إقامة مشاريع في تلك المنطقة، فالموقع صالح للمشروع» أضاف رئيس المنطقة الحرة بعدن، الذي بدأ بدوره بتسمية عدد من الدول التي استغلت البحر في مشاريع تنموية كدبي.

عملية الردم أوقفت: «بدأنا الردم ثم أوقفناها حتى يتم دراسة تقييم أثر بيئي للمشروع». عبدالجليل الشعيبي جزم مسبقاً بأن الدراسة سوف تكون لصالحهم، لكنه تساءل عن مشاريع كثيرة أقيمت هناك ولم تخضع لدراسة تقييم الأثر البيئي.

رسالة وجهت لمدير أمن محافظة عدن، أواخر نوفمبر الماضي، أوقفت عملية ردم البحر في القطاع (سي). حيث طالب فرع الهيئة العامة لحماية البيئة مدير الأمن بالتدخل السريع والوقف الفوري لعملية الردم كونها مخالفة للقوانين البيئية.

«كان هناك ردم قبل شهرين تقريباً. لكن أنا عملت رسالة لمدير أمن محافظة عدن بمنع الردم بحسب قرار مجلس الوزراء»، قال فيصل الثعلبي مدير فرع الهيئة.

بعد يوم واحد من تسلم العميد عبدالله قيران مدير أمن المحافظة طلب التدخل، أرسلت المنطقة الحرة لفرع البيئة رسالة نوهت فيها بأن العمل في ذلك المشروع تم بعد أخذ الموافقة من قبل رئيس الوزراء.

ذكرتهم الرسالة بمذكرة وجهت لهم مسبقاً لدراسة الأثر البيئي، وأضافت المنطقة الحرة أن الإجراء الذي اتخذته الهيئة العامة لحماية البيئة يخل بالعمل داخل المنطقة الحرة ويوجد مناخاً طارداً للاستثمار، ويحرم المحافظة من عائدات تلك المشاريع.

طلب المشورة البيئية الذي تكلمت عنه المنطقة الحرة والذي تجاهلته هيئة حماية البيئة بحسب رسالتهم السابقة، جاء في نفس اليوم الذي وافقت فيه المنطقة الحرة على مشروع شركة إنماء للتطوير العقاري المحدودة.

«نوصي بضرورة أخذ الرأي البيئي قبل إقرار المشروعات من قبل المنطقة الحرة، حيث إنه في نفس يوم الموافقة الأولية لمشروع شركة (إنماء) للتطوير العقاري المحدودة بتاريخ 2009/10/27، هو أيضا نفس اليوم الذي استلمنا مذكرة المنطقة الحرة لإبداء الرأي البيئي للمشاريع. إضافة إلى أن المستثمر استلم الموقع وترخيص البناء والتسوير. وهذا يضعف الرأي البيئي ويقلل من أهميته بدليل استلام الموقع، ويفترض التنسيق وأخذ الرأي البيئي عند بدء الإجراءات".

التوجيه السابق كان آخر فقرة في تقرير من 3 صفحات أعدته هيئة حماية البيئة فرع عدن، عن المشاريع الاستثمارية في القطاع (سي) التابع للمنطقة الحرة بعدن.

التقرير تحدث عن الأضرار التي ستنجم جراء تنفيذ تلك المشاريع وردم جزء من البحر: "سينجم عن تنفيذه هذه المشاريع ردم مساحة 253.486 متراً مربعاً على الأقل، إضافة إلى نحت مساحات واسعة من الجبال في جزيرة العمال".

سرد التقرير كذلك 5 نقاط اشتملت على الأضرار البيئية المتوقعة في حال تم تنفيذ المشاريع في تلك المنطقة. احتمالية ارتفاع منسوب سطح مياه البحر في المحافظة في الفترة القادمة بسبب تغير المناخ، وهو ما ستؤكده نتائج المسح الميداني في البلاغ الوطني الثاني الخاص بتأثر سواحل عدن بذلك التغيير، كانت النقطة الأكثر أهمية.

الإطار القانوني أخذ حيزاً في ذلك التقرير، حيث نبه إلى تعارض تنفيذ المشروع مع المخطط التوجيهي لمحافظة عدن للفترة 2005 – 0025، والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء.

إضافة لقرار مجلس الوزراء رقم 98 لعام 2002، والقرار رقم 99 لعام 2005، اللذين استندت عليهما الجمعية البيئية في دعواها ضد المنطقة الحرة.

مشاريع القطاع سي بعدن

في الأول من يونيو 2008؛ وقعت المنطقة الحرة بعدن مذكرة تفاهم لإقامة فندق 5 نجوم وصالات للعرض وقاعات للمؤتمرات الدولية ومجمعات تجارية، وذلك في القطاع (سي) جولة كالتكس بعدن، مع مجموعة فهد بن عبدالله آل ثاني للتنمية العقارية القطرية، ولكن بحسب عبدالجليل الشعيبي فقد ألغيت تلك المذكرة بعد سنة لعدم بدء المجموعة بالتنفيذ في الـ27 من نوفمبر العام الماضي.

وافقت المنطقة الحرة على إقامة مشروع استثماري، وكان ذلك من نصيب شركة (إنماء) للتطوير العقاري المحدودة، بغرض إقامة مجمع تجاري سياحي شمل فندق 5 نجوم ومول تجاري و4 أبراج سكنية وبرج لإدارة الشركات ولمكاتب الشركات التجارية الأخرى وصالتين متعددتي الأغراض ومسجد وحدائق ومسطحات خضراء.

وبحسب قرار الموافقة رقم 54، فإن التكاليف الاستثمارية للمشروع تقد بـ94.000.000 دولار أمريكي، ومدة المشروع 25 سنة.

77 شهراً هي مدة سريان الموافقة؛ بدأت من تاريخ صدورها، وألزمت الموافقة المستثمر صاحب المشروع بالبدء خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من سريان المدة.

مراسلات عديدة ظلت تتناقل عبر مكاتب محافظ محافظة عدن والمنطقة الحرة وفرع الهيئة العامة لحماية البيئة، إضافة لمكتب رئيس الوزراء.. وكلها كانت تصب في قالب واحد. لكن دراسة لتقييم الأثر البيئي هي الكلمة الأخيرة، والتي ينتظرها الجميع لحل إشكالية أخرى بين البيئة والاستثمار.

دردشة بيئية

اختزل عقلها مفهوم البيئة بما ترصده عيناها كل يوم. فالنظافة من وجهة نظرها هي البيئة، "لأنه إذا ما فيش نظافة ما فيش بيئة". هذه هي فلسفة (سمية) البيئية، التي طرحتها من خلال دردشة سريعة على قارعة الطريق.

السلام عليكم
وعليكم السلام
ممكن أتعرف على اسمك؟
سمية علي
أيش تدرسي يا سمية؟
خلصت ثانوية.
طيب يا سمية، أبش مفهومك للبيئة؟
كيف يعني؟
عندما تسمعي كلمة بيئة ماذا يتبادر إلى ذهنك؟
النظافة، ملوثات البيئة، الورود والأشجار على الطرقات..
إذا كان هذا مفهومك للبيئة، فكيف تلاحظي البيئة اليمنية؟
مزفته آخر تزفيت! الأوساخ مليانة الحارات وحتى في الطرقات العامة.
علب البيبسي والماء، وأوراق القات، الزعقة، القراطيس الحراري وقراطيس الجعالة وقرش الموز موجودة في كل مكان.
وأيش السبب في اعتقادك؟
لأنه ما فيش براميل قمامة بشكل كافي. وما فيش منشورات توعوية للناس. وبرضه نحن لا نساعد أصحاب البلدية، فنحن نرمي كل شيء على الأرض ونخرج القمامة قبل موعد وصول البلدية فتبعثرها الكلاب والقطط.
إذا كنت مسؤولة بيئية ماذا ستفعلين حيال الوضع الذي ذكرته؟
بعمل أشياء كثيرة. أشجار على الطرقات، وأعين أشخاص متخصصين لذلك. واعمل توعية لأصحاب البلدية عشان يأخذوا القمامة لأماكن بعيدة وما يحرقوها قريب من السكان. وبوعي الناس أنهم ما يرموا القمامة في الشارع.
أتذكر أن المدرسة حقنا قالت لنا مرة إنها شافت واحد مش يمني في الحديقة رمى علبة البيبسي في الأرض، وعندما قالت له ليش ما ترميها بسلة القمامة؟ جاوبها إحنا في اليمن. يعني ما فيش احترام لنا لأننا ما نحترم أنفسنا.
هل ستكون هذه فقط منجزاتك؟
لا. المصانع ما بخليها قريبة من السكان والمزارع لأنها تلوث الخضروات والفواكه. لازم تكون المصانع بعيدة. وكمان أماكن التخلص من زيوت السيارات. وأيضا بعمل برميل قمامة مغلق لكل بيت. وبخصص يوم للبيئة في اليمن مثل يوم البيئة العالمي.
بس نحن في عندنا يوم وطني للبيئة؟
في؟!...
ليش أنا ما أشوف بالتلفزيون! والشوارع دائما قذرة!
لاحظت من كلامك أن البيئة في نظرك هي النظافة؟
أكيد. لأنه إذا ما فيش نظافة مافيش بيئة. وإذا البيئة مش نظيفة فلن يأتي زوار لليمن. والزوار الذين يأتوا عندما يرجعوا لبلدانهم يتكلموا عن السلبيات، وهذا ما يحفزش الآخرين عشان يزورونا.
وعندنا أصلاً لا تنظف الشوارع إلا في الأعياد الوطنية، وإذا الرئيس مر في شارع معين أو أي مسؤول آخر.
هل درستي في المدرسة أي شيء عن البيئة؟
يوم واحد فقط. سمعت المديرة أنه يوم البيئة العالمي وطلبت منا ننظف المدرسة كاملة. لكن يأتي يوم ثاني وقد الوضع رجع مثل الأول، والقمامة في كل مكان، ولا تنظف إلا إذا عوقبت المتأخرات. لكن الآن صار فيه فراشة، والبلدية تأتي تأخذ القمامة.

تحت شعار "الحد من التلوث والحفاظ على البيئة"

جامعة إب تنظم الندوة العلمية الثانية للبيئة

■ إب - نبيل مصلح:

نظمت جامعة إب، خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين، ندوة ثانية للبيئة تحت شعار "الحد من التلوث والحفاظ على البيئة"، ضمن فعاليات حملة البيئة والتشجير في المحافظة.

وأشاد المحافظ أحمد عبدالله الحجري بإقامة مثل هذه الندوات من أجل توعية المواطن بمخاطر التلوث وأهمية الحفاظ على البيئة. وقال: نحن في إب هذه الأيام في إطار حملة تشجير المحافظة، ومطلوب تعاون الجميع في إظهار المحافظة بشكل جيد، وهذا هو دور للجميع.

وقد قدمت في الندوة عدد من المحاور: الأول عن مخاطر التلوث البيئي، والثاني حول البيئة والزراعة، والمحور الثالث عن الشريعة والبيئة، ومحور التخطيط الحضري والحفاظ على البيئة، ومحور التوعية البيئية، وأهمية المشكلة السكانية وانعكاساتها على الوضع البيئي في إب، والتوعية البيئية في المناهج الدراسية، والمحميات الطبيعية: المعوقات والحلول.

شارك في هذه الندوة عدد من أساتذة ودكاترة الجامعة، وصندوق النظافة، والهيئة العامة لحماية البيئة، وجمعية حماية البيئة في المحافظة.

أوجاع البيئة

أفراح علي أبو غانم*
afrahabughanem@yahoo.com

للبيئة أوجاع لا نشعر بها ولا ندركها إلا عندما تشتد ويحيط بنا الخطر من كل جانب، عندها فقط نعرف أن بيئتنا تتألم أو تحتضر، ولكن هل ندرك هذا قبل فوات الأوان؟

في ظل الظروف الحالية والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والحروب وغيرها، قد يتساءل بعض الناس عن أهمية البيئة مقارنة بأهمية الحالة الاقتصادية والبحث عن لقمة العيش.. لا يبالون ولا يسألون هل تعتبر من مسؤوليتهم الحفاظ على بيئتهم، أم مسؤولية حكومية لا غير؟

الحفاظ على البيئة ليس وظيفة حكومية أو مسؤولية حكومة دون شعب. الحفاظ على البيئة لا نريد به في الظروف الصعبة أن تزرع الحدائق والغابات الغناء، وتفرش الأرض خضرة وجمالا.. نريد به أن يحافظ الناس على أبسط حقوقهم للعيش في مكان نظيف ومناسب وآمن صحيا. هل من الصعب عليهم أن يتوقفوا عن رمي القمامة في الشوارع؟ هل من الصعب عليهم أن يتوقفوا عن تلويث الهواء بالمزيد من عوادم السيارات والباصات والموتوسيكلات وغيرها؟ هل من الصعب عليهم أن يتوقفوا عن رش السموم في الخضراوات والفواكه وحتى في أعلاف الحيوانات؟ هل من الصعب عليهم أن يمنعوا أو يقفوا ضد المساحات الأسمنتية التي تكتسح شوارعهم ومدنهم، وتطرد أي مساحات خضراء فيها؟ هل من الصعب عليهم أن يتوقفوا عن العبث بالماء واستهلاكه بشكل عبثي حتى في أصعب ظروف الحصول عليه؟

كل ما سبق مسؤولية الناس، ومسؤولية الحكومات ما هي؟

مسؤولية الحكومات هي في التخطيط السليم للحفاظ على البيئة، في التخطيط السليم للمدن ومناطق الطبيعة، في التخطيط السليم للاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل يضمن تجددها واستدامتها، في إصدار قوانين وتنفيذها للحفاظ على البيئة والصحة والموارد الطبيعية، وتنفيذ القوانين على الكبير قبل الصغير، في توعية الناس بشكل سليم وراقٍ.. فالأساليب القديمة للتوعية في المدارس أو عبر الإعلام بالنصائح الملة القديمة، لم تعد مجدية، فالناس دائما بحاجة لأشياء جديدة تقنعهم، لحلول وبدائل تساعدهم، فليس من المنطقي أن نقول لهم اعملوا واعملوا.. ولا نقوم به نحن أولا. ليس من المنطقي أن نمنع الناس في المحميات مثلا من الاستفادة من مناطقهم دون إيجاد البديل المناسب. ليس من المعقول أن نقول للناس لا تتجرعوا السم ونحن من نبيعه لهم.

وهذا ليس في بلادنا والبلاد النامية فقط، ولكن حتى في الدول المتقدمة التي تعتبر التقدم التكنولوجي في التصنيع والتسلح هو ما له الأولوية عندها، حتى هذه الدول تعاني من تدهور بيئي كبير غير ما تسببه من تدهور بيئي على غيرها من بقاع الأرض، وهي تغالط وتدفع أموالا للتعويض عما تدمره، لكن المال لن يحل المشاكل إلى الأبد، والصمت كذلك لن يحل المشاكل، والاتكال على الغير لن يحل المشاكل ولن يوقفها.

هل سنظل نحرق في أرضنا على أمل أن نستوطن القمر، كلام غير منطقي وغير عقلاني، ومن يدمر بيديه بيته لا ينتظر أن يعمره له غيره.

بيئتنا حياتنا مسؤولية مشتركة.. وإهمالها سيكون فيه عقاب مشترك كذلك.

وأخيرا.. لتغير الجميع يجب أن تبدأ بنفسك...

* الهيئة العامة لحماية البيئة

المحرر: هلال الجمرة
haly87@gmail.com

الاثنين 10 صفر 1431هـ الموافق 25 يناير 2010 العدد (221)
Mon. 10/2/1431 - 25 January 2010

مؤيدٍو الشيخ يتهمون قوى بتحريك كل إمكانياتها من أجل الإساءة لمنصور، مما استنهض غيرة عدد من أبناء منطقة الجعاشن شبابا ومشائخ وعقالا وأعضاء مجلس محلي، وأوصلتهم إلى ساحة الحرية بصنعاء لتعرية دعاة الحقد والكراهية الذين يحرضون على العنف ويدعون إلى الفوضى تحت مسمى الحريات، والنازحون: هؤلاء المعتصمون ليسوا من الجعاشن وإنما تم استئجارهم..

اعتصامان متناقضان على ساحة واحدة يطلبان تدخل الحكومة

■ هلال الجمرة

تقابلت المطالب المتناقضة لشيعتين من أبناء الجعاشن على ساحة الحرية أمام مبنى رئاسة الوزراء، صباح الثلاثاء: مؤيدو الشيخ محمد أحمد منصور مقابل معارضي ممارساته. الضدان على ساحة واحدة يريدان من الحكومة التدخل، بغض النظر عن المطالب التي تريدها كل فرقة. لكن الحكومة لم تسمع أيا منهما.

على الجهة الغربية من ساحة المظلومين، ارتص عديد مواطنين، بين شباب وشيوخ، هم مؤيدو الشيخ والمدافعون عن سمعته. رفعوا يافطات قماشية تبرز الشيخ كـ"أحد الهامات والرموز الوطنية والنضالية في البلد"، وتحذر من مغبة المساس به كشيخ للجعاشن ومناضل جسور، وتصف الأسر المشردة الرافضة للظلم بأنها "عصابة لقتل الأطفال". وعلى لوحات أخرى اتهموا حزب الإصلاح بـ"الحامي للفاسدين"، ومنظمة هود التي تتولى عملية الدفاع عنهم ومناصرة قضيتهم بـ"المنظمة الإرهابية"، معتبرة اعتصام هؤلاء إهانة لأحد الرموز، وعلى الحكومة معاقبتهم.

وعلى الجهة المضادة، احتشدت أسر من 3 عزل في الجعاشن، نزحت إلى العاصمة صنعاء قبل 3 أسابيع، إثر "تعرض منازلهم للدمار وأسرهم للتشريد والاعتقال"، بحسب قولها، وإلى جوارها عديد مناصرين ومتضامنين وعديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني. هؤلاء كانوا هم الفرقة المعارضة لممارسات الشيخ وأعوانه والمشردين من بيوتهم بسبب "الاعتداءات والانتهاكات من قبل عدول الشيخ (وكلائه) في العزل"، بحسب وصفهم.

وعلى لوحات قماشية مقابلة أبرزت (أسر النازحين) الشيخ بأنه "شرّدهم من منازلهم بسطوة السلاح، وأن مليشياته دمّرت منازلهم ونهبت ممتلكاتهم وقصفت على منازلهم وسجنت أبناءهم". ساردة في قائمة سوداء أسماء وكلاء الشيخ في المناطق "المكلفين بجباية أموال من المواطنين وتسليمها للشيخ" كواجبات زكاة. وإليها يافطات تصور الحالة التي تعيشها قراهم من ظلم وانتهاك من قبل من وصفتهم (الأسر) بـ"مليشيات الشيخ"، ومؤكدة في أخرى أن الدستور اليمني لم يدعُ إلى "هدم المنازل وسلب الأموال وتشريد الفلاحين".

وحملت اليافطات في مضمونها عديد مطالب تمثلت في "محاكمة الشيخ ومليشياته عن الجرائم التي ارتكبوها بحق المواطنين، تشكيل لجنة مشتركة من البرلمان ومكتب النائب العام للنزول إلى الجعاشن لتقصي الحقائق حول ما يمارسه الشيخ بحقهم، بسط سلطة الدولة في منطقة الجعاشن، وتسليم مليشيات منصور الذين صدر بحقهم أحكام قضائية للعدالة. فضلا عن إلزام الدولة ممثلة بوزارة الأوقاف بحماية المقابر، وإعادة الأراضي التي نهبت لأصحابها".

"النداء" التقت عدداً من أبناء الجعاشن النازحين في صنعاء، وسألتهم عن اعتصام المدافعين عن الشيخ ومن يتهمونهم بأنهم يهدفون إلى تشويه سمعة الشيخ ويقدمون أنفسهم بأنهم مشائخ الجعاشن، وأنهم قدموا إلى صنعاء فقط لإيضاح وتبيين الحقيقة التي "اتهموا الإصلاح بتبنيها". وبحسب رواية جميع من قابلناهم فإن غالبية من حضروا الاعتصام لا ينتمون إلى المنطقة، وأنهم "مستأجرون أداهم الشيخ يبرئوه"، وفقاً للحاج مهيوب حسن، وأن من ينتمون إلى مناطقهم لا يتعدون الـ9 أشخاص فقط.

مهيوب حسن الرجل الستيني كان شديد الحماس وكان يقسم بالله إنه لا يعرف منهم سوى 9 أشخاص هم: مسعد أحمد علي، أمين عبده كرامي، صادق عبده كرامي، ماجد أحمد عبده كرامي، عبدالقادر أحمد عبده كرامي، مختار أمين كرامي، فؤاد عبده كرامي، حسن حزام، ومحمد أحمد غانم الكامل. أما البقية فأكد أنهم غير معروفين ولا ينتمون إلى منطقة الجعاشن.

ويوضح شخص آخر كان إلى جواره: "حسن حزام هو مدير مدرسة فتح الجديد في المعاين، ومعه كان مدرسين يدرسوا في المدرسة عنده".

ويضيف آخر موضحاً وظائف بعضهم: ومحمد أحمد الكامل، هو عضو مجلس محلي. ويردف الحاج هزاع قاسم موضحاً: "مسألة الانتخابات والله ما قد دريك من انتخب وما أجي إلا إلى بيت الشيخ أبصم واروح لي".

ويشكو الحاج مهيوب من "فقدانه لتلفونه السيار" الذي كان الوسيلة الوحيدة التي يستطيع أن يتواصل بها مع باقي أفراد أسرته في الجعاشن.

وشكا المواطنون الوعيد الذي أطلقه مسعد أحمد علي، وهو أحد المناصرين للشيخ وأحد المعتصمين يوم الثلاثاء، كان يتوعدهم بالجحيم في حال عادوا إلى قراهم: "كان يتحلف بنا (يتوعدنا) لما نرجع إلى البلاد (القرية) أنتم باتروحوا وبعدين ننصف"، وفقا للشكاوى.

ومن بين الشباب الذين أتوا لمناصرة الشيخ ضد المهجرين، أمسكت أفراد الشرطة على 3 أشخاص كانوا يحملون أسلحة شخصية (مسدسات) كانت واضحة لتهديد المعتصمين بحسب ما قاله النازحون، وقد تم اقتيادهم للتحقيق معهم.

ويحسب الشاب صادق غازي، الذي يعمل على تنظيمهم في العاصمة، ونسق لعملية نقلهم إلى صنعاء، فإن الأسر قد قدمت عدة شكاوى (جماعية وفردية) إلى النائب العام يطالبونه فيها باتخاذ الإجراءات القانونية لإيقاف الممارسات الاستبدادية التي يتعامل بها "الشيخ محمد منصور ومليشياته ضد المواطنين الضعفاء". وأضاف: النائب العام حول هذه الشكاوى إلى نيابة محافظة إب، والآن في بعض الجماعة يتابعوها هناك.

صادق، وهو من أبناء منطقة الجعاشن، قال إن الانتهاكات لأبناء منطقته (الجعاشن) ما تزال مستمرة، وأن النازحين في صنعاء يتم مطاردتهم من مرافقي وأتباع الشيخ في صنعاء. واتهم من اعتصموا الثلاثاء في ساحة الحرية بأنهم "شهود زور" وأنهم "لا صلة لهم بالمنطقة ولا ينتمون إليها". وقال إن عدد النازحين في صنعاء بلغ حتى الآن 88 من الرجال و33 من النساء و76 من الأطفال. ويقيم الرجال في مخيم نصب بجوار الجامعة في حوش الجامع، فيما تم تسكين النساء والأطفال الآن في فندق النور.

ويؤكد أن نضالهم في صنعاء سيستمر فيما القضاء سيأخذ مجراه، وسيتابعون إجراءات النيابة في إب من هنا، وأن النازحين والمهجرين لن يعودوا إلى مناطقهم إلا بعد أن يضمن لهم حياة مستقرة وآمنة.

أحد مشائخ الجعاشن (عبدالملك عبدالله قائد قاسم) قال لموقع "نيوزيمن" الإخباري، إن الاعتصام جاء لما تقوم به صحف المعارضة ومنظمة هود التي وصفها "بالإرهابية"، معبرا عن استعارة المعتصمين من حزب الإصلاح. وأشار قاسم إلى أن الاعتصامات مسرحية يقودها المشترك، وما ينسب للشيخ منصور لا أساس له من الصحة.

فيما اعتبر رئيس منظمة سجين المحامي عبدالرحمن برمان المعتصمين (المناصرين للشيخ) أغلبهم من عمال النظافة، حيث قام بتسجيل أسمائهم، مشيرا إلى أن حضورهم هو "كما يقولون ضد منظمة هود الإرهابية والحزبية"، نافيا وجود أية إشكالية في أن يمارسوا حريتهم في التعبير، معتبرا أن ذلك "شيء جميل أن يأتوا إلى ساحة الحرية، لكن كنت أتمنى أن يأتوا بدافع شخصي ودفاعا عن حق وقضية وليس لمجرد الإيعاز والإجبار باعتبار الكثير منهم عمال نظافة".

وأشار برمان إلى أنه رغم معاناة أهالي الجعاشن المهجرين في صنعاء من ظروف البرد، لكنهم لم يلمسوا أية استجابة من السلطات الرسمية، بقدر ما لمسوا من أجهزة السلطة الأمنية والإعلامية مساندة واضحة للشيخ المنصور.

وفي بيان صحفي وزعه مناصرو الشيخ محمد أحمد منصور، الذين وقعوا عليه بأنهم "مشائخ الجعاشن"، قالوا إنهم لم يجدوا على امتداد التاريخ كله "أي قوى تحاول أن تتآمر على أوطانها برموزه وقيادته الوطنية والتاريخية إلا وكانت أداة خيانة لا علاقة لها بالانتماء للأرض والإنسان، وبقدر ما هو كذلك فإنها تخدم مشاريع قوى أجنبية في إطار السعي المكلل بالتآمر لتلك القوى".

واتهم البيان قوى قال إنها سخرت نفسها وإمكانياتها "من صحف ومجلات وقنوات فضائية لقلب الحقيقة خدمة للذات والحزبية، هدفها النيل من الهامة الوطنية العظيمة والوافية بالقيم والمبادئ للشيخ محمد منصور"، وأضاف: "وقد استنهضت (هذه القوى) غيرة عدد من أبناء منطقة الجعاشن ذي السفال شبابا ومشائخ وعقالاً وأعضاء مجلس محلي، وأوصلتهم إلى ساحة الحرية بصنعاء لتعرية دعاة الحقد والكراهية الذين يحرضون على العنف ويدعون إلى الفوضى تحت مسمى الحريات".

القائمة السوداء التي اعلنها نازحو الجعاشن والمناطق التي يمثلون الشيخ فيها

م	الاسم	المناطق
1	محمد احمد منصور	المواجلة
2	احمد عبده كرامي	المواجلة
3	محمد مرشد عبدالله الكامل	دبنوة
4	محمد عبده قايد قاسم	رياد
5	محمد قايد احمد الكامل	الجعدية
6	عبدالعزيز مرشد الكامل	حيبان
7	محمد عبده قايد قاسم	المواجلة
8	مرشد علي المجيدي	المواجلة
9	عبدالملك حمود درهم الشعبي	الفياشي
10	امين فيصل حسين	الحبلة
11	محسن علي سعد القشار	الرحون
12	محمود عبدالله محسن	بني عامر
13	عبده نعمان اسعد	الحبلة
14	عبدالقوي السيد	حليان
15	مطيع هزاع محمد علي	المرد
16	ماجد احمد عبده كرامي	المواجلة
17	مرشد سعيد قاسم	الحبلة
18	صادق عبده كرامي	المواجلة
19	امين عبده كرامي	المواجلة
20	فؤاد عبده كرمي	المواجلة
21	وليد عبدالله محمد احمد منصور	الحبلة
22	احمد قاسم النظامي	الحبلة
23	مسعد احمد علي	الحبلة
24	عامر مهيوب حمود القشائي	الصفة
25	طاهر حمود درهم الشعبي	العنسيين
26	هزاع عبيد	الحبلة
27	السيد احمد المراقب	الدخال
28	رشاد حمود محمد منصور	الحبلة
29	عبده احمد غالب	الحبلة

.. والذين يستعين بهم من مناطق أخرى مجاورة

م	الاسم
1	احمد عبدالسلام المخلافي
2	محمد بن علي الشرعبي
3	رضوان العبيدي
4	عبده أمين الجحيفي
5	محمد مهيوب حيدر الجعشني
6	مهيوب الشرعبي

● مهيوب حسن

● هزاع قاسم

● صادق غازي

الاثنين 10 صفر 1431هـ الموافق 25 يناير 2010 العدد (221)
Mon. 10/2/1431 - 25 January 2010

سجين في إب يقطع إصبعه وآخر يفشل في الانتحار بعد قطع إصبعه وأذنه

حين يتحول دور السجون (الإصلاحيات) إلى محفز قوي للانتحار وبتر الأعضاء

■ إب - إبراهيم البعداني

حين يتحول دور السجون المركزية في المحافظات أو ما تسمى (بالإصلاحيات) إلى مشروع كارثي يدعم ويحفز على الاحتجاج ببتر أجزاء جسدية، أو التعبير عن المأساة التي يعيشها هؤلاء بمحاولات الانتحار.

ما تزال كارثة الانتهاك وسوء المعاملة في سجن إب المركزي مستمرة. وباستمرارها يزداد عدد الحوادث بمحاولات الانتحار وبتر أعضاء من أجساد المتظلمين.

قبل 3 أيام قطع السجين فيصل ناجي سعيد الحدي أحد الشرايين في رقبته، في محاولة فاشلة للانتحار نفذها السجين في إحدى زنازين سجن الاحتياط، باستخدام موس حلاقة، بعد أن تم نقله إليه قبل أيام.

وتعتبر هذه العملية امتداداً لاحتجاجات سابقة قام بها السجين فيصل الحدي، ففي المرة الأولى قام بقطع إصبعه، وعندما لم يجد أي تجاوب مع قضيته قام ببتر أذنه قبل أسابيع، وهذه المرة حاول بتر عمره.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الحدي الذي قطع أذنه قبل أسابيع احتجاجاً على سوء المعاملة، التي يتعرض لها من قبل مسؤولين في الإدارة العامة للسجن المركزي في إب، كان قدم في وقت سابق شكوى إلى رئيس النيابة العامة أثناء زيارته إلى السجن، الأسبوع قبل الماضي، يطالبه بتحويله "إلى سجن آخر في محافظة أخرى" بسبب تعرضه "للضرب والإهانة من قبل إدارة السجن".

ورجّحت المصادر أن مدير السجن قد أصدر قراراً بنقله إلى سجن الاحتياط بعد يوم من مغادرة رئيس النيابة العامة السجن، وذلك عقاباً له على قطع أذنه، وكذا على الشكوى التي قدمها إلى رئيس النيابة.

محمد الحدي، شقيق فيصل، حمّل إدارة السجن "المسؤولية الكاملة في حال تعرض شقيقه لأي مكروه كونها (إدارة السجن) من دفعته إلى محاولة الانتحار وقبلها قطع إصبعه وأذنه".

وفي اليوم ذاته أقدم السجين هشام الأكوع أحد نزلاء مركزي إب، على قطع إصبعه، احتجاجاً على المعاملة المهينة التي يتعرض لها السجناء في مركزي إب. وتعد هذه الحادثة هي الـ18 من نوعها منذ العام الماضي، بالنسبة لإصلاحية السجن المركزي في إب، الذي تزايدات أعداد الشكاوى فيه من المعاملة التي يمارسها مدير السجن وموظفوه.

مواطن يعتق شاباً من حكم الإعدام

■ إب - نبيل مصلح:

قام الحاج حميد أحمد قائد من أهالي مدينة إب، منتصف الأسبوع الماضي، بعتق رقبة الشاب مناف عبدالقادر الحلياني من حكم إعدام صدر ضده، حيث تنازل عن دم ابنه جميل حميد الذي قتل علي يد مناف مساء 27 رمضان قبل 4 أعوام، بطعنة قاتلة بعد شجار بينهما، وقد صدر حكم من محكمة غرب إب، وتم تأييده عبر محكمة الاستئناف بالمحافظة مصادق من المحكمة العليا.

وقد كان موعد تنفيذ الحكم ظهر يوم الثلاثاء 19 يناير 2010، ولكن في اللحظة الأخيرة قام الحاج حميد أحمد بإرجاء تنفيذ الحكم وتنازل في اليوم التالي الأربعاء، وسط حضور لعدد من المواطنين والشخصيات الاجتماعية والمشائخ، في مقدمتهم نائب محافظ الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة أمين علي الورافي، ومعه عبدالعليم الحكمي عضو المجلس.

وقد أشاد الأمين العام للمحافظة الورافي بأهالي المنطقة وكذا أولياء الدم، وفي مقدمتهم الحاج حميد، على هذا اللفتة الإنسانية في عتق رقبة الشاب مناف، وقال إن هذا يدل على إنسانية من يقوم بذلك العمل الطيب.

وأشار الحاج حميد أحمد بأن القضية كانت واضحة في عملية القتل لابنه جميل قبل 4 سنوات، والحاكم كان واضحاً في تنفيذ الإعدام. ولكن نظراً لأن الله سبحانه وتعالى قد أمرنا بالتسامح في ما بيننا، وإن شاء الله تحسب في ميزان الحسنات، وأن يكون ابنه في الجنة إن شاء الله، شاكراً كل من وقف بجانبهم، وقال إن أسرة الجاني طيبون، وإنه تنازل دون أي مقابل.

أما الدكتور عبدالقادر الحلياني والد الجاني، فقد شكر أسرة المجني عليه على هذا الكرم، معتبراً إياه دليلاً على طيبة قلبهم. وقال: نحن من البداية قلنا هذا قضاء الله وقدره، ولم نشارع أبداً، فلا توجد خصومة بيننا، وكان شجاراً بسيطاً. كما شكر كل من تعاون معه في حل هذا الموضوع، وكافة من وقف معهم في هذه المحنة. وزاد في شكره أهالي المقتول بحل هذه اللفتة الإنسانية.

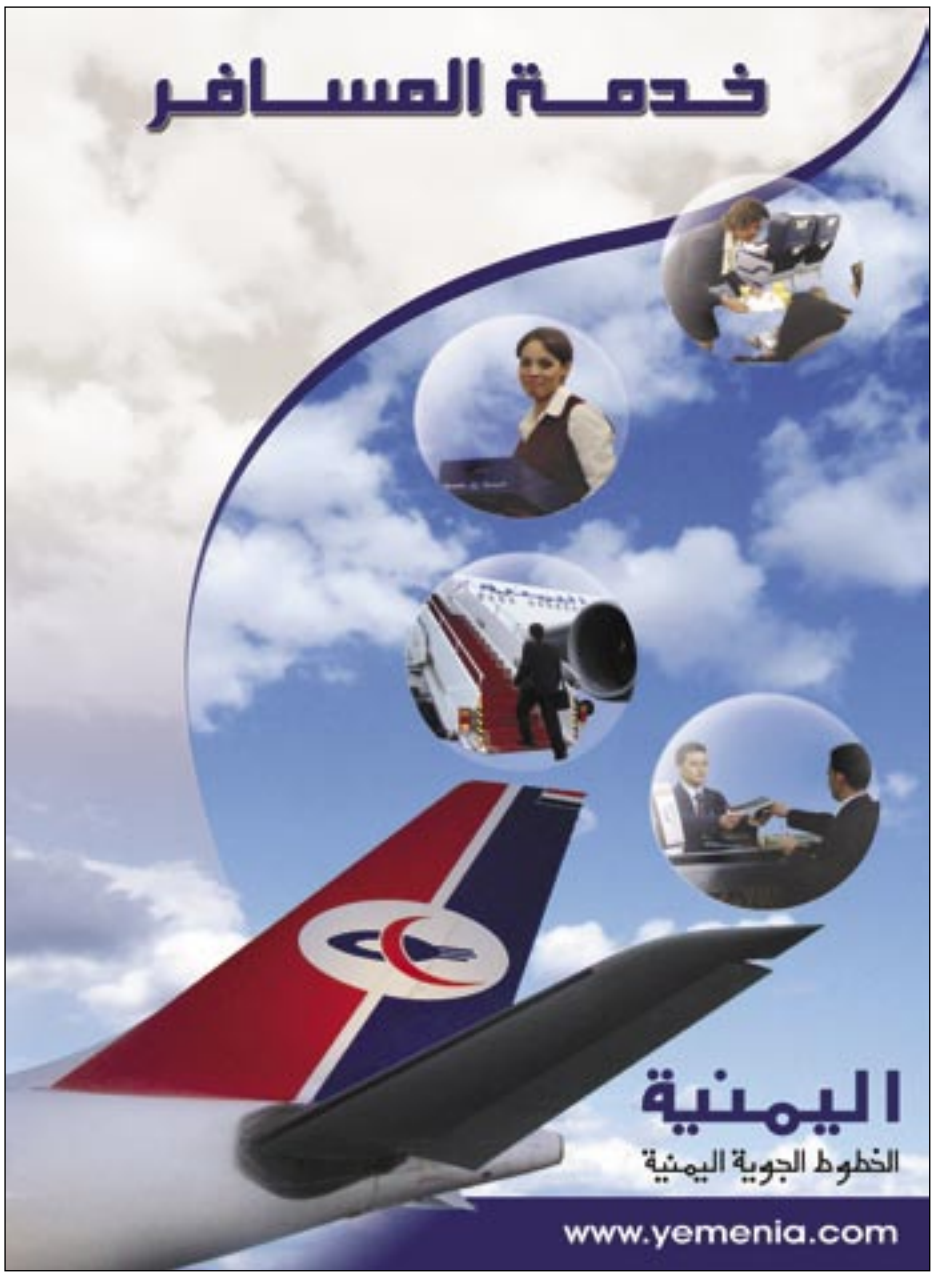

مطلوب باحثين وباحثات في كل المحافظات

YPC

في إطار تحديث وتوسيع الفرق الميدانية البحثية يعلن المركز اليمني لقياس الرأي العام عن حاجته إلى 100 باحث وباحثة يتوزعون على كل المحافظات اليمنية وذلك للعمل في المشاريع البحثية التي ينفذها المركز.

وفق الشروط التالية:

1 - الحصول على الشهادة الجامعية (الاولوية لمتخرجي تخصصات علم الاجتماع/ علم النفس/ الاعلام (علاقات عامة)/ تجارة وتسويق)- يستثنى من هذا الشرط من هم على وشك التخرج ويملكون خبرة في العمل الميداني البحثي.

2 - الالمام بعمل بحوث الرأي العام ومتطلباتها والاستعداد للتعلم والتدريب والعمل ضمن فريق او بشكل منفرد.

3 - الاستعداد للسفر إلى صنعاء لمن هم في محافظات أخرى بغرض التدريب وايضا الاستعداد للتنقل للعمل داخل مديريات المحافظة التي يقيم فيها بغرض التدريب او العمل الميداني.

4 - الاستعداد لدخول اختبار تحريري ومقابلة شخصية.

5 - أن لا يتجاوز عمر المتقدم 32 سنة.

يرجى ممن يأنس في نفسه الرغبة و تنطبق عليه الشروط السابقة ارسال بيانات السيرة الذاتية موضحا فيها عناوين وأرقام تلفونات المتقدم/ بالإضافة الى صورة المؤهل وصور من شهادات الخبرة إلى مدير المشاريع في المركز عبر إحدى الوسائل التالية:

المركز اليمني لقياس الرأي العام
الدور الثاني، عمارة المطري، شارع الزبيري، صنعاء، الجمهورية اليمنية
صندوق بريد 5782 - فاكس (279772)
بريد اليكتروني: addahri@yemenpolling.org

هل أنتم فاعلون؟!

حسام عاشور
Al2kaser@hotmail.com

لا زالت بعض من مكونات السلطة المحلية بوادي حضرموت، تعيش حالة من التخبط والعشوائية والفساد المالي والإداري، وهي بحاجة ماسة جداً جداً إلى إجراء عمليات جراحية عاجلة لها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذا إذا تبقى في بعضها شيء لم يطله الفاسدون.

وللأسف أن كثيراً من المدراء والمسؤولين في هذه المكونات أكل الدهر وشرب عليهم وهم ما زالوا في أماكنهم وكأنهم كائنات مخلدة أو محنطة!

قد تجاوز بعض هؤلاء المدراء سنوات عديدة منذ أن تم تعيينهم، وكأن تلك الإدارات ملك لهم، وحق مكتسب من حقوقهم الشخصية التي تتنافى مع الدستور والتشريعات السماوية، فبأي حق يعيثون فساداً ويفعلون ما يشاؤون؟!

هؤلاء المخلدون وحاشيتهم يمارسون كل يوم أساليب التهكم والاستعباد وكتم الأنفاس على موظفيهم، والاستفزاز والتسويف والمماطلة لكل من أوقعه حظه التعيس تحت رحمتهم لإنجاز ومتابعة معاملة ما في هذه الإدارات والمؤسسات، وإرغامه على الوقوع في فخ الفساد والإفساد. وهم بأساليبهم تلك يهددون سلامة الوطن وأمنه، وكأنهم يتعمدون تعزيز ثقافة الحقد والكراهية وفك ارتباط الوطن بالمواطن المغلوب على أمره، والذي يصب لعناته كل يوم على الروتين المتبع في تلك الإدارات.

لم يعد ذلك السرطان حكراً على فروع مكاتب الوزارات أو المؤسسات، بل انتقلت هذه الإصابة بهذا المرض الخبيث إلى بعض مدراء عموم المديريات رؤساء المجالس المحلية، الذين يفترض بهم أن يراعوا الله ويكونوا عند مستوى المسؤولية في متابعة قضايا المواطنين، لا استثمارها، وتلبية احتياجات المديريات وتنميتها، لا نهبها وتسخيرها لمصالحهم الشخصية.

ما يثير الاستغراب حقاً أن بعض قرارات التعيين لأمثال هؤلاء تأتي من قبل السلطة المركزية أو المحلية، والتي تتم وفق معايير حزبية ليس من أجل الحزبية ذاتها، ولكن على أساس عرقي وقبلي؛ إرضاءً للشيخ فلان والمسؤول علان، وهي لا تخدم سوى أشخاص وأفراد معينين فقط لا غير، والذين تأتي قرارات الترشيح والتزكية للتعيين من قبلهم، وكأن وادي حضرموت إرث لهم يوزعونه على أمزجتهم الخاصة، وهو ما ينتج عنه تعيين أشخاص صمٍ بكمٍ ليسوا أهلاً للمناصب التي تم تعيينهم فيها، أميين لا يفقهون في الإدارة والسياسة شيئاً.. والشواهد على هذا كثيرة.

هذه السياسة المتبعة هي السبب الرئيسي في زيادة الاحتقانات وإثارة النعرات، وهي الأساس لكل المشاكل والمصائب المتراكمة، التي تعاني منها الكثير من الإدارات والمديريات في وادي وصحراء حضرموت، لأن المسؤولين فيها يمثلون بالوطن والمواطن، وذلك كله بفضل قرارات التعيين التي لم تكن مدروسة وموفقة لتلبية احتياجات تلك الإدارات أو المديريات وتعزيزها بالكوادر المؤهلة والكفؤة، والتي ستستطيع الارتقاء بالعمل في هذه الإدارات أو المديريات، وتسهيل وتخفيف الأعباء على المواطن، وهو ما نرى حصاده اليوم تخبطاً وعشوائية وفساداً مالياً وإدارياً وتوزيعاً عبثياً وغير مدروس سواء للمشاريع أو للمقدرات المالية وإلخ..!

وحتى أكون منصفاً فهناك عدد من المدراء والمسؤولين النزيهين الشرفاء، والذين كانوا فعلاً عند مستوى المسؤولية، واستطاعوا أن يثبتوا في مواقعهم، وتمكنوا من خدمة الوطن والمواطن بكل صدق وأمانة وحرص على المصلحة العامة، ولهم نرفع القبعات إجلالاً وتقديراً لكل ما قدموه، ونحن نفتخر دوماً بهكذا نماذج مشرفة تستحق التكريم والإشادة.

كما نشيد هنا بالعملية الجراحية الكبرى التي تمت بنجاح في فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بحضرموت الوادي والصحراء، والتي جعلت المواطنين يتنفسون الصعداء، ولكن عملية واحدة لا تكفي، فالهيئة بحاجة أيضاً، وعلى نحو عاجل، إلى إجراء بعض العمليات الصغرى.

فيما لا تزال الكثير من الإدارات والمؤسسات والمديريات في وادي حضرموت تنتظر دورها لإجراء عمليات جراحية عاجلة لها، وبنفس المعايير التي استخدمت في عملية الهيئة العامة للأراضي والمساحة، حتى يتم استئصال جزء كبير من هذا السرطان الخبيث، ومحاصرته ومنعه من الانتشار، أو القضاء عليه كلياً، لنعيش أصحاء في سلام، ويستعيد وادي حضرموت عافيته وبسمته.

فهل أنتم فاعلون..؟!

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
صدق الله العظيم

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى:

الشيخ هلال يحيى المقداد
والشيخ محمد علي المقداد دماج
وجميع آل المقداد
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
الشيخ علي عبدالله المقداد

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب أهله وذويه بالصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
عبدالله علي الجمرة، سامي غالب،
علي الضبيبي، وهلال الجمرة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
صدق الله العظيم

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن
نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاخ العزيز
وليد دماج
وجميع أفراد أسرته الكريمة
في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدته»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبلها قبولاً حسناً ويسكنها فسيح الجنان ويعصم قلوب أهلها وذويها بالصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

المعزيان:
سامي غالب، نبيل سبيع

«ملعب النداء» محتجب للاسبوع الرابع جراء اعتقال الزميل شفيع العبد، محرر الصفحة

مؤتمر لندن: إعلان انتهاء السيادة اليمنية

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

زيادة جرعة المعونات، لا يعني.. أن الاقتصاد سيتحسن. هذه الجملة تلخص لحالة اليمن الحالية، وتلخص ما يحدث قبل انعقاد "مؤتمر لندن".

فهناك التزامات مالية من قبل دول مختلفة، قائمة بالفعل تجاه اليمن، الذي يعمل للتأكيد على سيادته، التي تعني أيضا، استقلالية قراره.

وهنا، ترسم ملامح العلاقة، التي من المفترض أن تكون بين حجم المساعدات، وحقيقة استقلالية سيادة البلد، الذي يعتمد أمنه القومي على أرقام تصل الى مئات ملايين الدولارات، التي تقدم بشكل رسمي، ويجري ضخ أضعافها بشكل غير رسمي. فالرئيس علي عبدالله صالح يعتمد بشدة على المساعدات المالية. ويقول محللون إن هناك اعتقادا بأن السعودية تنفق أكثر من مليار دولار من المساعدات الرسمية السنوية لحكومته، كما أن أجهزة غير حكومية وأفرادا سعوديين يساهمون بمئات الملايين من الدولارات الإضافية لجهات خاصة.

فمنذ أن أصبح أمن اليمن ذا أولوية دولية، وهناك أرقام فلكية تضخ في ميزانية الدولة، من قبل الدول المتضررة بشكل مباشر، من تردي الأوضاع الأمنية، التي تسمح لعناصر مسلحة بزيادة نشاطها في اليمن، لتؤثر على الأمن القومي، لدول الجوار والدول الكبرى.

وهنا أيضا، يقدر ما تضخه السعودية (الدولة الأقرب) بأضعاف مما يصل لليمن من مساعدات من قبل الدول الأخرى مجتمعة.

فهناك أرقام لا يتم الإعلان عنها، بينما الأرقام السعودية التي يتم تداولها رسميا، هي أرقام كبيرة تصل الى 300 مليون دولار بحسب ما يقدره محللون. وهذا يعد جائزا بحسب سياسة المملكة التي تريد الحفاظ على أمنها القومي وحماية حديقتها الخلفية، والتي تهدد بضربها من الخلف، إن هي أهملت اليمن، فعناصر القاعدة التي هاجمت مكتب وزير الداخلية السعودي جرى التأكيد أنها تلقت تدريباتها في اليمن التي تعتبر منذ مدة نقطة انطلاق للقاعدة لتنفيذ هجمات على الأراضي السعودية التي صارت تحاصر وجود أعضاء التنظيم.

رغم ذلك ما يزال اليمن يحتاج لمساعدات دولية تصل الى مليارَي دولار سنويا ليستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه المانحين، ويحتاج لضعف هذا المبلغ لتحسين الاقتصاد، بحسب تصريح وزير الخارجية أبو بكر القربي في 14 يناير.

إن تحسين الاقتصاد، هو الفريضة الغائبة في الحياة السياسية اليمنية، وإليه يعزى سبب التدهور الأمني السريع، ويأتي الفساد المالي متراسا للعوائق التي تحد من إيفاء اليمن بالتزامه جاه الدول المانحة، ومنها المملكة السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا.

فاليمن الذي التزم في مؤتمر المانحين في لندن 2006 بعدد من الالتزامات الاقتصادية والتنموية، ومن ضمنها مكافحة الفساد، أثبت فشله الذريع قبل نهاية العام 2009 بعد تزايد هجمات "الإرهاب" الذي يستهدف أمريكا وبريطانيا، والتي أعلنت انطلاقها من اليمن.

ومع بداية العام 2010، وقبل مؤتمر لندن، الذي سيعمل على مراجعة التزامات اليمن وتعهداته تجاه الماحين، يكون اليمن واستقلال قراره وسيادته على أراضيه، على المحك.

فبرغم زيادة حجم المساعدات سنويا، وكان آخرها ما أعلنته الولايات المتحدة لزيادة حجم المعونات التنموية والأمنية، إلى 140 مليون دولار، والمعونات البريطانية بحسب ما قاله الجنرال ديفيد بتريوس رئيس القيادة المركزية الأمريكية، في الأول من يناير، إن الولايات المتحدة ستزيد في 2010 من برنامج المساعدات الأمنية لليمن الذي بلغ حجمه نحو 70 مليون دولار في 2009، لأكثر من الضعف، في خطوة تعني أن يصل مجموع المساعدات الى حوالي 140 مليون دولار.

وزادت واشنطن بشدة من التدريبات والمعلومات والمعدات العسكرية التي تزود بها القوات اليمنية، وساعدتها على تنفيذ غارات جوية تستهدف المخابئ المشتبه بها للقاعدة في ديسمبر 2009.

وزاد البرنامج الرئيسي لمكافحة الإرهاب التابع لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) المعلن عنه رسميا لليمن من 4.6 مليون دولار في السنة المالية 2006 الى 67 مليون دولار في السنة المالية 2009. ولا يشمل هذا المبلغ مساعدات سرية قدمتها الولايات المتحدة.

وفي يونيو 2009 أخطرت وزارة الدفاع الكونجرس بوجود التزام ضخم منها لأجهزة أمنية يمنية مختلفة في السنة المالية 2009 بالولايات المتحدة بموجب الحساب رقم 1206 لوزارة الدفاع. وهذا الحساب يهدف إلى تزويد قوات عسكرية أجنبية تقوم بعمليات مكافحة الإرهاب بالمعدات أو الإمدادات أو التدريبات.

ومن الالتزامات الجديدة للولايات المتحدة في إطار الحساب 1206 تقديم مبلغ: 5.9 مليون دولار لمبادرة مراقبة جوية في إطار مكافحة الإرهاب (طائرات هليكوبتر مزودة بكاميرات للرؤية الليلية)، مليون دولار لدوريات خفر السواحل والأمن البحري لمحاربة القرصنة، مليون دولار للأمن الحدودي (360 شاحنة مدرعة رباعية الدفع)، و5.8 مليون دولار لتحسين جهود الحد من مخاطر العبوات الناسفة البدائية.

بين السنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، حصل اليمن على نحو 30.3 مليون دولار من الحساب 1206 لوزارة الدفاع.

مؤتمر لندن القادم من المنتظر أن يبدأ في مباشرة مساءلة اليمن، بشأن هذه الأرقام، ويبدأ في تقدير حجم المعونات التي قدمت له من قبل المانحين، بحسب التزاماتها المالية، وبالمقابل يبحث في التزامات اليمن السياسية والاقتصادية التي وعد بها في 2006.

المانحون (دول الخليج، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية) سيجتمعون بعد أيام ليسألوا شريكهم الرسمي "اليمن" وليثبتوا له.. أنه لم يكن جديرا بثقتهم.

فاليمن، لم يُصلح نظامه القضائي الذي يعاني فسادا إداريا وماليا، إلى جانب عدم فصله واستقلاليته. كما أن مشاريعه التنموية متعثرة، والفساد المالي تغلغل في مؤسساته، ومؤشر الفقر يرتفع، فالفقر هو حالة اليمن المتهالكة، تجعل موقفه ضعيفا في مؤتمر لندن، وسيادته الشكلية تكاد تسقط، فاليمن يبدو دولة منهارة دون مساعدات، فكونه الأفقر عربيا، واعتماد خزينته على المعونات، لم يعنه على إعادة بناء اقتصاده. الذي لم يشفع له زيادة إنتاجه النفطي، فمؤخرا أعلن وزير النفط أن اليمن سيرفع إنتاجه اليومي الى 300 ألف برميل يوميا، وهو إجراء يهدف الى طمأنة المانحين أن اليمن ما زال قادرا على رفع معدل إنتاجه، وأن موجات العنف لم تؤثر عليه، فاليمن الذي يكافح لمواجهة التراجع في أسعار النفط عالميا، يكافح أيضا لإقناع المانحين باستمرار الالتزام بتقديم معوناتهم، خاصة بعد تهديدهم له بقطع هذه المعونات إن لم يسيطر على الفساد والفقر. هنا يحمل الرئيس مسؤولية مباشرة، بصفته المكلف بسن إصلاحات تضمن محاربة البيئة التي يتغذى عليها الإرهاب. وبرغم أن "صالح" أدان الفساد في السابق، ولكنه سيواجه حقيقة أنه قاد على مدى 3 عقود نظاما يقوم على المحسوبية لتحقيق توازن في القوى بين العشائر والفصائل داخل الصفوة من الجيش وأجهزة الأمن، أدى إلى غرق البلد في حالة من التردي أوصلته الى ما هو فيه الآن.

كيف انتهت ورقة الإرهاب

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

أفسد الشاب النيجيري عمر الفاروق عبدالمطلب على النظام اليمني ورقة ظل يستثمرها بشكل خاطئ، استثمار الدين لخدمة الكرسي يحتاج إلى نظام واع يتابع كل صغيرة وكبيرة، يدرك خطورة التمادي والعبث في استخدام هذه الأدوات، فورقة القاعدة التي استخدمها النظام اليمني لعدة سنوات، وبإفراط، تحولت إلى وبال على النظام والشعب اليمني ككل، حيث أصبح قرارهم بيد غيرهم. لسنوات والنظام اليمني يعمل على إلصاق تهم القاعدة بخصومه في عدة جبهات، وكان أبشع استخدام لهذه الورقة في وجه المرشح الرئاسي المرحوم فيصل بن شملان، بواسطة أحد حراسه المندسين، وفي الوقت الذي أسرف فيه النظام في توزيع تهمه ضد خصومه في الداخل، كانت وما زالت القوى المعارضة له في الداخل، ومعها الدوائر الغربية، تشكك بعلاقات النظام اليمني وتستره على نشاط التنظيم لابتزاز جيرانه والدول المانحة من أجل دعم نظام الرئيس صالح والتخويف من البديل.

الإفراط في استخدام القاعدة واللعب بالأوراق حوّل البلد والنظام إلى مسرح للحرب وقرارات الخارج وتوصياته، دون أن يجلب الدعم المالي للبلد باسم التنمية، ولن يضيف في رصيد الحاكم أي شيء بعد اليوم، فشعبيته في تدهور مستمر، والحديث عن التنمية تحول إلى حديث عن الفساد كعامل مساعد على التطرف.

لم يعد التصدي للقاعدة بعد الرواية الغامضة، أو كما يطلق عليها البعض "فيلم" الشاب النيجيري، والإصلاحات المالية والإدارية توجهاً يمنياً لانتشال المواطن من حياة البؤس والمصير المجهول، بقدر ما هو تنازل للخارج. هذه التنازلات للخارج يقابلها تعنت وتجاهل للمطالب الداخلية، ظهر من خلال قمع الصحافة والحركات السلمية، وكل من يقولون آراء مخالفة لرأي الحكم.

كان يفترض في الأجهزة الأمنية أن تقيم الدنيا ولا تقعدها عقب إعلان القاعدة إعدامها لضابط البحث الجنائي بسام طربوش وضباط آخرين قتلتهم نزاهتهم في ظل غياب النزاهة لدى ضباط آخرين باعوا زملاءهم. بشاعة الجريمة التي ارتكبها التنظيم وطريقة الإعدام والاستياء الشعبي من تلك الجريمة لم يحرك ضمير الحكومة اليمنية للثأر من التنظيم الإرهابي واستغلال السخط الشعبي لخوض معركتها، لكنها اليوم أعلنت حرباً مفتوحة ضد القاعدة لإرضاء الخارج. إرضاء الخارج وتجاهل الداخل هي السمة السائدة في جميع الأنظمة العربية التي تحولت إلى كرزيات تخوض الحروب دون إسناد شعبي، فتكون النتيجة الفشل. الهجمات المكثفة ضد القاعدة لن تحقق هدفها ما لم تستند على رضا شعبي، والرضا الشعبي لن يتوفر إلا بإصلاحات حقيقية يلمسها المواطنون في حياتهم اليومية، وليس حبراً على ورق في برامج الحكومة وخطاباتها التي لم يعد المواطن يصدقها. فرغم الأضرار الجسيمة التي ألحقتها عمليات القاعدة بالاقتصاد الوطني وسمعة اليمن في الخارج، غير أن المواطن البسيط في بلد تنتشر فيه الأمية ويتراجع فيه الولاء الوطني إلى حد مخيف، ويزدهر الفساد والظلم، لن يكون معنياً بجهود الحكومة في محاربة القاعدة، إن لم يتحول إلى داعم لها، فكثيراً ما نسمع أشخاصاً يبدون مساندتهم للحوثي في حربه ضد الدولة لا لشيء إلا لأنه يواجه سلطة تجاهلت حقوقهم وقضاياهم، وانحازت لصالح النافذين والدجالين والفاسدين مع أن الحوثي يقود مشروعاً كارثياً لا يخدم قضاياهم ولا يعبر عن مظالمهم، فكيف بتنظيم يدعي أنه يحارب أعداء الدين وينتقم لأطفال فلسطين.

اليوم اختلفت الموازين، وانقلب السحر على الساحر، وخسر النظام ورقة هامة كان يمكن لها خدمة النظام والشعب. جاءت الخسارة هذه المرة على يد الحكومة الهزيلة ووزرائها الفاسدين الذين يتم انتقاؤهم لاعتبارات غير وطنية. فبدلاً من أن تدعو الحكومة اليمنية شركاءها لدعم التنمية والتخفيف من الفقر والبطالة، أصبحت تستدعي من الخارج لحل مشاكلها، وتحولت مراكز الأبحاث والصحافة العالمية من الحديث عن شحة الموارد ونضوب النفط وارتفاع نسبة الخصوبة كعوامل مساعدة لانتشار التطرف والجماعات الإرهابية، إلى الحديث عن حكومة ضعيفة عجزت عن استخدام المنح والقروض لتحقيق التنمية، وأصبح بقاؤها عاملاً مساعداً لنمو الجماعات المتطرفة بفقدانها الإسناد الشعبي، فلم يعد الحديث عن شحة الموارد وطلب الدعم المالي من الخارج وتهديد العالم بالإرهاب مجدياً في ظل عجز الحكومة عن استيعاب ما قدم لها في ظل العجز في الطاقة وسوء الخدمات التعليمة والصحية والتخطيط والإنفاق الأهوج على ما تم استخدامه، وفشل برامج الإصلاح التي تقدمها الحكومة بين الحين والآخر، ويعدها شلة من المستفيدين لم يلامسوا مشاكل المجتمع وتطلعاته التي تبدأ من أقسام الشرطة التي تحولت إلى دكاكين ومصدر للثراء، وأصبح الشاكون منها أكثر من المتطلعين لخدماتها الأمنية. فحكومة الأولويات التي ظهرت فجأة، ستفشل في مهامها كما فشلت غيرها من البرامج، كون الشلة التي أعدت برنامجها قد ذهبت بعيداً عن المشاكل التي تهدد البلد واستقراره، وأعضاؤها يعيشون بعيدين عن قضايا الناس.

شفيع العبد معلق فوق حبال اللامبالاة!

سامي الكاف

يعتقد كثير من الزملاء أن شفيع محمد العبد –المحرر الرياضي لصحيفة "النداء"– يتمتع بسمعة طيبة في الإعلام الرياضي؛ بل ويتعدى الأمر ذلك بكثير في الوسط الإعلامي بكافة صنوفه.

لكن بالنسبة لي فشفيع هذا –الحسن السمعة والسلوك– قبل أن يكون مثالاً يُحتذى به في الوسط الإعلامي، هو فوق ما تم ذكره سلفاً، رجل عصامي بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ لا يخاف في قول الحق لومة لائم.

عدا ذلك؛ يشغل شفيع عضوية المجلس المحلي لمحافظة شبوة، وهو أيضاً أمين عام جمعية متخصصة في شؤون السلم الأهلي، وناشط حقوقي يُشار إليه بالبنان.

في الواقع لطالما كان شفيع صوتاً مدافعاً عن المظلومين.. هكذا خبرته، بل وأجزم بحكم علاقتي الشخصية به التي أعتز بها أيما اعتزاز، تدفعني إلى القول إنه سيظل كذلك حتى وإن اختلف معه البعض في عدد من التفاصيل.

لذلك، وحين صار من المعلوم أن شفيع العبد تم اعتقاله فجأة في نقطة دار سعد قبل أكثر من أسبوعين، والزج به في أحد سجون إدارة الأمن بخور مكسر بمحافظة عدن "دون سند قانوني"..!، كان الأمر لدى زملاء شفيع غير قابل للتصديق، أو لعلها كانت مجرد مزحة ليس أكثر.

لم يصدر من قبل أي أمر باعتقال شفيع العبد.. هكذا كان الجميع يعلم؛ بل وأظنني على حقيقة ساطعة من أنه لا يوجد أصلاً أي شيء من هذا القبيل له علاقة بالقبض على شفيع: لا من قريب ولا حتى من بعيد.

لكن طبقاً لـ"الصحوة نت" بتاريخ 2009/12/31، فإن "إدارة البحث الجنائي بخور مكسر رفعت تقريرها مع ملف القضية بعد التحقيق مع الزميل شفيع العبد وزملائه يوم الأربعاء الموافق 31/ 2009/12، إلى مدير أمن المحافظة للنظر فيها واتخاذ الإجراءات بشأن إحالة الملف إلى النيابة العامة".

قبل نحو أسبوعين بحضور محافظ عدن الدكتور عدنان الجفري، وجّه زملاء شفيع –أثناء تواجدهم في القافلة الإعلامية التي زارت محافظتي عدن وأبين لمعرفة مدى ما تم إنجازه بالنسبة إلى استعداد بلادنا لخليجي 20 – سؤالاً إلى مدير الأمن بعدن عبدالله قيران يتمحور حول مصير زميلهم شفيع، قال قيران: "المعلومات التي عندي الآن أن الأمن ضبط أحد المطلوبين أمنياً في نقطة دار سعد بعدن، الذي كان متواجداً في سيارة وبرفقته 4 أشخاص، والإعلامي شفيع كان من ضمن هؤلاء الأشخاص المتواجدين في السيارة، والموضوع لا يتعلق إطلاقاً بقضيته مع محكمة الصحافة والمطبوعات التي يحاكم فيها بصنعاء. إن شاء الله تستكمل إجراءات التحقيق الأولية قريباً، وسيتم الإفراج عنه ولو حتى بضمانة.. أعدكم بذلك". (صحيفة "النهار" العدد 377 – 2010/1/14).

مضى الآن نحو 3 أسابيع –حتى لحظة كتابة هذا الموضوع– وشفيع ما زال قابعاً في أحد سجون عدن..!

لن أطالب قيران بشيء ما، ولو من باب "وعد الحر دين عليه"..!؛ لكن واقع الحال يحتم علي أن أطالب الجهات المسؤولة بتطبيق القانون –ليس أكثر– بحق شفيع ومن معه وذلك باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن إحالة ملفهم إلى النيابة العامة ومن ثم محاكمتهم طبقاً للقوانين النافذة، إن كانوا أصلاً اقترفوا ما يتوجب اعتقالهم أولاً، ومن ثم ومحاكمتهم ثانياً، بدلاً من تركهم هكذا معلقين فوق حبال اللامبالاة؛ لكن للأسف الشديد من ذا "العبيط" الذي قال إن القوانين النافذة وسلامة الإجراءات ذات الصلة بذلك يتم تطبيقها على جميع المواطنين في الجمهورية اليمنية بلا استثناء..؟!

حسناً.. ما عليكم سوى قراءة الموضوع من أول السطر لتعرفوا الإجابة..!

من أين يأتي الإرهاب؟!

عبدالباري طاهر

سلفاً لابد من الاعتراف بأن مصطلح الإرهاب قد استخدمه الاستعمار والرجعية في مواجهة الحركات الثورية والتحريرية. فكفاح الهند السلمي ضد الاستعمار البريطاني «إرهاب»، وقتال الصينيين ضد الإنجليز واليابانيين إرهاب.

والحركات الثورية في فرنسا وألمانيا وبريطانيا إرهاب، ونضال حركات التحرر الوطني في عموم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد المستعمرين «إرهاب». كما أن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي «إرهاب».

نضال العرب في الجزائر ومصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي إرهاب أيضاً.

إذن، فمصطلح الإرهاب قد استخدم أساساً ضد الثورات الشعبية وحركات التحرر والمقاومة الوطنية ضد القوى الاستعمارية والرجعية منذ البدء.

ولكن ذلك لا يعني وجود أعمال وممارسات إرهابية. فالاستعمار إرهاب وأي إرهاب، والهيمنة ونهب خيرات الشعوب، وطمس هوياتها وخصوصياتها والعدوان على ثقافتها الوطنية والقومية هي الأرضية الخصبة لزرع الإرهاب ونشر أوبئته وكوارثه.

وهناك إرهاب أيضاً قد يمارس من قبل قوى متطرفة من كل الاتجاهات والملل والنحل، وقد وقعت بعض القوى الثورية القومية واليسارية في فخاخ ممارسات إرهابية. فمثلاً خطف الطائرات أو استهداف المدنيين تحت أية ذريعة إرهاب، والاغتيال السياسي للمعارض إرهاب.

ويبقى السؤال منتصباً كقوس قزح: من أين يأتي الإرهاب؟ أو ما هي منابع الإرهاب؟!

لاشك أن الاستعمار إرهاب أكبر يصنع أشكالاً وألواناً من الإرهاب، فهو -أي الاستعمار- يدفع إلى ردود أفعال قد تكون نزقة ويائسة، والاستعمار نفسه قد يشجع عناصر أو اتجاهات متطرفة تعطيه المبرر للقمع، ومزيداً من التنكيل والنهب. وفي السياق يأتي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتشريد المواطنين، وإقامة الجدران العنصرية، وقلع الأشجار المثمرة، وتهويد القدس والضفة وحصار القطاع، وإقامة المستوطنات، وتهديم البيوت على رؤوس السكان، واقتراف مسلسلات من جرائم حروب الإبادة والتطهير العرقي، والتمييز العنصري.

الانحياز المطلق الأمريكي لإسرائيل، ومدها بالمال والسلاح وتشجيعها على التمرد على الشرعية الدولية واستمرارها في الاحتلال والعدوان على جوارها العربي في لبنان وسوريا والأردن ومصر كلها تدفع ببعض العرب والمسلمين إلى التطرف والإرهاب.

كانت أحداث الـ11 من سبتمبر 2001 ثمرة كريهة لهذه السياسات الاستعمارية، وأيضاً لرعاية ودعم ومساندة الدول الفاسدة والمستبدة في عالمنا العربي والإسلامي، ولسياسات هذه الأنظمة الطوائفية والقبلية والأسرية.

لقد كان لفشل حركات التحرر الوطني والأنظمة القومية، وفشل التنمية والتحديث والاندماج الوطني في غالبية البلاد العربية أثر عميق على ازدهار الأفكار والتيارات السلفية والسلفية الجهادية.

الفقر الكافر حقاً وصدقاً منبع مهم ورافد أساسي من روافد التطرف والإرهاب، فالمئات والآلاف من شباب الأمة العربية توزعوا على خارطة «الجهاد» في أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك وحتى كشمير، كان الفقر والتعليم الفاسد حاديهم أكثر من الإسلام. وبموجب الفقه الإسلامي فإن أولوية جهادهم هي فلسطين حسب المذاهب الفقهية كلها، وليس أي مكان آخر.

تمثل الدولتان القطريتان: المتوكلية اليمنية (1918 – 1962)، والدولة السعودية أنموذجين للدولة القائمة على أساس السلفية الجهادية. فالأولى استندت إلى مبدأ الخروج في المذهب الزيدي، وهو مبدأ يرتكز على «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في بعده الاعتزالي، والذي سار إليه أئمة آل البيت منذ خروج الحسين واستشهاده وحتى قيام المتوكلية اليمنية.

أما دولة آل سعود فقد قامت بحد السيف لحرب المشركين من عبدة الأوثان الخارجين عن التوحيد، وهي حرب موجهة ضد الأجنبي التركي بمقدار ما هي موجهة ضد الداخل «المشرك عابد القبور».

فالدولتان سلفيتان جهاديتان وإن كان جهاد الإمامة الزيدية يتوجه أساساً ضد الإمام الظالم، بينما جهاد الوهابية يتوجه ضد جميع السكان المختلفين عن العقيدة الوهابية: وهم جميع الطوائف الإسلامية وبالأخص الشيعة بما في ذلك الزيدية المعتبرة من المذاهب السنية. والسنة والشيعة وإن اشتركا في السلفية الجهادية، إلا أن الأولى تتجه للمجتمعات والناس فحسب، ولا تتوجه للحاكم الجائر الذي توصي بالصبر عليه حتى ورود الحوض. أما الشيعية بمختلف فرقها فتتجه للحاكم الظالم، فهو المعني بالخروج، والثورة الإسلامية في إيران أنموذج.

أما البدايات التنظيمية فتعود إلى 3 روافد: الأول تأسيس محمد حامد الفقي عام 1926 في القاهرة «لجمعية أنصار السنة المحمدية هي الأداة التنظيمية والسياسية والحزبية للسلفية الجهادية».

صحيح أن فكرة «الجهاد» موجودة في العهد القديم، ونظراً لقلة اليهود فقد حدد المجال بـ«من النيل إلى الفرات». أما في القرآن الكريم، ولاتساع مجال الدعوة الإسلامية، فإن الكرة الأرضية هي ساحة الدعوة، وهو ما يعني أن الجهاد في الإسلام طلبي بالدرجة الأولى. ومن هنا كما يرى المفكر العربي هادي العلوي في كتاب «قاموس التراث» (ص228) «وتبعاً لهذا التحديد، يعني الجهاد أن على الدولة الإسلامية أن تظل في حالة حرب حتى يتم الاستيلاء على الأرض بأسرها، وبذلك يوفر الأساس الأيديولوجي لاستمرار الفتوحات طيلة القرن الأول من ظهور الإسلام، وما كان لها بالطبع أن تستمر أكثر من الحدود التي وصلت إليها.

ولعل ذلك هو ما يفسر انخراط بعض من سكان الدولتين: اليمنية والسعودية في «غزوة» نيويورك كتعبير بن لادن والظواهري، ونصيب الدولتين في حرب أفغانستان والشيشان والبوسنة وحتى العراق، فقد لعبت الأيديولوجية «الوهابية» التي مثلت إضافة بدوية إلى المنحى الحنبلي الراجع عند ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن قيم الجوزية ومن ثم ابن كثير. وزاد التعصب اشتعالاً الطفرة والثروة النفطية هناك. أما في اليمن فإن المجاعة التي تلف بجلبابها الأسود أكثر من ثلثي السكان، وهي نفس النسبة في الأمية الأبجدية والمعرفية، إضافة إلى انتشار الدعوة السلفية الجهادية في التعليم الرسمي والشعبي، وتسيدها في خطاب المسجد والإعلام، قد دفعت بالمئات والآلاف إلى ميادين «الجهاد» والإرهاب في أكثر من بقعة، ونصيب اليمن والسعودية من معتقلي «جوانتانامو» مؤشر مهم ومؤكد. وهناك رافد ثان هو تأسيس الإمام حسن البنا لجمعية الإخوان المسلمين في الإسماعيلية في العام 1928. وقد تلاقت هذه الروافد وتلاقحت في حرب أفغانستان ومن ثم في غزوة نيويورك، ومن ثم تأسيس تنظيم القاعدة في بيان جهاد الجبهة الإسلامية العالمية عام 1998، وهو البيان الذي وقع عليه بن لادن الابن الآتي من المدرسة السلفية الجهادية الوهابية، ومن طفرة الثروة النفطية، وأيمن الظواهري الآتي من الجهاد الإسلامي ذي الجذر الإخواني، وطه الرفاعي ابن جمعية أنصار السنة المحمدية.

فهذه الروافد مجتمعة وغيرها قد صنعت بيان تأسيس القاعدة كتتويج للانتصار على السوفيت في أفغانستان، وهو في الحقيقة انتصار للإمبراطورية الأمريكية «القطب الواحد» على القطب الثاني المهزوم الاتحاد السوفيتي، بأكثر مما هو انتصار للجهاد الإسلامي الذي لعب دور المنفذ والتابع.

فالبلاد العربية والإسلامية التي خاضت حرب أمريكا براية إسلامية، تدفع اليوم من أمنها وسلامها واستقلالها ثمن «جهاد» زائف قطفت أمريكا ثماره في التفرد بزعامة العالم، ولكنها كالدولة التابعة والتيارات «الإسلاموية» الغادرة والمغدرة، يدفعون ثمن الإرهاب الذي غرسوه ويعجزون اليوم عن اقتلاعه من جذوره الممتدة في نهج أنظمتهم وسياساتهم.

بقي أن نشير إلى أن السلفية «غير الجهادية» هي الأرض الخصبة للجهادي، فهي زوادة للجهاد وتربة صالحة للإرهاب، بل هما وجهان لعملة واحدة.

أمة؟

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

في البدء كانت الكلمة!
والكلمة كانت إنسانا!
والإنسان لا يكره!
.....
دعوني أقص عليكما حكاية قديمة!
حكاية حكيناها ألف مرة، كل قرن، كل عقد، وكل سنة.
نخط سطوراً وكلمات جديدة، ومضمونها ظل هو هو. لا يتغير. كأن قدرنا أن نحيا حياة لا تتغير فصولها.
المضمون كان في كلمة واحدة: "أمة".
هل تذكران؟
كانت "أمة إسلامية"، ثم تحولت إلى "أمة عربية"، ثم عادت لتصبح "إسلامية" من جديد.
لكن هل وُجدت هذه الأمة فعلاً؟
لو طرحت عليكما هذا السؤال، عزيزي الشاب، عزيزتي الشابة، لما ترددتما في الرد: "بالطبع توجد هذه الأمة"!
ستقولان: "هناك أمة، وهي إسلامية. هذه حقيقة ساطعة كالشمس".
وغيركما في الأمس القريب كانا سيقولان: "بالطبع توجد أمة، وهي عربية، تمتد من بغداد إلى الرباط، هذه حقيقة ساطعة كالشمس".
لكني تمنيت عليكما أن تتحليا بملكتي الشك والصبر معاً.
أن تشكا كثيراً في "الحقائق الساطعة كالشمس"، التي لا تسطع إلا لتغيب بالكذب.
شكا في كل ما يقال لكما، في كتب التاريخ، وفي خطب المساجد، وفي أحاديث شيوخنا، خاصة ذاك الذي يُحني لحيته بالحناء. يعرف نفسه فلا تبتسما.
فليس كل ما لقنوه لكما صحيحاً. في الغالب ما قيل لكما لا يمت إلى حقائق التاريخ بصلة.
وأن تصبرا علي، وأنا أتحدث إليكما. لأني لا أتحدث بالرموز. فقط أهيئ للنقاش معكما. فحديثي سيكون معكما طويلا في هذه السلسلة. وكما قلت لكما في المقال السابق، أني سأستهل سلسلة "من إجل إسلام إنساني" بالحديث عن الإسلام السياسي. ذاك الذي يدغدغ حبكما لله بحديثه، ثم يأخذكما معه في طريق يدعوكما به إلى القتل والإنتحار. فشكا كثيراً في نواياه، وأطرحا السؤال دوماً "كيف نُقتل حباً في الله؟"، وباسم مَنْ نقتل؟" ولو طرحتما السؤال بهذه الصيغة، ستكتشفان أنه والكراهية وجه واحد.
هذا الفكر، فكر الإسلام السياسي، يتخذ من كلمة "أمة" محوراً لرؤيته للوجود:
"أمة إسلامية في حالة حرب.
كانت دوماً في حالة حرب.
أمة إسلامية تقف مقاومة ضد الكفار".
وهؤلاء الكفار يشملون بشراً، مثلكما، شاباً وشابة مثلكما، يدينان بديانات مختلفة، أو مذاهب إسلامية مختلفة، أو اختارا طريقاً مختلفاً لا يؤمن. هذا حقهما. هما بشر مثلكما، لكنهما يختلفان عنكما، تماما كما تختلفان عنهما. لكن الرحم هو هو: الإنسان فيهما وفيكما.
مسكينة هذه الأمة.
"تدخل في حرب، لتخرج من حرب، لتواجه حرباً من جديد.
وكلها حروب مصيرية.
علينا أن ندخلها أو نموت.
ومن يرفض الدخول فيها نقتله.
من يُشكك فيها يصبح منافقاً".
هكذا يفكرون، وهكذا يقولون.
وسيضربون بي مثلاً. فانتبها.
سيقولون لكما: "هذه منافقة، باعت نفسها، تكره دينها وأمتها".
هذه ابتسامة، أهديها لكما، كي لا تصدقا.
فأنا أحب الإنسان. هو وطني. وأؤمن بالعقل، هو طريقي إلى الإيمان، ومُصرّة أن الأمة لم توجد قط!
وأؤمن أن الحروب لا تؤدي إلا إلى الخراب. ألم نتعب من الحروب بعد؟
وأن القتل، ينحر الإنسان فينا، وأنه لا توجد قضية في العالم بأسره أقتل من أجلها. لن أقتل إنساناً من أجل فكرة. فاتركا القتل للمجرمين.
ثم هذه زهرة، أقدمها لكما، كي لا تطعنا في نيتي. فأنا أقف معكما في صف واحد. وأبحث معكما عن طريق لمستقبل تعيشان فيه وأنا وغيري معكما، بكرامة واحترام ورفاهية.
مستقبل يكون لكما.
أنتَ وأنتِ.
مستقبلٌ في وطن لكما.
وطن. ليس أمة.
بل وطن. له حدود. حدود جغرافية. وفي داخله مواطن ومواطنة. يقفان متساويين أمام القانون، بلا تمييز، بسبب الدين، النوع، العرق، أو الهوية.
إنسان يقف أمام قانون يحترم إنسانيته.
ولأني أقص عليكما حكاية، سأخط أولى صفحاتها المرة القادمة بحكاية الأمة، تلك التي لم توجد قط!

في البدء كانت الكلمة!
والكلمة كانت إنسانا!
والإنسان لا يقتل!

صححوا معلوماتكم أيها المتطرفون

العلامة القاضي: محمد محمد المطاع

إذا كنتم تريدون أن تدخلوا في عام جديد في وحدة وأخوة ومحبة وصفاء، فلابد أن تصححوا معلوماتكم ولا تستغلوا الفرص وتفتحوا النار على مذهب هو من رسول الله عليه وعلى آله الصلاة والتسليم، بدأ، ومن أمة سميت بالزيدية لأنها اتبعت الحق الذي قاده زيد بن علي رضوان الله عليه، وإلا فهي من أتباع محمد عليه وعلى آله الصلاة والتسليم، وسميت بالهادوية لأن الإمام الهادي يحيى بن الحسين كان متمسكاً بالنهج المحمدي، وكان ذا علم واسع ومتبحراً فيه. ولما كان الزيديون أهل تقوى وأهل حكمة، وجدوا في هذا الإمام ما يتفق مع نهجهم فسمي نهجهم هاوديا، وتكاثر فطاحلة العلماء في اليمن من هاشميين ومن غيرهم، فأثروا هذا المذهب وفتحوا أبواب الاجتهاد، ولم يتركوا شاردة ولا واردة من كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة التي لا تتعارض مع القرآن المقدس، إلا وجاؤوا بها في العبادات والمعاملات. ولما كانت الهداية قد تغلغلت في أعماقهم ونور العلم قد أضاء لهم الطريق الصحيح، فقد وجدوا أن محبة آل البيت جزء من دينهم، ووجدوا أن الرسول والقرآن قد خصا آل البيت بما لم يخص غيرهم، فأحبوا آل البيت حباً يتفق مع هذه الخصوصية، فسموا شيعة؛ أي محبين لآل البيت، مع حبهم لصحابة رسول الله الذين رضي الله عنهم ورضي رسول الله عنهم، حتى خرج معاوية بن أبي سفيان على رمزهم الأول علي الذي قال عنه الرسول "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق"، وهنا كان لهم موقف من معاوية. ومن سوء حظ معاوية أنه ساق الناس بالعصا لمبايعة ابنه يزيد، وهو يعلم عدم صلاحيته لقيادة الأمة. ومن سوء حظ يزيد أن بعث جيشا كبيراً بقيادة ابن زياد القاتل لقتال ابن بنت رسول الله الذي أخبر الرسول عنه أنه وأخاه في الجنة.

هذه الفئة المؤمنة الزيدية، وإن لم تكن قد دخلت عليها هذه التسمية، ظلت على مبدأها، وهو الولاء لآل البيت، ولم تجنح إلى ما جنح إليه البعض من مقولة اجتهد فلان وأخطأ، إذ كيف نقول ذلك والرسول يقول لعمار تقتلك الفئة الباغية، وكيف نقول للباغي إنه اجتهد فأخطأ، وعلى مقولتهم هذه سيكون يزيد اجتهد فأخطأ بقتل الحسين، بل أكثر من ذلك قال البعض خرج على الخليفة فهو -أي الحسين- مخطئ. هذه الشريحة من الأمة التي هي الزيدية، وإن لم تكن آنذاك قد سميت بهذا الاسم، ظلت تتمسك بنهج رسولها الذي قال عن معاوية إنه أول من عظ الإسلام، إذ قال: الخلافة ثلاثون عاماً، ثم تكون ملكاً عظوظاً، وقد مثله معاوية في أسوأ صورة.

والزيدية ليست ملزمة بتخرصات ابن تيمية الذي يقول في أحد مصنفاته إن الخلفاء العظام من بعد الأربعة رضوان الله عليهم، هم معاوية ويزيد وعبدالملك بن مروان وأولاده الأربعة، وعمر بن عبدالعزيز رضوان الله عليه. ويقول إن هؤلاء قد بشرت بهم التوراة. يا سبحان الله العظيم، الكتاب المنزل يصف القتلة والمفسدين بالعظماء! ولسوء توفيق ابن تيمية أنه يقول ومن ألطاف الله أن الحكم بعد هؤلاء العظماء لم يفض إلى بني هاشم، وهو يقصد أولاد علي وإلا فالعباسيون من بني هاشم، وكأن قلمه أبى إلا أن يقول هذا الكلام ليثبت للعالم أن في نفسه شيئاً على أهل البيت، حتى وإن حاول أن يغطي سمومه في مكان آخر بمدح آل البيت، كأنه يقول لمن بعده أنا حذرتكم من الحكم لبني هاشم، أما وهم رعية من رعاياكم فلا مانع أن تبروهم وتقسطوا إليهم، كما يفعل الإسلام بأهل الكتاب، وإن لم يصرح بذلك.

ومن يقرأ كتابه "منهاج السنة" يجد أن بينه وبين آل البيت عداوة واضحة، وهو بهذه العداوة قد جر المتطرفين من السلفيين إليه، ولذا تجدهم يستدلون بما جاء في كتابه أكثر من استدلالهم بأي مصدر.

الزيديون لا يلتفتون إلى هذه النصوص التي تفرق أمة الإسلام، والتي تتعارض مع روح الإسلام ومقاصده. الزيديون محمديون يعتقدون أن محبة المؤمن واجبة من أمة محمد، فما بالك بمحبة مؤمنين من آل البيت. الزيديون ليس عندهم مشكلة من يحكم، إذ من قواعدهم أنه تصح إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وجدهم وقدوتهم بعد رسول الله علي رضوان الله عليه، كان محكوماً في عهد الخلفاء الثلاثة، مع علمه أنه أفضل من كل واحد منهم، وكان مرجعاً في خلافتهم. والمتملقون عند الحكام يدفعونهم دفعاً إلى معاداة الزيدية بحجة أنهم يحملون فكرة الخروج على الظالم، وكأنهم يقولون للحاكم أنت ظالم، وعندنا لا مشكلة، ولكن انتبه على الزيود الذين يقولون بالخروج على الحاكم، ويقولون الحكم في البطنين، وينسون أن الدساتير قد أصبحت البطنين والظهرين، وينسون أن التعددية السياسية والانتخابات وصندوق الاقتراع هي الدخول والخروج، وينسون أن العهد الذي يقسم به الموظف الكبير ملزم، وينسون أن الزيدية أكثر الناس التزاماً وأكثر الناس انفتاحاً، وأكثر الناس حباً للآخرين، وأن التطرف والغلو والشتم والقذف ليس من أخلاقهم، وأنهم لا ينبشون القبور ولا يخربون الجوامع التي بجوارها قبور، ولا يلبسون أحزمة ناسفة ليفجروا أنفسهم في الأسواق والمقاهي والمساجد والمدارس ومحل التجمعات. الزيديون لا يكفرون من يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا يبيحون دم أحد، وإذا وجد شاذ فليس بحجة عليهم، وهم يعضون على القرآن والسنة الصحيحة التي لا تتعارض مع القرآن بالنواجذ، ويرضون عن الصحابة الأجلاء الذين توفي الرسول وهو راض عنهم. الزيدية الذين عاشوا في اليمن منذ أن قدم علي بن أبي طالب ودعاهم إلى الإسلام، أنفسهم الذين اختاروا الصراط المستقيم منهجاً لهم، وقال فيهم علي "ولو كنت بواباً على باب جنة لقلت لهمدان ادخلوا بسلام". راجعوا معلوماتكم وأحسنوا الظن بإخوانكم وأحبوهم كما يحبونكم وإلا حسبكم الله.

هل تشبه الصين "أنرون"؟ (الجزء الثاني)

بقلم: توماس فريدمان

كنت قد كتبت مقالاً في الأسبوع الفائت أقول فيه إنّه بينما قد تتيح بعض الأسواق الصينية التي تشهد فورةً، مثل سوق العقارات، فرصاً للبيع على المكشوف، لا يجوز أن نصدّق بالكامل الاعتقاد السائد بأنّ اقتصاد الصين اليوم هو فقاعة كبيرة تشجّع على البيع على المكشوف كما هي حال اقتصاد دبي. فاسمحوا لي الآن بمراجعة ملاحظاتي وتعديلها.

أقف محتاراً أمام نوع واحد من البيع على المكشوف في الصين. لست واثقاً من يصنع الأسواق في تلك المنطقة، ولكن برأي إذا أرادت الصين أن تستغني عن خدمات "غوغل"، فعندئذ سأرغب في بيع الحزب الشيوعي الصيني على المكشوف.

ما هو السبب؟ تعَدّ الشركات الصينية اليوم أكثر تخلّفاً وأكثر تقدّماً مما يتهيّأ لمعظم الأميركيين. ففي الصين اليوم اقتصادان. ثمة الحزب الشيوعي وما يتفرّع عنه من مؤسسات يمكن تسميتها بـ"صين السيطرة". هذه المؤسسات هي المؤسسات التقليدية التي تملكها الدولة.

إضافةً إلى هذه المؤسسات، ثمة صين أخرى تتمركز بشكل واسع في المدن الساحلية مثل شانغهاي وهونغ كونغ. هذا القطاع يقوم إلى حد بعيد على المغامرة والمخاطرة، وقد توصّل إلى تقنيات متطورة لتوليد تدفقات عالية القيمة ومتنوّعة من المعرفة في مجال الأعمال والمشاركة فيها. أدعو هذا القطاع بـ"الصين الشبكية".

ما أهمية تدفقات المعرفة؟ هذه التدفقات هي برأي المفتاح لفهم قصة "غوغل"، والسبب الذي قد يدفع بنا إلى بيع الحزب الشيوعي على المكشوف.

يعتبر جون هايغل، الكاتب البارز المختص بشؤون حقل الأعمال والمستشار الإداري، في تقريره Shift Index الصادر مؤخراً، أننا في خضمّ "الانتقال الكبير". فنحن ننتقل من عالم حيث المصدر الرئيس للأفضلية الاستراتيجية كان يكمن في حماية القيمة واستخراجها من مجموعة معينة من مخزونات معرفة، أي مجموع ما نعرفه في أيّ وقت، مجموع تتراجع قيمته الآن بوتيرة متسارعة، إلى عالم حيث أساس توليد القيمة هو المشاركة في تدفقات المعرفة التي تتجدّد بشكل متواصل.

لذلك يقول هايغل: "أصبح من الهام أكثر فأكثر إيجاد طرق للتواصل مع الأفراد والمؤسسات التي تمتلك معرفة جديدة. فخارج المؤسسات ثمة أفراد أكثر ذكاءً من الأفراد داخلها". وفي عالم اليوم المسطح، يمكن الوصول إلى هؤلاء الأفراد جميعاً. بالتالي كلما عقدت الشركات أو البلدان صلات مع موارد مناسبة ومتنوعة لإنتاج معرفة جديدة، عرفت ازدهاراً. وإن لم تفعل ذلك فغيرها سيفعل.

تسعى "الصين التحكمية" إلى كبح تدفقات المعرفة وتحويلها إلى مجالات مقبولة سياسياً تُبقي على نفوذ الحزب الشيوعي إلى ما نهاية، وفرض رقابة على "غوغل" خير مثال على ذلك. وأعتقد أنها بذلك تتعارض أكثر فأكثر مع "الصين الشبكية" التي تزدهر بمشاركتها في تدفقات المعرفة العالمية. هذه ماهية الحرب التي تُشَنّ ضد "غوغل". إنّها رمز على ما إذا كان الصينيون قادرين على البحث والتواصل بحرية بحسب خيالهم وميولهم الإبداعية، وهو أمر ضروري لمستقبل "الصين الشبكية".

لا شك في أنّ الصين تملك بعض الشركات المشبّكة من الطراز العالمي تدخل ضمن هذا "التدفق". ومثال على هذه الشركات هي "لي وفونغ" Li Fung، شركة ملابس ذات رأسمال قيمته 14 مليون دولار، وشبكة من 10 آلاف شريك متخصّص، وشركة "داشانجيان" Dachangjiang، صانعة الدراجات النارية. يقول هايغل إنّ التدفقات اليومية التي تشهدها الشبكات التابعة لهذه الشركات الصينية من أجل وضع التصاميم، وابتكار المنتجات، وإدارة سلسلة المخزون، وجمع أفضل الخبرات العالمية، "لا تشبه أيّ شيء فكرت فيه الشركات الأميركية".

وأضاف قائلاً إنّ مصمّمي هذه الشبكات "يشجّعون المشاركين على التجمّع في ما بينهم بشكل عفوي لمعالجة تحديات الأداء غير المتوقّعة، وتبادل المعرفة، وجذب أفراد من الخارج متى احتاجوا إليهم. أما الشركات التقليدية أكثر والتي ترمي إلى حماية مخزونات المعرفة واستغلالها فتحرص على الحدّ من الشركاء الذين تتعامل معهم".

وإنّما ازدهرت "الصين التحكمية" حتى اليوم بفضل إتقانها نموذج القرن العشرين للتصنيع المنخفض الكلفة باستغلال مخزونات المعرفة والحدّ من التدفقات. غير أنّ الصين لن تشهد ازدهاراً في القرن الحادي والعشرين، والحزب الشيوعي لن يبقى في السلطة، إلا إذا شجّعت الصين مزيداً من شركائها على اعتماد نموذج القرن الحادي والعشرين لـ"الصين الشبكية". وهذا يتطلّب إفساح المجال أمام المزيد والمزيد من الصينيين، والجامعات والشركات الصينية للمشاركة في تدفقات المعرفة العالمية الكبرى، وخصوصاً تلك التي لها صلات جيدة بعيداً عن القطاع القائم وحدود السوق.

لكن يبدو للأسف أنّ الصين تراهن على أنها قادرة على التوجّه بميول ثلاثة، ألا وهي السيطرة على التدفقات لدواع سياسية، والمحافظة على مصانع "الصين التحكمية" المستندة إلى نموذج القرن العشرين لدواع خاصة بالتوظيف، وتوسيع "الصين الشبكية" المستندة إلى نموذج الحادي والعشرين لدواع تتعلّق بالنمو. إلا أنّ التناقضات ضمن هذا التوجّه قد تقوّض الميول الثلاثة، وعندئذ يصبح نموذج التحكم الخاص بالقرن العشرين تحت الضغط. فالمستقبل ملك الذين يعزّزون تدفقات معرفة أغنى وأكثر تنوّعاً، ويطوّرون المؤسسات والممارسات اللازمة لحمايتها.

باختصار، تعمل "الصين التحكّمية"، التي تريد فرض رقابة على "غوغل"، ضد "الصين الشبكية" التي تزدهر بفضل "غوغل". وإلى الآن يبدو أنّ رغبة "الصين التحكّمية" هي التي ستسود. وإن حصل ذلك، فأودّ أن أبيع الحزب الشيوعي على المكشوف.

© c.2010 New York Times News Service

ما الإنجاز الرائد الذي سنضطلع به؟

تايبيه، تايوان – يقول ديك تشيني إن الرئيس باراك أوباما "يحاول الادعاء بأننا لا نخوض حرباً" ضد الإرهابيين. لن أقول سوى شيء واحد عن هذا الموضوع: آمل ذلك فعلاً.

بصراحة، لو تتحقّق أمنيتي، كنا سنهمّ بالخروج من أفغانستان لا بالدخول إليها، كنا سنترك باكستان تقرر بنفسها ما حركة الطالبان التي ترغب في التآمر معها وما حركة الطالبان التي ترغب في مقاتلتها، كنا سندع الإسرائيليين والفلسطينيين يكتشفون بأنفسهم كيفية إحلال السلام بينهم، كنا سنخصص مئة مليار دولار من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية لنتعم بالاستقلالية على صعيد النفط الأجنبي –لا شيء آخر سيساعدنا في التمتع بالأمن– وسنقلص الجائزة الممنوحة لقاء قتل أوساما بن لادن أو إلقاء القبض عليه لتوازي قيمته الفعلية: أي ١٠ سنتات وصورة موقعة لديك تشيني.

هل أمسيت انعزالياً؟ لا ولكن زيارة منطقة الصين العظمى خلّفت في أعماقي الغيرة من قادة هونغ كونغ وتايوان والصين الذين يمضون حتماً وقتاً طويلاً وهم يصبّون تركيزهم على كيفية بناء الأمة بخلاف رئيسي الذي قد يطرأ تغييراً في جدول أعماله في أي لحظة بسبب طائفة موت جهادية تستعين بالسراويل المتفجرة.

أيمكننا أن ندور بوجهنا عنهم بكل بساطة؟ لا ولكن علينا تغيير تركيزنا. إن "الحرب على الإرهابيين" يجب أن تبدأ عبر إطلاق التحدي على الشعب والقادة هناك. إن لم يكونوا جاهزين لتسلّم مقاليد الحكم والتحدث علانية ومحاربة الجنون الواقع بينهم، من أجل مستقبل مجتمعهم، لن نتمكن على الإطلاق من تحقيق النجاح هناك. سنستنزف مواردنا ونحن نحاول النجاح. من الأفضل لنا لو نباشر ببناء سور أعلى.

كما جاء الخبير في مجال الإرهاب، بروس هوفمان، على ذكره في مقال نشره في صحيفة "واشنطن بوست": "عقب الأزمة المالية العالمية، أطلق تنظيم القاعدة استراتيجية تتمحور حول الحرب الاقتصادية. وعد رئيس الوزراء السوفيتي، نيكيتا خروشوف، الأميركيين منذ ٥٠ عاماً بالتالي، "سندفنكم". اليوم يهددنا تنظيم القاعدة بالتالي: "سنتسبب بإفلاسكم". وسيفعلون ذلك فعلاً.

استحال كل من حضورنا في الشرق الأوسط واعتمادنا على نفطه ومعوناتنا الأجنبية اللامتناهية له، إلى محفزات للحكم السيئ وللإفلات الهائل من المسؤولية والمحاسبة من قبل الأشخاص الذين يرغبون في لومنا على مشاكلهم كلها. لنبتعد عن الطريق ولندع الأغلبية المعتدلة هناك، في حال تواجدها فعلاً، تواجه أعدائها بنفسها. إنها الطريقة الوحيدة لتحفيزها. يمكننا أن نكون الرياح التي تدفعها ولكن لا يمكننا أن نكون الشراع الذي يسيّرها. ويبقى الأمل كبيراً اليوم بالنسبة إلى العراق وإيران لأن المعتدلين فيهما يخوضون قتالهم بأنفسهم.

هل لاحظ أحدكم عملية السلام الأبرز الذي شهدها العالم في السنتين الأخيرتين؟ لقد حصلت هنا: الهدوء الجديد في مضيق تايوان. لعقود عدّة، كان هذا المكان يُعدّ الأكثر خطورة في العالم عندما كانت تايوان والصين تتبادلان الصواريخ لأتفه الأسباب. حسناً، في السنتين الأخيرتين، توصّلت الصين وتايوان إلى تقارب هادئ –بمفردهما. لم تبرز الضرورة إلى موفد خاص أو زيارات مكثفة لوزراء الخارجية. صحيح أن قوات البحرية الأميركية شكّلت عامل استقرار أساسياً. ولكن الدولتين توصلتا إلى تسوية محددة. وحققتا استقلالهما معاً. وجاءت النتيجة على النحو التالي: شبكة جديدة من الصلات الاقتصادية والرحلات المباشرة والتبادل الطلابي.

غير أن السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في كون تايوان لا تملك النفط أو الموارد الطبيعية. إنها صخرة قاحلة تضمّ ٢٣ مليون شخص جمعوا، من خلال العمل الدؤوب، رابع أكبر احتياطي للعملة الأجنبية في العالم. حصدوا ثروة طائلة عبر بذل الجهود الدؤوبة وإطلاق العنان لرجال أعمالهم، لا عبر حفر آبار النفط. لقد تحمّلوا مسؤوليتهم. أصبحوا أثرياء عبر طرح السؤال التالي: "كيف يمكنني تحسين نفسي؟" لا عبر القول: "يقع اللوم على الآخرين. أحتاج إلى المعونات".

عندما أنظر إلى أميركا من هنا، أشعر بالقلق. أمست الصين الآن شريكتنا ومنافستنا الاقتصادية الأساسية. بالطبع، تعاني الصين المشاكل البارزة. غير أنني أمل أن ينظر الأميركيون إلى نهضة الصين في القرن الحادي عشر كما لو كانت تعادل قمر السبوت نيك الصناعي الذي أطلقته روسيا – تحد قمنا بالردّ عليه بواسطة الجهود الوطنية الطائلة التي أعادت إحياء نظامنا التربوي وبنيتنا التحتية وعلومنا وشكّلت المحرّك الذي نحتاج إليه لـ٥٠ عاماً. لسوء الحظ، يسعى أمثال تشيني إلى تحويل قتالنا مع تنظيم القاعدة إلى ذاك الإنجاز الذي يعادل إطلاق قمر السبوت نيك الصناعي. في حين أن الآخرين يرغبون في إثارة قلقنا حول ملاحظة غريبة أدلى بها السيناتور هاري رييد عن لون بشرة أوباما.

إذن ما سيكون المشروع الوطني الذي سنضطلع به؟ مسابقة الصين أو مطاردة تنظيم القاعدة أو تحليل أقوال هاري؟ بالطبع، إلى حد ما، نحتاج إلى مسابقة الصين ومواجهة تنظيم القاعدة في الوقت ذاته – ولكن ما المشروع الذي سيعرّف ببلادنا؟

قال مايكل موندبلوم، الخبير في السياسة الخارجية في جامعة جون هوبكينز: "ساهم ردّنا على قمر السبوت نيك الصناعي في تحسين نظامنا التربوي وفي زيادة إنتاجنا وفي تقدمنا التكنولوجي وفي إبداعنا. انتشر استثمارنا في العلم والتربية في أرجاء المجتمع الأميركي، ما ساعد في إنتاج الإنترنت وفي حث المزيد من الطلاب على دراسة الرياضيات وفي رغبة الناس في بناء الأمم".

ماذا سنقدّم لنا الحرب على الإرهاب؟ مدافع فضلي، وماسح ضوئي للأجسام، وزيادة في عدد الوظائف التافهة في إدارة أمن النقل في المطارات. أضاف موندبلوم قائلاً، "دفعنا السبوت نيك إلى بناء طريق سريعة إلى المستقبل. أما الحرب على الإرهاب فتحثنا على بناء الجسور إلى المجهول".

نواصل الاعتقاد بأننا قادرون على الاضطلاع بالأمور الضرورية كلها –التركيز والخوف والعبث. هذا ليس صحيحاً. لا نملك المال الكافي لإنفاقه. ولا نملك الوقت الكافي لإضاعته.

© c.2010 New York Times News Service

نحن والآخر.. والديمقراطية!

سعيد المخلافي

يجادل البعض ويصدر أحكاماً قاطعة ونهائية غير قابلة للاستئناف أو النقض بأننا كعرب ومسلمين غير جديرين بالديمقراطية، وتنظيم عملية تداول السلطة سلمياً، على غرار المجتمعات الغربية، معللين ذلك بالقول بامتلاك الغرب تراثاً هائلاً في مجال الحكم والممارسة الديمقراطية، القائمة على الإقرار بحق الناس جميعاً في الحرية والمساواة الفعلية، في حين نفتقر كعرب ومسلمين لمثل هذا التراث وما فيه من تقاليد ديمقراطية أصيلة. ومثل هذا القول في الواقع لا يفتقر للمصداقية فحسب، وإنما ينم عن جهل وعدم دراية كافية ليس بحقيقة ما لدى العرب والمسلمين من تقاليد مشرقة في مجال الحكم وتداول السلطة أو انتقالها من جيل إلى آخر، بل والجهل أيضاً بتاريخ الغرب السياسي وما يتميز به من محطات استبدادية قبل أن يصل إلى ما هو عليه اليوم من وضوح نسبي في ممارسة العملية الديمقراطية، وسهولة انتقال السلطة سلمياً، من طرف إلى آخر، دون الحاجة إلى إعلان حالة الطوارئ أو اللجوء إلى التزوير المفضوح لنتائج العمليات الانتخابية باستخدام السلطة والأموال العامة، وبطرق غير قانونية، كما هو الحال اليوم في مجتمعاتنا العربية!

إن المتابع –ولو بطريقة عرضية– لتاريخ الغرب السياسي، سيجد أن انتقال الحكم أو السلطة من زعيم إلى آخر، كان يتم بطريقتين هما: الطريقة الوراثية، أو طريقة الاستيلاء على الحكم وممارسة السلطة بالقوة القهرية، وهما طريقان لا يمتان إلى الديمقراطية بصلة. وهناك المئات من الكتب والمراجع التي تناولت الاستبداد السياسي لدى الأنظمة السياسية الغربية، وليس كتاب "الأمير" لميكيافلي، إلا واحد من هذه المراجع، إن لم يكن من أهمها أو أكثرها شهرة. وهناك من الكتاب والباحثين الأمريكيين من يقرر اليوم بأن الديمقراطية التعددية التي تتباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت غطاءً أيديولوجياً يتسم بالغموض، ذلك لأن النظام السياسي الأمريكي، ليس تعددياً بالأصل، ولا ديمقراطيا دائماً؛ في حين أن رئاسة القبيلة في النظام القبلي لدى العرب، لم تكن وراثية بالمعنى المتعارف عليه لدى الشعوب الأخرى، وإنما كان لدى العرب طريقتان –أيضاً– لاختيار رئيس القبيلة، هما: طريقة الاستخلاف وطريقة الشورى.. ففي الطريقة الأولى كان رئيس القبيلة يسمي خليفته الذي سيخلفه في الحكم من بين الأشخاص الذين يرى أن صفات الزعامة تتوفر فيهم، ويقترحه على مجلس القبيلة أو العشيرة الذي كان له حق مناقشة أسباب هذا الاختيار وإقراره أو الاعتراض عليه، قبل أن يقدم للمبايعة من قبل عامة أفراد القبيلة. أما الطريقة الثانية، فقد كان يترك الأمر فيها شورى لمجلس القبيلة (أهل الرأي أو جماعة الحل والعقد) ليختاروا من سيكون رئيس القبيلة، ومن ثم يطرح أمام جميع أفراد القبيلة لأخذ البيعة له، وبهذه الطريقة اختار المسلمون أول خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بطريقة علنية وتنافسية، وهي الواقعة التي تعرف بالتاريخ الإسلامي "بيوم السقيفة"، وبالطريقة الأخرى سمى الخليفة "أبو بكر الصديق" خليفته للمسلمين "عمر بن الخطاب" الذي قام بدوره باستحداث طريق آخر لانتقال الحكم، فهو لم يستخلف أحداً ولم يتركها شورى بين جميع الصحابة، على الطريقة التي تم بها تنصيب أبي بكر خليفة على المسلمين، وإنما عهد بالشورى إلى 6 من كبار الصحابة، وإن كانوا جميعهم من قريش، ليختاروا واحداً منهم، فاختاروا بالأكثرية "عثمان بن عفان"، وقتل عثمان ولم يستخلف أحداً، فاختار الصحابة بطريقة الشورى علي بن أبي طالب، خليفة للمسلمين، ثم دبت العصبية القبلية بين الأمويين والهاشميين، وبدأ فصل جديد من الصراع على السلطة في التاريخ الإسلامي، انتهى لصالح تيار الاستبداد السياسي، وظهور الحكم الوراثي (الملك العضوض)، والذي غدا نهجاً متوارثاً منذ حوالي 15 قرناً من الزمن.

والنتيجة النهائية التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذه النافذة التاريخية هي أن الديمقراطية حصيلة لتجارب الشعوب في الحكم وممارسة السلطة، وليست مولوداً نقي النسب! فلا الاستبداد الغربي منع من أن تكون المجتمعات الغربية في نهاية المطاف مجتمعات ديمقراطية على الرغم من تراث الاستبداد السياسي وأنظمة الحكم الوراثية، ولا تاريخنا العربي والإسلامي استطاع أن يمنع ظهور الأنظمة الاستبدادية والوراثية الفجة على الرغم من التقاليد (شبه الديمقراطية) التي ورثها الإسلام عن أنظمة الحكم (السائدة حينذاك) لدى القبائل العربية في فترة ما قبل ظهور الإسلام.

إن الديمقراطية كأسلوب للحياة والحكم، محكومة في استمرارها وغيابها بعوامل اجتماعية واقتصادية كالتقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى معيشة السكان، ونضوج الوعي الاجتماعي الذي يتبلور في إطاره الوعي السياسي لدى كل من الحاكم والمحكوم.. الأمر الذي يعبر عنه عادة بالقول.. كيفما تكونوا يول عليكم!

إذن، فالديمقراطية ليست تركة تورث، وإنما هي ظاهرة اجتماعية، كما هي عملية سياسية تتقدم وتتراجع بقدر ما تتوافر أو تنعدم ضماناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

«قصص من قصص»

عبدالباسط عبدالله مقبل
Assdaait@Gmail.com

ملاطشة

● أعطينا حقنا (وخلي) الوزن يُطرب في كفك!
– والله ما وزنت ولا أعرف الطرقات التي تمر إلى طرب مثل هذا؟!
● لكن.. هذه "السمينة" قالت وَزنت.. يعني وزنت، ونشهد لله أن كفك الآن يُغني ويرقص.
– يا رجل.. اتق الله...
● والله ما لك مَهرب غير (جيبك) أو الأمن.
– حتى لو كانت (صاحبتك) تكذب...
● تكذب ما تكذب نحنُ شهود (شفناك).
– (شُـفتني) عند أمك.. قال الرجل غاضباً وتابع: وأنا وأنت وهذه العاهرة والقرد (اللي) معك لم نِرَ بعضنا في غير هذا الظلام.
● (أقُلك) وزنت و(شُـفناك)، قالها بتسلط.. يعني شُفناك وأنت تضع كفك كلها بين رجليها... لكن قلنا:
– (بُهْ) حل. بُه حل.
حَكَكَ ابن الكفرة الفجرة رأسه وأخذ يتلذذ ويحلم بابتلاع قيمة حبة خبز وقلص شاهي وحبتين سجائر.
– قال الآخر وأنا أدخل يدي في جيبي وأضحك.
● هات (حقنا) وروح في سـبيلك وإلا نطلع إدارة الأمن مع هذه السـمينة التي تحلف يمين الله (وأنت داري) ما إدارة الأمن لما تقول: أنك وزنت الحمام الطائر بين فخذيها.
– هكذا..
● إذا عاجبك..!
– عاجبنـي على شـرط أتأكد من حقيقة الوزن، ومـا إذا كان هو في وزن حمامة بقبضة الكف ويهدل!
● أكبر.. قالت السمينة... تُجَنِّنْ شُوفته، وهدلته كلها سلا!
– إن كان أكـه.. يَللـه نتفتش.. اللي بجيوبي لكم، واللي مع السـمينة لي.

أحذية

لم ينطق حتى يعرف الناس ماذا كانت تقول الأحذية على جسده المتبقي في باب المسجد مثخناً بالجراح.
المسـجد احتفظ بسر الرجل العجوز المداس تحت أقدام الأتقياء مع أمنيته بأن ينطق فاعل خير: بما لم تقله أحذية المصلين على جثته.

كتابة

يكتب في وقت الساعة القادمة نهاية للمواعيد، ينتهي العمل ويخرج على إلحاح هاتفها، ينتظر أمام بابها حتى يراها تضحك في السيارة وتغادر وجهه إليها.

في دائرة الذكرى

رميتُ ليل المدينة وراء ظهري ومشـيتُ إلى أن تبَعثرتُ بين طرقات أطرافها، وفي اتجاهاتها رأيت القبور تلتهم الطريق المفروشـة بحضن أمي وضحكات احتضارها.. فحملت ليل المدينة وبكاءها ورجعتُ أواصل المسير والبكاء.

مواساة

المطر يتراقص في أصوات الشجر وقرقعات صفائح (الزنك) وأنا والهرة دخلنا في قدم واحدة تحت أحد سقوفها، جلستُ وجَلَسَتْ تنظر في وجهي وتتوسل.
تترك مجلسـها وتقترب إلى وجهي، تكاد قبلاتها تغتسل فيه، ودَّت لو أبيحُ وجهي لقبلاتها، ووددتُ لو نسيتُ الخوف من بخششة (أظلافها).
تتراشق المياه من الثقوب عليّ وعليها، يتبلل شعرها وشعري ونصير روحاً وجسداً للأسى والبلل، تضع عينيها في عيني، ومثلها أضع عيني في عينيها وتطول الرحلة.
تمـوء بصـوت دامٍ.. يتضاعف البكاء في عينيها وتنهض، تترك مجلسـها وتنبهني إيماءاتها للسـير خلفها، أدع لها أن تمشي وحدها، راحت تدور بين بقايـا هياكل سـيارات متآكلة وأكوام حديد، من هنا إلى هناك كانت تمشـي وتنـوح، تدور وتموء بحرقة وتعـود إلى وجهي بصوت يمـوء بالألم.. تحثني للنهوض معها وللمشـاركة في البحث، أتجاهلها فتظل تدور وتدور حتى تعود بمواء جارح يرتج في صدى الزنك والمطر والدوران ويتبدد في الفراغ.
أنهض، تزيل عنها انكسـارات العالم وتقفز أمامـي بفرح، تقودني بين أكوام حديد مبعثرة في الجهات، أفتشها.. لا أجد لها شيئاً، تلتفتُ إلى وجهي بأسى:
– هنا كانوا؟
تحفـر ويتبعثر التراب في أقدامها ويغبر الفضاء في تمرغها.. تتقلب إلى أن يصير مواؤها ظلام الفراغات وأكوام الحديد.. تنهض وتمشـي وبعدها أقاد من كوم إلى آخر حتى يتبدد الوقت وينتهي المطر، فلا أجد لها غير صراخ حزين:
– أنا مثلك لا أدري أين أولادي، وفي أي ريحٍ تركوني ومضوا.

تصفية

لم يبق منه شـيء غير جثته التي بالكاد تصل إلى شرب الماء وتناول بعض الـزاد، صارت الحياة عبئاً عليه وصار عبئاً عليها، ويسـتغرب أنه حي يرزق رغـم انتهاء مهلة تصفية حسـاباته مع الأحياء ومع جسـده الذي ارتعت فيه الفجائع حتى صيرته ذكريات للأطياف الميتة في التصفيات.

قلب الحدث

يعلم الله وحده في أي مرقص أضاع مُجمِّل الدمار نفسـه، وفي أي غبار للفوضى ذهب.. لكنه في اليوم التالي وزع حق القات والسـكرة (لشـوية) من المتعهدين بتلميع (الجيف).
ظهـرت وجوههم بين حـروف الجرائد تترنح في مسـؤولهم بقلب الحدث، وتنفي الفوضى والغبار، طار المسـؤول في عاصفـة الأكاذيب، واندفع يدعو الشلة إلى تأوه كلام الحاقدين على طاولة من دماء الضحايا.

بوّابة كينيا إلى المستقبل تنشأ في موقع بدائيّ

بقلم: جفري جتلمان

لامـو، كينيـا – هنـا، نـداء الصلاة أشـبه بدعـوة لـكلّ من في الجزيـرة. فعندما تغوص الشمس في المحيط، يتوجّه السكّان المسلمون إلـى المسـاجد، صبيـة صغـار يعتمـرون قلنوسـات ناصعـة البيـاض مـع والداتهـم بعباءاتهنّ السـوداء الشـفّافة التـي تغطّيهنّ مـن الرأس إلى أخمـص القدمين، ويغادر آخر عدد من السـوّاح بملابس السـباحة الشاطئ وينفضون الرمل عنهـم ويعودون إلى الفندق لتناول مشروب.
ما تزال لامو على هذه الحال منذ عقود من الزمن، موقـع إبحار تاريخيّ تغلغلت الحداثة بخفّـة في ثنايـا ثقافته وتقاليـده من دون أن تفسـدها بالكامـل. دروب متعرّجـة فـي قلـب البلـدة القديمـة (التي تعتبرهـا الأمم المتّحدة مـن مواقـع التـراث العالمـي)، وروائـح بقايا الحميـر والفاكهـة العفنة اللاذعـة التي تعبق في كلّ مكان، ومراكب شـراعيّة هلاليّة الشكل تجعـل الجزيـرة وكأنّهـا صندوق مـن زجاج معـروض فـي متحف تعيش فـي داخله ثقافة حيّة.
لكـن هـذه الصـورة قـد تكـون على شـفير الدمار.
يرتعـب الكثيـر مـن السـكّان والسـوّاح مـن خطّـة حكومة كينيـا ببناء أكبر مرفأ في أفريقيا الشـرقيّة هنا، مشروع طموح بملايين الـدولارات يمكن أن يحـوّل وضع التجارة في هذه المنطقـة ويربط كينيـا وتنزانيا وأوغندا ورونـدا وبروندي وشـرقي كونغـو وغربـي السـودان فـي ما بينهـا كما لم يسـبق لها أن ارتبطت.
وما تـزال الأنابيـب والخطـوط الحديديّـة والمطارات ومصفـاة النفـط والمقـرّات الشـديدة العمـق الخاصّـة بصهاريـج نفـط القرن الواحد والعشـرين مرسـومة في المخطّطـات فقط مع أنّه من الصعب تخيّل أن بنية تحتيّة كهـذه ستنشـأ في هـذه البقعة من الشـاطئ الكينيّ التي لطالمـا أهملَت والتـي تملؤها آثار محطّمة ومسـتنقعات أشجار استوائيّة التي لا يمكن اختراقها.
وتعطـي الحكومـة الصينيّـة، مـن أكثـر المسـتثمرين شراسـة فـي إفريقيا، الدعم لهذا المشروع وسبق أن بدأت بإجراء دراسات الجدوى.
وقـال وزيـر النقـل الكينـي، شـيرو علـي مواكوبري، "المشـروع حقيقيّ، فقد قمنـا بإنجازات ضخمة في اتّجاه تحقيق ما يُعرَف بالحلم".
إلا أنّه ليس حلم المؤرّخين.
لامـو هـي واحـدة مـن المواقع الأخيـرة التـي تحافظ علـى ثقافة سـواحليّة صافيـة تعود بنا إلـى أيّام المدافع والعبيد والتوابل والسلاطين الذين كانوا من دماء عربيّة وإفريقيّة وحكموا سـواحل شـرق إفريقيا لمئات السنين. ولأنّهـا جزيـرة صغيـرة لا يمكـن الوصول إليهـا إلا عبر مهبـط صغير للطائرات أو عبر طريق وعرة جدّاً وعبّارة، لـم تدخلهـا الفنـادق الكبيـرة وعمليّـات التطويـر التي اجتاحت مدناً سـاحليّة كمومباسا وزانزيبار وغيرها من المواقع السياحيّة المهمّة في المنطقة.
ويقـول الناس هنا إنّهم ليسـوا معتادين على العالم الممكن، فالجزيرة لم تكن تحتوي إلا سـيّارة واحدة حتّى وقت ليس ببعيد (سـيّارة المسـؤول عن المنطقة)، أمّا الآن فهي تضمّ 10 سـيّارات، والحمير هـي التي تحمل معظم الأشـياء وتتهادى في الدروب أو على طول الشاطئ وهي ترفـع أثقالاً كثيرة وتنظر بأعين فاغرة لطيفة. لذا يعتبر كبـار السـنّ في لامو أنّ المرفأ سـيجلب سـيّئات أكثر من الحسنات.
وقـال محمّـد عثمـان، الـذي يقـود مجموعـة صغيرة للحفـاظ على البحـر، "يظنّ النـاس أنهم سـيجدون فرص عمـل، أيّ عمـل؟ فليس بيننا من يتقن القيادة أو تشـغيل الرافعة".
ويتمحور جلّ القلق حول البيئة، فصيد السمك حياتيّ للكثيـر من سـكّان لامو الـ85.000، ولا تُعـرَف الحكومة الكينيّة بكونها من أكثر المحافظين على مواردها الطبيعيّة، فهي تصرّف مياه المجارير في بحيرة فيكتوريا تقطع عدد هائل من الأشـجار في الوادي المتصدّع. ويخشى صيّادو السمك في لامو من جرف الأراضي لإنشاء المرفأ سيقضي على أماكن تربية الأسماك.
وقال أحد الصيّادين، يُدعى محمّد شبوانا، "سيحطّمون الصخور حيث يحتمي السمك، سيدمّرون كلّ شيء".
وأبـدى عمر مـزي، نائب سـابق في برلمـان لامو، قلقه جرّاء التلوّث الذي سينتجه المرفأ واحتمال تدفّق النفط.
وقال مزي "سـتعمّ فوضى عارمـة، والحكومة تفكّر في الناتج المحلي، أمّا لامو فلم ولن تستفيد أبداً".
وأضـاف مـزي أنّ لامو وُضِعَـت على الهامـش لعقود مـن الزمـن، وبقيـت علـى حالها لأنّ الشـعب هنا مسـلم وسـاحليّ فيمـا كينيا، منذ اسـتقلالها في العـام 1963، حكمها سياسـيّون مسـيحيّون من المرتفعات. وقليلة هي الطرقـات والمدارس هنا، ويقول السـكّان إنّهـا تُركت كما هي لتعتق في العتمة الاستوائيّة إلى حين بدأ السـوّاح بالوصول إليها لأعـداد متزايدة منذ العام 1990 لا سيّما لأنّ المنطقة كانت متخلّفة وبدائيّـة مـن الناحيتـين البيئيّـة والثقافيّة. والقـرى المحيطـة بالجزيـرة هي حـالات فقر، فليـس فيها كهرباء ولا ميـاه جارية، والمنازل مبنيّـة مـن طـين وخشـب وحبـال، والملاريـا متفشّـية، والكثير مـن الأولاد يمضون وقتهم فـي المنـزل أو يدفعـون علـى الشـاطئ كـرة مهترئـة، وأقدامهـم صـارت مـلاذاً للبراغيث الصغيـرة التـي تضـع بيوضها تحـت أظافر أصابع الأقدام.
وعبّـر مزي قائـلاً "لا تنظر إلينـا الحكومة بجديّة".
وتعتبـر الحكومـة أنّ في حالـة كهذه ليس أمامهـا خيار واسـع، فاقتصـاد كينيا النامي بحاجة ماسّة إلى مرفأ أكبر، ولا يمكن توسيع مرفأ مومباسـا بسـبب العوائق الطبيعيّة في محيطه.
ومنـذ أن وضعـت شـركة سويسـريّة في السـبعينات لامو في مرتبـة الموقع الأفضل فـي كينيا لإنشـاء مرفـأ جديد لأنّهـا عميقة ومحاطـة بسلسـلة مـن الجـزر، تحـاول الحكومـة الكينيّـة جمـع المـال، ويبـدو أن الجغرافيـا السياسـيّة الحاليّة فـي المنطقة تسير في صالحها.
أوغنـدا ورونـدا وبروندي كلّهـا مناطـق مغلقة باقتصاد متنام ومهتمّة بإعادة تنشيط مجموعة شـرقي إفريقيا. وفي الوقت نفسـه، يتطلّـع جنوبي السـودان إلى الاسـتقلال عن شـمالي السـودان فـي العـام 2011، وجوبـا، عاصمة جنوبي السـودان أقرب إلى السـاحل الكيني من المرفأ السوداني الأساسي في البحر الأحمر.
وقـال دبلوماسـيّ صينـيّ فـي كينيـا، طلـب أن يتـمّ التعريف عنه باسـم ليو، "يكمن الكثير من الأسـباب وراء اختيار الساحل الكيني، وتنظر شركات صينيّة مهمّة في هذه المسألة حاليّاً".
ويبعـد الموقـع المقتـرح للمرفأ بضعـة كيلومترات عن جزيرة لامو في نقطة مهجورة من الأرض الأساسيّة، لكن سـكّان بلدة لامو يخشـون مـن أن يلحق بهـم الدمار، من جرائم وتلوّث وجوّ سلبيّ بشكل عامّ. ويعترف مسؤولون في الحكومـة الكينيّة، تحت الضغط، بـأنّ لامو وثقافتها المسلمة التقليديّة ستتأثر.
واعتبـر حسـن علي، مسـؤول فـي المرفـأ، أنّ "الوضع كلّه سـيتغيّر، التغيّر سـيطال نمط الحياة وكلّ النواحي الأخرى، لكن إيمانك هو الإيمان يا صديقي".

© c.2010 New York Times News Service

الاثنين 10 صفر 1431هـ الموافق 25 يناير 2010 العدد (221)
Mon. 10/2/1431 - 25 January 2010

عاد يعد الأطفال بإقامته قريباً مهما كلفه ذلك

أمن جامعة صنعاء يُلغي معرض "الحرب بعيون بريئة" بحجة الإساءة للأمن الوطني!

صدم الناشط الحقوقي عاد نعمان، من منع أفراد الأمن في كلية الآداب جامعة صنعاء، له من الدخول إلى ساحة الكلية، صباح الأحد قبل الماضي، لإقامة معرضه الفني الخاص برسومات الأطفال "الحرب بعيون بريئة".

فالمعرض الذي عمل عليه عاد لفترة 3 أشهر، وجمع أكثر من 270 لوحة فنية رسمتها أنامل الأطفال، تم منعه فجأة بعد أن كان مقرراً إقامته على ساحة كلية الآداب بجامعة صنعاء. وردّ عليه حراسة الجامعة أن رسومات الأطفال التي بحوزته تسيء للأمن الوطني والجامعي.

وكان عاد قام خلال الأيام الماضية بالتنسيق مع عميد كلية الآداب، وقسم الخدمة الاجتماعية فيها، لإقامة معرض رسومات وتعابير لأطفال من مدارس محافظة عدن، تحت عنوان "الحرب بعيون بريئة"، وبمبادرة ورعاية البرلماني عبدالباري دغيش. لكن الأمن الجامعي في الكلية -وفق قوله- "كان له كلمته التي أثبتت أنه أكثر سطوة، وتأثيراً من كل القرارات الأكاديمية، وبأنهم لا يسيرون إلا وفق توجيهات سيدي "الأفندم" ولا صوت يعلو فوق صوتهم".

وكان الشاب قدم صباح الأحد للبدء في تجهيز رسومات المعرض الذي كان يحدوه الأمل من خلالها في محاكاة الواقع بعيداً عن السياسة، وتعبها، وعن طريق رسومات الأطفال، وبجهود ذاتية، غير أنه أدرك صباح الأحد فقط -حسب قوله- أنّه حتى الأطفال لا مكان لهم في خارطة اليوم، وأن العملية بأكملها تدار عن طريق "العسكر".

وأكد الرسام والحقوقي عاد نعمان لـ"النداء" أنه ورغم كل هذه المتاعب التي واجهها، ما يزال عازماً على إقامة المعرض، حتى ولو استدعى منه إقامته في أي مكان، وأنه سيتحدى من أجل هؤلاء الأطفال أي معوقات قد تطرأ، حد قوله.

"عدن ونصف قرن من الذاكرة" في مركز بن عبيدالله السقاف بسيؤون

■ توفيق شيخ

نظم مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيؤون، وفي إطار نشاطه الثقافي الأسبوعي، محاضرة للأستاذ والمربي فضل بن محسن بن طويل العطاس، بعنوان "عدن ونصف قرن من الذاكرة"، تناول فيها أهم الأحداث والمواقف والوقائع التي يحتفظ بها في ذاكرته وتعايش معها أثناء تواجده في مدينة عدن وعلى مدى نصف قرن من الزمان، مستعرضا الجوانب الثقافية والتعليمية والإعلامية والسياسية التي برزت في تلك الفترة والحقبة الزمنية، وكانت منعطفاً واضحاً في تاريخ عدن المتزامنة مع ظهور عدد من الأسماء البارزة والشخصيات اللامعة والأعلام التي برزت في تلك الفترة وكان لها بصمات واضحة على الساحة الثقافية والفنية والسياسية، ودورها الكبير والمؤثر في الواقع والحياة العامة.

وتطرق الأستاذ فضل العطاس في محاضرته التي حضرها عدد من المثقفين والمهتمين ورواد مركز ابن عبيدالله، إلى الجوانب السياحية والاقتصادية التي تتمتع بها عدن انطلاقا من موقعها المتميز في خارطة العالم، واحتضانها أهم الموانئ التاريخية في المنطقة والعالم، وكممر حيوي للملاحة الدولية، معرجا على عدد من المدن والمعالم السياحية والتراثية والدينية التي تميزت واشتهرت بها المدينة كصهاريج عدن ومسجد أبان التاريخي وغيرها من المعالم الدينية والسياحية التي يأتي إليها الزائرون والسياح من شتى أصقاع العالم.

وفي نهاية المحاضرة تم تقديم عدد من المداخلات من قبل الحاضرين، أكدت على العمق التاريخي والثقافي والاقتصادي لمدينة عدن، وإنجابها مجموعة من الأعلام الثقافية والأدبية والفنية، التي كان لها دور وإسهام في صناعة المشهد السياسي والثقافي، وبالذات إبان تلك الفترة، وتركت بصمات حية في واقع المدينة وفي ذاكرة الأجيال.

الإطلال على واجهة المدينة الإيطاليّة بعد أعمال الشغب

بقلم: رايتشيل دونناديو

روسارنو- إيطاليا. تشير الأرقام الرسميّة إلى وجود 1600 عامل زراعي في هذه المدينة، 36 منهم فقط إيطالي الجنسيّة. في حين تختلف الحقيقة اختلافاً كاملاً عن الواقع الذي صُورت من خلاله أعمال الشغب العنيفة الظالمة التي حصلت في بداية شهر كانون الثاني (يناير). حيث كان ألف ومائة عامل أجنبي غير مسجلين، معظمهم من الأفريقيين، يكسبون 30 دولاراً باليوم من خلال قطف الليمون والكلمنتين، أمّا الآن وقد تم إفراغ المدينة من العمال الأجانب فتبقى الفاكهة على الأشجار.

في مناطق أخرى لا يشكل مبلغ 30 دولاراً أجراً يمكن الاعتياش منه، ولكن المدينة من أفقر مناطق إيطاليا حيث لا يكسب عدد كبير من السكان المحليين ما يزيد عن ذلك الأجر بكثير حتى إن لم يقطف معظمهم الثمار.

"من يكترث لأمرنا؟" تساءلت ماريا أماتو، ربة منزل، تبلغ من العمر 39 عاماً "نحن لم نكن موجودين، حتى أيام قليلة خلت".

وبشكل عام، تعدّ أعمال الشغب التي قام بها المهاجرون الأسوأ في تاريخ إيطاليا. وهي لم تنتج عن غضب المهاجرين الذي تصادم بعضهم مع السكان المحليين وحسب بل تعود إلى الهجمات التي تعرضوا لها من قبل سكان المدينة. ممّا أدى إلى التحوّل الصعب لقلب المدينة من مكان للنازحين إلى مكان للمهاجرين.

تجدر الإشارة إلى أن القصة متأصلّة في هذا المكان. إذ إن الاقتصاد ضعيف لدرجة بات فيها السكان المحليّون والمهاجرون متنافسين. وهم يعيشون في مدينة لا يرغب السكان فيها بالكشف عن شهرتهم ولا عن أسمائهم أيضاً في معظم الأحيان. ويصعّب عامل غامض الفهم الكلّي لأعمال الشغب، ألا وهو القوّة المستمّرة لمافيا كالابريان أو منظمة ندرنغاتا التي تولي أهميّة كبرى للزراعة. وقد تمّ توقيف ابن أحد مسؤولي الجريمة المنظّمة بتهمة جرح شرطي خلال أعمال الشغب بناءً على فرضيّة أن تكون المافيا قد نظّمت ردود فعل السكان المحليين على عنف المهاجرين.

"إن الوضع بالغ الصعوبة" حسب قول المدير في الشرطة فرانسيسكو كامبولو أحد المفوّضين المؤقتين الثلاثة الذين عيّنتهم المنطقة وأوكلت إليهم مهمة حكم روسارنو منذ اعتقال رئيس البلديّة في العام الماضي بتهمة إقامة علاقات مع الجريمة المنظمة.

لقد أصبح تغييب المهاجرين واضحاً، فقد نقل ألف ومائتين منهم بواسطة الحافلات والقطارات إلى مراكز الاعتقال في نهاية الأسبوع الواقع فيه 9 و10 كانون الثاني (يناير). وفي 12 كانون الثاني (يناير) أقدم أحد رجال الإطفاء على تدمير مصنع سابق كان العديد من المهاجرين يستعملونه كمنزل موسمي لهم. ولم يتبقّ منه سوى فسحة كبيرة من الأكواخ الصغيرة غير المسقوفة إضافةً إلى الأفرشة الوسخة وبعض الملابس القديمة المستعملة والوحل والنفايات.

تحقق السلطات في الأسئلة الأساسيّة التاليّة: كيف صار الاحتجاج بهذا العنف؟ من نظّم انتقام المواطنين؟ ومن استفاد من اختفاء المهاجرين المؤقت أو الدائم من المنطقة؟

ألبيرتو سيسترنا، مراقب كلابريا في اللجنة الإيطاليّة الوطنيّة المعادية للمافيا في روما أطلق اسم كريون كلابريا على روسارنو، حيث تفرض مجموعات من منظمة ندراغيتا "سلطتها الاستثنائيّة".

وتشير تقديرات المسؤولين إلى أن منظمة ندرغيتا جنت 44 مليار أورو أو أكثر من 60 ملياراً في العام 2008 من خلال الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة ومن جرّاء الاحتيال في الأعمال العامة والمراباة والدعارة.

وتقول بعض السلطات إنّه ينبغي أن يكون وجود العمال المهاجرين مرحباً به أو على الأقل ملائماً في المدينة التي تكون فيها منظمة ندراغيتا قويّة. كما تشير إلى أن الزراعة لا تكون مربحة عندما تكون كلفة النقل والعمل مرتفعة إذ يدفع المنتجون حوالي 75 سنتاً مقابل كرتونة الفاكهة.

في معظم الأحيان، تسجّل المجموعات الزراعيّة أسماء عمال إيطاليين على الوثائق الرسميّة في حين أنها تدفع المال سراً للعمال المهاجرين بغية قطف الثمار عندما يحين الحصاد. وقد تغاضت السلطات لسنوات عن هذا الترتيب.

لطالما استفادت كالابريا، كما مناطق الجنوب الإيطالي الأخرى الغنية بالزراعة، من الإعانات الزراعيّة للإتحاد الأوربي القوي. غير أنه في العام 2007 بدّل الإتحاد الأوروبي قوانينه وقرر منح الإعانات بناءً على عدد الهكتارات المزروعة وليس بناءً على الأطنان المنتجة وذلك بغية منع الاحتيال الذي يتم من خلاله جني محاصيل كبيرة عبر بضعة هكتارات مثمرة.

بالمحصّلة، تشير افتراضات بعض السلطات أنّه من الممكن أن تكون عملية ترك بعض ملاكي الأراضي لمحاصيلهم على الشجر والاستفادة من الإعانات ومن ثم دفع أجرة القطافين أكثر ربحاً. ونظرياً، قد يكون المهاجرون باتوا أقل فائدة، وربما صاروا أقل تسامحاً أيضاً. ولكن حتى الآن، وعلى مدى عقدين تقريباً، يشكّل وجودهم جزءاً من نسيج مدينة روسارنو التي يقطنها 16.000 نسمة من بينهم 2500 مهاجر.

وأعربت بعض المحال التجاريّة المحليّة عن استيائها من أعمال المهاجرين. فقالت ليتيزيا كندولتشي التي تعمل محاسبة في فرن عائلتها: "قبل عيد الميلاد خبزت مجموعة كاملة من لفائف السندويشات لأجلهم فقط".

وعلى غرار العديد من سكان روسارنو دافعت عن ما قام به السكان على مرّ السنوات بغية مساعدة العمال المهاجرين، إلا أنّها في الوقت عينه انزعجت من التعرّض للسكان وإصابتهم بجروح بالقول: " 99 بالمائة منا قدموا المساعدة لهم ولكن احتجاجاتهم بالمقابل دمّرت المدينة".

في 11 كانون الثاني (يناير)، قام سكان روسارنو باعتراض سلمي جالوا خلاله في شوارع المدينة رافعين شعار "متروكون من قبل الدولة، مجرّمون من قبل وسائل الإعلام. 20 عاماً من المساكنة لا تعبّر عن العنصريّة".

غير أن المحادثات مع السكان كشفت حقيقة أكثر تعقيداً. فالعديد من الأشخاص في إيطاليا يستخدمون الجملة الشهيرة: "نحن لسنا عنصريين ولكن...". لقد حاولوا بالنهاية أن يقولوا أن الأمور ستكون أفضل من دون المهاجرين طالما أنه يصعب على الإيطاليين أن يؤمنوا حياتهم.

ويقول مفوضو المدينة إن أعمال الشغب كانت تتغذى من الإشاعات الكبيرة التي تمّ نشرها من قبل الطرفين. فقد سمع المهاجرون أن السكان المحليين قتلوا واحداً منهم في حين شاع بين السكان المحليين خبر مفاده أن المهاجرين أصابوا امرأة حامل بجروح بالغة أفقدتها طفلها. بيد أن الشائعتين كانتا خاطئتين حسب أقوال المفوضين.

لا يزال العنف دراماتيكياً حتى الآن. فقد هاجم المهاجرون السكان المحليين والمتاجر بالعصي وأحرقوا السيارات وحطموها مما دفع بالسكان المحليين إلى الرد بعنف. ونقل المفوضون أنّه في وقت متأخر من يوم 9 كانون الثاني (يناير) خاف معظم المهاجرون على سلامتهم فركبوا بملء إرادتهم الحافلات والقطارات التي أقلّتهم إلى مراكز توقيف المهاجرين بعيداً عن جنوب إيطاليا.

وسمح بالمغادرة لمن يملكون رخص إقامة، الذين قدّرت منظمة أطباء بلا حدود بأن عددهم يقارب نصف المهاجرين. وأعربت أليسندرا ترمنتانو مديرة برنامج العمال الموسميين في منظمة أطباء بلا حدود على تخوف المجموعة من أن يرحل المهاجرون وعن قلقها حول كيفيّة تدبّر أمر الشتاء الذي كانوا تاريخيّاً يمضونه في روسمانو.

في غضون ذلك، وفي الصباح الباكر من يوم 12 كانون الثاني (يناير) كان فريق مختص من رجال الإطفاء الإيطاليين يستخدمون آلات التدمير بغية تهديم مصنع كان البعض يحتمون داخله في ظروف كثيراً ما وصفت بلاإنسانيّة. وأفاد كامبولو، أحد المفوضين في روسارنو، بأن المدينة تلقت المال اللازم لإزالة مخيم المهاجرين الذي يقع قرب مدرسة متوسطة بنت ملعبا جديداً وميادين للرياضة قبل بدء أعمال الشغب.

وأشار إلى أنها تخطط لبناء مركز للاجتماعات مع بعض تسهيلات العناية الصحيّة والمهاجع للعمال المهاجرين. وأضاف بالقول إن المدينة قررت السير قدماً بالمشروع "بالطبع لكي يستفيد منه المهاجرون حين يعودون".

© c.2010 New York Times News Service

الأيام
AL-AYYAM newspaper est 1958

أطلقوا صحيفة «الأيام»

ضرار

نعمان قائد سيف

على الطريقة الأمريكية تكتشف السلطة بعد كل ضربة جوية أنها أخطأت الهدف، وإن أصابته تكون قد أنزلت خسائر فادحة بمن حوله من الأبرياء، ممن لا دخل لهم بالصراع الدائر معها. غير أن الفرق بين واشنطن وصنعاء، أن الأولي تعتذر أحياناً وتواصل ارتكاب أخطائها العسكرية المبرمجة، فيما الثانية تكابر وتدعي -عكس الوقائع على الأرض- أنها قد أصابت العدو -بدون برمجة- في مقتل، وتتفاجأ به يظهر لها من حيث لا تحتسب، وتكرر العبث، فتقوي بالمقابل من تقاتله بأفعالها العشوائية، وتمنحه شعبية أكثر وسط محيطه/محيطها الاجتماعي المتذمر منها أصلاً، وتخسر المعارك السياسية أيضاً.

ما ترتكبه واشنطن وصنعاء بحق الأبرياء باسم مكافحة الإرهاب، يذكرني بذاك الذي سأله القاضي مذهولاً: ما الذي فعلته يا رجل؟ فرد المتهم بأنه لم يك قاصداً إزهاق الأرواح التي أطاح بها بسيارته بعد أن فقد السيطرة على الكابح! فقال له: ألم يك أفضل لك أن تندفع باتجاه جدار أو عمود كهرباء؟ فأجاب بأنه لم يجد في طريقه أي منهما. فخاطبه القاضي: على الأقل كنت تختار شخصاً واحداً وتصدمه بدلاً من المجموعة، فرد المتهم: هنا بدأت المشكلة سيدي القاضي.. لقد اتجهت صوب رجل صادفته لحظة اكتشافي الخلل الفني، فإذا به يفر مني فلاحقته، فدخل سوقاً فتبعته، ووقعت الكارثة، ولا ذنب لي بما حصل، وأطلب البراءة!

نارية

هشام السقاف

hishamfargaz@yahoo.com

● ويلٌ للمستضعفين وعامّة الشعب إذا (افتقرت) الحكومة، فهات يا ضرائب ورسوم -مشروعة وغير مشروعة- من مداخيلهم الضئيلة، أما من كبار الدخل فممنوع الاقتراب.

● تشن الحكومة هذه الأيام -بواسطة شرطة المرور- حملة شعواء على أصحاب الدراجات النارية -المشتراة من السوق المحلية- لفرض جمركتها وترسيمها بآلاف الريالات، وعقبى التلفزيونات والثلاجات وكل الأجهزة داخل المنازل.

● خطيب الجمعة الماضية قال إنه لا يجوز للدولة أن تأخذ أكثر من نصف العُشر ضريبة من (الكفار)، أما من المسلمين فيعدّ سُحْتاً! أين الحكومة يا مولانا؟

● يبدو أن الحكومة استهوتها المطاردات، فعوضا عن أن تأخذ جماركها ورسومها من الموردين -قبل العرض والبيع في السوق- ها هي تطارد المساكين في الشوارع، لتتوسع دوائر الابتزاز والإذلال و.. الغضب.

● قال قائل إن الحملة الحالية في هذا الزمن الاقتصادي العصيب، تستهدف بها الحكومة إشعال (الحراك) في الذين لا حراك لهم بعد.. اللهم لطفك.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

مجنون طائرة الخليج والجزيرة..!

يمكن إدراج بعض الكلام التافه الذي قيل في فندق موفنبيك، الأسبوع الماضي، ضمن الحكاية التي تتحدث عن مختل صعد إلى الطائرة، وبعد الإقلاع خلع معطفه وروع الركاب بهيئته كرجل مفخخ ومزنر بحزام ناسف، وشرع بتهديد الركاب أنه سينفجر وينسف معه الطائرة بما فيها، وراح يتوعدهم ويهددهم وهو يعلن عليهم لائحة طلباته بابتزاز مستفز وفاضح، إلى أن أفاق الركاب من هلعهم على كائن خلطة من هستيريا الفصام والعظام، وسارعوا لمداورته ومناورته والتحايل عليه، وتدليك قرون غروره ونرجسيته الجريحة.

وقد نجحوا، لأنهم فطنوا إلى أن المديح هو الجرعة المناسبة لتسكينه، وعمدوا إلى إطراء حكمته ووسامته وفروسيته وشهامته، ورحابة صدره، وحلمه ومحبته للإنسانية المعذبة والطفولة البريئة ولكافة ركاب الطائرة المساكين، الطيبين والمحبين لشخصه الكريم، المنقذ، فهو ملاك رحيم ومخلص عظيم وإن ظهر عليهم وهو مزنر بالمتفجرات وينذرهم بالانتحار والانفجار.

كان عليهم أن يتعاملوا معه كمريض أو كطفل، في أحسن الأحوال، فهو أحمق وغبي، وذلك أخطر ما فيه، حسب توصيف فيودور ديستويفسكي الروائي الروسي الضالع بدخائل النفوس والقائل: «إن المرء يكون أقرب إلى الحقيقة حين يكون غبياً. إن الغباء يمضي نحو الهدف رأساً. الغباء بساطة وإيجاز، أما الذكاء فمكر ومخاتلة» -رواية الإخوة كارامازوف.

وثابروا في مخاتلته، وأظهروا استجابتهم لتلبية رغباته الساذجة، العبثية، والمستحيلة، حتى يكسبوا وده وثقته، ويطيب خاطره، ويسري الخدر في أوصاله، ويركن إلى ظفره بما أراد، ويكونوا بذلك، قد كسبوا الوقت المطلوب لوصول الطائرة إلى أقرب مطار آمن وجاهز لتكبيله وتعقيله إما بإحالته إلى أقرب قسم شرطة أو إلى أقرب مصحة نفسية وعقلية أو حسب ما تقتضيه حالته.

... تكاد هذه الحكاية تساعد على تقريب شيء من صورة بعض اليمنيين الذين شاركوا في ندوة «العلاقات اليمنية الخليجية»، وتضمنت مداخلاتهم الكثير من «التهديدات المبطنة» -حسب خالد الدخيل- لدول الخليج والسعودية، وبدوا كمن ينطق بلسان حال بطل الطائرة.

وإلى أبعد من «التهديدات المبطنة» ذهب بعض الكلام المعزز بتصرفات صبيانية طفحت في مجرى بعض الممارسات اليمنية الابتزازية لدول الجوار الخليجي. وكأنهم كانوا يقولون: إما أن تستجيبوا لمطالبنا وإلا سننفجر بأحزمتنا الناسفة عليكم: القاعدة، والإرهاب، والانفجار السكاني والبطالة... الخ.

كان التلويح بورقة الإرهاب واضحاً، وثمة من لوح بورقة الأجانب المقيمين في دول الخليج، وقال بأن المجتمع الدولي سيضغط على دول المنطقة لتمنح الأجانب الإقامة والجنسية، وبعدها سوف يضغط باتجاه إطلاق الحريات وإجراء الانتخابات الديمقراطية، ما يعني فسح المجال لصعود الأجانب إلى دفة الحكم عبر صندوق الاقتراع، كونهم الأكثرية، الجديرة بالحكم بدلاً عن الأسر والعائلات الحاكمة، بل والسكان «الأصليين» الذين يشكلون أقلية في بلدانهم، أوليس من الأحسن الاستعانة بمدد اليمن؟!

وهنالك من جدف بهرطقات أخرى، ولوح بورقة يمن الجغرافيا والتاريخ والأصل والحسب والنسب، واليمن بما هي عمق استراتيجي وثقل سكاني، بل مخزون بشري هائل و«أبناء عم»!

وتحدثوا عن مخاطر وعقابيل الانفجار السكاني، مؤكدين على ضرورة أن تسارع دول الخليج لتلافيه بـ«استيعاب العمالة» اليمنية، وإدماج اليمن في عضوية مجلس التعاون.

بهذا المنى صارت دول الخليج مدعوة إلى استيعاب البطالة اليمنية، يقولون العمالة، واحتواء تبعات الانفجار السكاني، ولا ناقة لهم في الإنجاب ولا جمل في الحبل. والأنكى أن بعض الأحاديث كانت متقيحة، وقد نزت بصديد الاستعلاء العنصري على جيراننا في الخليج، ولم تخلُ من عبارات الهجوم التي كان نصيب السعودية منها هو الأكبر.

المقرف أن بعض البواقين بهذه الوقاحات كانوا ولازالوا من أشهر المتهافتين على عطايا أمراء وموائد سفراء دول الجوار الخليجي، وقد انحصرت لعبتهم في نفخ «فقاعة وفرقعتها أثناء وعلى هامش مداولات الندوة، بموجب تعليمات سلطة عليا طالما استمرأت لعبة تحويل «الفقاعة» إلى حدث وحديث ومفارقة، وكثيراً ما انعقد رهانها على العيار الذي يدوش ويربش ويشوش من منطلق خبرتها بطبائع واستجابات اللاعبين الآخرين في المنطقة.

والخلاصة أن التشويش والتمويه على التحديات والأزمات الشرسة التي تواجهها اليمن اليوم قد صارت ذات طبيعة انفجارية، ولم يعد ينفع أسلوب النعامة، وقد أصبحت أساليب الابتزاز والتهديد المبطنة والسافرة مفضوحة ومستنكرة ومقززة. فليس الجيران من وقفوا وراء فشل بناء دولة القانون، أو وراء الفساد والفوضى والاضطراب والعفن والتفسخ والحروب المستعرة من صعدة إلى المهرة، وليسوا هم السبب في رفع مستوى الخصوبة والإنجاب و«الانفجار السكاني»، ولا السبب في رفع معدلات «البطالة»، وفي دفع بقايا «الدولة» إلى التحلل والانفراط التام.

وليست استقالة النظام الحاكم من المسؤولية تجاه هذه الأوضاع الكارثية مقبولة، وكذلك هو الحال بالنسبة لكافة الأطراف والأطياف اليمنية التي يقول منطق القوى الإقليمية والدولية بمسؤوليتها عن مساعدة نفسها قبل أن يساعدها الآخرون، ودون ذلك فالكارثة ماحقة، وهي قدر منتظر ولا ريب فيه، إذا ما تمسكت السلطة بلعب دور البطل في فيلم الطائرة في حال صلاحية الحكاية للطباخة السينمائية.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 10 صفر 1431هـ
الموافق 25 يناير 2010 العدد (221)
Mon. 10/2/1431
25 January 2010
النداء

الحل الوحيد هو منع القات، وهو حل مستحيل

هل تصبح صنعاء أول عاصمة بلا مياه؟

قد تصبح صنعاء في فترة تتراوح بين 5 و10 سنوات أول عاصمة في العالم من دون مياه، إذ تجف فيها الآبار الجوفية شيئاً فشيئاً كما في مناطق أخرى من اليمن.

ويؤكد خبراء ومسؤولون في صنعاء أن ندرة المياه التي يمكن أن تتسبب بمشاكل لا يمكن التنبؤ بها أو ضبطها في المستقبل، ستثار في اجتماع لندن حول اليمن يوم الأربعاء المقبل، إلى جانب الأمن والنزاعات والإرهاب.

ويعد اليمن من أكثر الدول جفافاً في العالم، إذ إن 125 متراً مكعباً من المياه متوفرة لكل يمني سنوياً فقط، بينما يبلغ المعدل العالمي 7500 متر مكعب لكل شخص.

وتعتبر الأمم المتحدة أن انخفاض مقدار المياه المتوفر لكل شخص عن ألف متر مكعب سنوياً يؤثر بشكل كبير على التنمية.

ورأى تقرير لمركز كارنيغي للسلام صدر في شباط/فبراير 2009 أن صنعاء يمكن أن تصبح أول عاصمة محرومة كلياً من المياه.

وتقع صنعاء على ارتفاع 2300 متر عن سطح البحر، وهي تملك شبكة مياه غير قادرة على سد حاجات سكانها في حين تحرم أحياء بكاملها من المياه. ولا يرى سكان أحياء أخرى المياه تصل إلى منازلهم إلا مرة كل 20 يوماً.

ونتيجة لهذا القصور في شبكة المياه، تزدهر تجارة المياه عبر استثمار مئات الآبار الارتوازية الخاصة التي تسحب المياه الجوفية المتضائلة بسرعة، ويتم نقل هذه المياه وبيعها عبر صهاريج ومستوعبات من مختلف القياسات.

وقال محمد مؤيد (27 عاماً) الذي يملك إحدى تلك الآبار "إن بئري عمقها 480 متراً، وعندما بدأت باستخراج المياه كانت على عمق 400 متر. مستوى المياه ينخفض 3 أمتار تقريباً كل سنة".

وفي ستينيات القرن الماضي، كانت المياه تنبع في صنعاء على عمق 20 متراً بحسب خبير مياه أوروبي فضل عدم الكشف عن اسمه.

وقال الخبير "المشكلة هي القات"، في إشارة إلى النبتة التي يمضغها اليمنيون على نطاق واسع ولها تأثير منبه، مع العلم أن النبتة تزرع بكثافة في المناطق الزراعية حول العاصمة اليمنية.

وأضاف الخبير أن "زراعة القات تستحوذ على ما بين 40% و50% من مياه الري، فيما الري الزراعي نفسه يستحوذ على 90% من مياه البلاد".

وبحسب هذا الخبير، فإن "زراعة القات تدر أربعة أضعاف الأرباح التي تنتج عن زراعة القهوة. وغالباً ما تكون مزارع القات الكبيرة مملوكة من قبل زعماء القبائل" مشيراً إلى وجود "مافيا القات التي تتمتع بنفوذ كبير، والحكومة لا تجرؤ على مواجهتها".

■ زراعة القات تستحوذ على نصف مياه العاصمة اليمنية وتهدد بتجفيف آبارها الجوفية جميعها خلال 10 سنوات

كما أن أسعار "المازوت" المدعومة بشكل كبير، والتي تباع بقيمة 17 سنتاً من الدولار لكل لتر، تجعل عملية ضخ المياه الجوفية غير مكلفة على الإطلاق.

ونظراً إلى التحذيرات التي تلقتها من خبراء من كل حدب وصوب، أصدرت الحكومة اليمنية في 2002 قانوناً يمنع الآبار الخاصة.

وقال المتخصص في شؤون المياه ضمن منظمة التعاون الألمانية "دي اي دي" ديرك شلوتر "إنه قانون جيد، فمن حيث المبدأ يجب الحصول على ترخيص قبل حفر أي بئر".

"إلا أن أحداً لا يطبق هذا القانون" بحسب شلوتر الذي قال إن "السلطة ليست في يد الدولة بل في يد زعماء القبائل. فإذا أعطى شيخ القبيلة موافقته على حفر البئر يتم حفر البئر، خصوصاً إذا كانت هناك مزارع قات يجب ريها".

وبحسب شلوتر فإن "الحل الوحيد هو منع القات، إلا أن القات متجذر في المجتمع اليمني بشكل كبير ومنعه مستحيل".

وأضاف "حاولوا منع البيرة في ألمانيا أو النبيذ في فرنسا. ولكن المعادلة التي ستطرح قريبا على اليمنيين هي الاختيار بين تخزين القات وبين إعطاء مياه الشرب لأطفالهم".

وبحسب هذا الخبير فإن المياه الجوفية في صنعاء "ستنضب بين 2015 و2017، ولكن لا يمكننا أن نحدد الموعد بدقة أكبر"، مشيراً إلى وجود "شائعات تسمع بشكل دوري حول خطط لنقل العاصمة إلى الساحل، ولكن لا شيء في هذا المجال سوى شائعات".

ويمكن أن يتم تأخير أزمة المياه الكبرى في صنعاء عبر جر المياه بواسطة الصهاريج كما هي الحال في مدن أخرى، إلا أن ذلك سيرفع أسعار المياه التي تباع أصلاً بأسعار مرتفعة تقارب في بعض أحياء صنعاء الأسعار في عواصم عالمية مثل باريس.

ومن شأن ذلك طبعاً أن يخلف المشاكل.

وغالباً ما تنفجر صدامات منذ عدة سنوات بسبب المياه، وخصوصاً في الجنوب، إلا أن السلطات المحلية تعالج الأمر عبر مضاعفة أعداد الصهاريج.

وخلص شلوتر إلى القول بأن "الحكومة بين المطرقة والسندان، فإذا حاولت تخفيف زراعة القات ستواجه ردود فعل عنيفة من قبل القبائل ومنتجي القات، وإذا لم تقم بذلك، ستواجه قريبا تظاهرات للمطالبة بالمياه".

● ميدل إيست أونلاين